فصل الدّين عن الحكومة

للشّيخ العلّامة الزّيتوني مُحَمَّد البشير بن أحمد النّيفر
المتوفى سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م

اعتنى به

ياسين بن علي

ومعه

علماء الزّيتونة والدّولة الإسلاميّة

لياسين بن علي

النسخة الثانية

مزيدة ومنقّحة

١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م

قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (٤٩) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٥٠) ﴾

(المائدة)

الشّيخ العلّامة الزّيتوني مُحمَّد البشير بن أحمد النّيفر (رحمه الله تعالى)

(المتوفى سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م)



فصل الدّين عن الحكومة

للشيخ العلامة الزّيتوني مُحَمَّد البشير بن أحمد النّيفر

المتوفى سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م

اعتنى به

ياسين بن علي

ومعه

علماء الزيتونة والدولة الإسلامية

لياسين بن علي

مجلة الزيتونة
www.azeytouna.org

النسخة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م

النسخة الثانية

مزيدة ومنقّحة

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

المحتويات

مقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
وبعد، فإنّ الدولة – أيّ دولة – لا تقوم إلا على فكرة كلّية تكون الأساس في حياة الناس وعلاقاتهم؛ لأنها كيان سياسي تنفيذي لمجموعة أفكار وأحكام ترعى بها شؤون الناس. ولا يتأتّى تنفيذ هذه الأحكام والأفكار التي صيغت في قالب دستوري أو قانوني إلّا بعد تبنيها وإقرارها، ولا يتأتّى تبنيها وإقرارها إلّا بعد البتّ في مصدر استمدادها؛ فقبل القول بقطع يد السّارق مثلا أو سجنه أو تغريمه، لا بدّ من تحديد مصدر الحكم هل هو الله أم الإنسان؟ وقبل تحديد الحقوق والواجبات لا بدّ من تحديد مصدرها هل هو الله أم الإنسان؟ ولهذا كان البحث في فلسفة التّشريع أو في أصله وأساسه وقاعدته أهمّ من بحث التّشريع ذاته؛ لأنّ البحث في الأصل أهمّ من البحث في الفرع، وتقرير الثابت أهمّ من تقرير ممكن التغيّر.
وهذا الكتاب الذي بين أيدينا – أي كتاب "فصل الدّين عن الحكومة" للشيخ مُحَمّد البشير النيفر رحمه الله – من الكتب (الزّيتونية التونسيّة) النّادرة التي بحثت في فلسفة التّشريع في فترة عصيبة كانت فيها الأمّة في أمسّ الحاجة إلى من يبيّن لها سبيل الرشاد وطريق الحقّ؛ فقد شهدت تونس قبيل استقلالها (عام ١٩٥٦م) وبعده صراعا حول الفكرة الأساسية التي تقوم عليها الدّولة الناشئة، وقد لخّص لنا الشيخ مُحَمّد الشاذلي ابن القاضي رحمه الله (ت١٩٧٨م) ماهيّة هذا الصراع في تلك الفترة بعبارات واضحة، فقال: "... مذهبان مختلفان: أحدهما يرى حصر الدّين في العلاقة التي بين العبد وربه، وبعبارة أخرى حصره في العبادات،

ويمكن أن يلحق بذلك الأحوال الشّخصيّة عند البعض من أهل هذا المذهب، وأما ما سوى ذلك من أحوال الدّولة ونظام الحكم والقوانين فهذا الباب يقتبس من أوروبا، وينقل ما عندها ويطبّق على البلاد الإسلامية؛ وعلى هذا الأساس يفصل بين الدّين والدولة كما فصلت أوروبا بينهما، ويكون المشرّعون علماء تعلموا في أوروبا علم الحقوق وجرّدوا العقل من القيود التي تقيّده، فيحكّمون العقل ويشرّعون ويقتبسون... والمذهب الثاني يرى أنّ التشريع الإسلامي عنصر صالح يحمل بين ثناياه المرونة الكافية، فشريعة الإسلام صالحة لهذا العصر كما كانت صالحة في العصور الأولى، وما طرأ من انحلال لا تتحمّله الشّريعة وأحكامها بل هو من جرّاء عدم تطبيقها والخروج على بعض أحكامها فحصل ما حصل. وأساس التعاليم الإسلامية عدم التّفرقة بين الدّين والدولة، وقيام المدنية الغربية الحديثة على فصل الدّين عن الدولة. وقد ساعد أهل أوروبا على ذلك أنّ غالبهم يدين بالمسيحية، وهي عندهم دين لم يتعرض لشؤون الدنيا، وبهذا الاعتبار فصلوا شؤون الدولة عن الكنيسة، وأقاموا دائرة أخرى للدولة وشؤونها".[1]

إذا، انقسم النّاس فيما يتعلّق بالأساس الذي تبنى عليه الدّولة إلى قسمين: قسم يريد إقامة الحكم على الفكرة الإسلامية أي العقيدة الإسلامية وما ينبثق عنها من أنظمة وتطبيق أحكام الشّريعة المستمدة من الكتاب والسّنة؛ لأنّ الإسلام عنده عقيدة ونظام، ودين ودولة. وقسم آخر متأثّر بالثقافة الغربية والقيم

---

[1] عن مقال: الشريعة الإسلامية والنظم الاجتماعية، المجلة الزيتونية، م٩ ج٥ ص٢٢٨-٢٢٩ لسنة ١٩٥٥م.

الفرنسية يريد إقامة الحكم على الفكرة اللائكية العلمانية، وفصل الدّين عن الدّولة تقليدا للغرب وإتباعا له.

وقد وصف الباحث الفرنسي والخبير في الشأن التونسي هنري دو مونتيتي (Henri de Montety)[٢] حزب الدّستور الجديد أي حزب الحبيب بورقيبة (ت٢٠٠٠م) بقوله: "وكثيرون من أعضاء حزب الدستور الجديد ملحدون ويستوحون مثل الغرب اللادينية، بيد أنّ هؤلاء لا يجدون في الشرق سوى لونا من ألوان التأييد، ولا يرون في الإسلام إلا وسيلة من وسائل التّضامن مع جميع أبناء البلاد... وكثيرا ما يؤخذ على حزب الدستور الجديد، وجهه المزدوج، فهو غربي ديمقراطي أمام الغربيين، وإسلامي كاره للأجانب عندما يتوجّه إلى أنصاره، على أنه ما من شكّ في أنّ مفكري الحزب مخلصون حقا في اعتناقهم الأفكار الغربية، بيد أنّ الحزب، بوصفه حزبا شعبيا، عليه أن يتحدّث إلى الشعب باللغة التي تمسّ مشاعره". ووصف "دو مونتيتي" حزب الدستور القديم أي حزب الشيخ عبد العزيز الثعالبي (ت١٩٤٤م) بقوله: "أما حزب الدستور القديم فهو لا يجيد إلا خطة واحدة، وهي كراهية الغرب وعدم الثقة به، والتطلّع إلى الاندماج في إمبراطورية إسلامية، وأكثر أعضاء هذا الحزب ينحدرون من الأسر التي عملت في ظلّ الاحتلال التركي، وهم ليسوا ديمقراطيين ولا وطنيين – بالمعنى المعروف لهاتين الكلمتين عند الغربيين – بل إنهم مسلمون راديكاليون".

---

[٢] في دراسة له عن القضية التونسية نشرها بمجلة (Politique étrangère) عدد١ لسنة ١٩٥٢م، ص٤٤٧-٤٦٦، بعنوان (Les données du problème tunisien). وقد قام المناضل يونس درمونه رحمه الله مؤسس ومدير مكتب تونس الحرة بترجمتها ونشرها في كتابه "تونس بين الاتجاهات" – ص٧٠-٩٤، طبعة سنة ١٩٥٣م بمطابع دار الكتاب العربي بمصر – تحت عنوان "أسس المشكلة التونسية".

وقال الشيخ الزيتوني مُحَمَّد الطاهر رويس رحمه الله (١٩٢٨م - ٢٠٠٥م) في شهادة تاريخية مهمّة: "وزعماء الحزب الجديد لا يقبلون معهم في القيادة إلا من كانت ثقافته عصرية غربيّة، ولا يسمحون للزّيتونيين بمشاركتهم في زعامة حزبهم. فنظرتهم للأمور تختلف عن نظرة الزّيتونيين. هم يسعون لتحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي وتكوين حكومات عصرية شبيهة بحكومات الدول المتقدّمة، ومن خصائصها البارزة أنها حكومة لائكية لا تقبل الأفكار الدينية والمبادئ الإسلامية في شؤون الحكم. أما الزّيتونيون فثقافتهم تجعلهم يفكّرون في تكوين دولة إسلامية تحكم بكتاب الله وسنّة رسوله وتتعاون مع الدّول الإسلامية الأخرى، وتسعى لإحياء نظام الخلافة الإسلامية. وشتّان بين آراء الزعماء الشبّان المتشبعين بالثقافة الغربية وبين آراء الزيتونيين. لذلك أبعد زعماء الحزب الجديد من صفوف قادته الزيتونيين".[٣]

وقال يوسف درمونه: "ومما يؤسف له أنّ الاعتداءات القاسية الفظيعة التي صدرت عن أتباع حزب الدستور الجديد ضد مخالفيه في الرأي كانت أيام مشاركتهم في الحكم [١٩٥٠-١٩٥١م]، فاستعملوا الأداة الحكومية والنفوذ في البطش والاعتداء على مواطنيهم والإساءة إليهم بكل أنواع الإساءة... حتى أصبح الناس الذين كانوا يتفاءلون خيرا من وجود قادة الدستور الجديد في الحكم وفي الوزارة يقولون وهم تحت اضطهاد هذه الحكومة والحزب الذي يساندها إذا كانت هذه آثار الحكم الوطني فلا حاجة به. وهذا التعبير كفر في لغة الوطنية دفعتهم إليه ما لاقوه في تلك الفترة من ظلم واضطهاد شمل الأحزاب السياسية؛ لأنها تقوم بالمعارضة، وشمل رجال الدين وطلبة العلوم الإسلامية؛ لأنهم يريدون

---

[٣] ذكريات طالب زيتوني، ص١٣٧ مكتبة تونس، ط١ سنة ٢٠١٥م.

أن تنهض البلاد نهضة عربية إسلامية، ويريد الآخرون أن تنهض نهضة أوروبية طالما عمل المستعمر لتحقيقها فباء بالخسران... وهل يريد المستعمر غير محاربة الفكرة الاستقلالية التحريرية والقضاء على الثقافة الإسلامية".[٤]

تكشف لنا هذه الشهادات التاريخية المهمّة أنّ المجتمع التونسي في فترة الاستعمار وقبيل الاستقلال كان يشهد -كما سبق ذكره- حالة صراع وصدام حضاري ثقافي سياسي بين تيّارين: ١) تيار إسلامي: مثّله في فترة مؤسسة الزّيتونة والحزب الحرّ الدستوري القديم (ثمّ جماعة الأمانة العامة التي سمّيت لاحقا بالحركة اليوسفية - نسبة لصالح بن يوسف (قتل سنة ١٩٦١م)[٥] - ومن انتهج نهجهم)، ٢) وتيار تغريبي لائكي: مثّله الحبيب بورقيبة ومن سار معه في نهجه[٦]. ففي الوقت الذي كان فيه الشيخ عبد العزيز الثعالبي مثلا "لا يتكلّم إلا عن الإسلام، الإيمان، والتقاليد الإسلامية، والقوى العقلية للمسلمين القادرة على توحيد عالم إسلامي يقع بين جاوا وطمبوكتو... وكان يهاجم في خطبه فكرة "العلمانية" ويمجّد الوحدة العربية والإسلامية..."[٧]، كان الحبيب بورقيبة يقول: "وإذا كنّا لم نيأس بعد من فرنسا التي كونتنا ورسّخت في نفوسنا المبادئ المكوّنة

---

[٤] ينظر كتابه: "تونس بين الاتجاهات"، ص٥٧-٥٩

[٥] "قام النظام البورقيبي بتصفية صالح بن يوسف اغتيالا في ألمانيا الغربية". عن كتاب "المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها"، لتوفيق المديني، ص٢٦ من منشورات اتحاد الكتاب العرب- دمشق سنة ٢٠٠١م.

[٦] ينظر: "الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة"، للدكتور سالم لبيض، ص٤١-٤٢ مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٩م.

[٧] ينظر: "الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية"، ليوسف مناصرية، ص٢٩-٣٠ دار المعارف-سوسة، ط١ سنة ٢٠٠٢م.

للإنسان الأفضل، فلأنّنا مقتنعون بأنّ صوتنا لم يبلغ بعد مسامع شعب فرنسا... إنّنا نريد من فرنسا أن تحكم مع الشعب التونسي وليس مع الأعيان".[8] وكان يقول: "ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية. وأنّ مصالح تونس ترتبط بالغرب وبفرنسا خاصة، وأنّ مرسيليا أقرب إلى تونس من دمشق أو القاهرة".[9]

وفي الوقت الذي كان فيه الشيخ الزيتوني الفاضل ابن عاشور (ت١٩٧٠م) يعمل (سنة ١٩٤٦م) على "تقديم (قراءة تأصيلية) للعمل النقابي بما ينسجم مع الإسلام... ومن ثمّة يعمل على نزع احتكار العمل النقابي عن الكونفدرالية العامة للشغل المعروفة ب(س. ج. ت.)، وهي النقابات الفرنسية الأصل التي غيّرت اسمها إلى الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي الذي يسيطر عليه الشيوعيون... مؤكّدا أنه (إذا كانت هناك نحلة تدّعي أنها عدوة لرأس المال غير الإسلام، فهي كاذبة؛ لأنّ الإسلام سبق جميع هذه النحل، وأنّ احترام حقوق العامل في العصور الأخيرة مقتبس من تعاليم الإسلام)"، كان الزعيم النقابي فرحات حشّاد (ت١٩٥٢م) يتّهمه بالتّعصب الدّيني مصرّحا "بذلك لصحيفة "النهضة" قائلا: (أعلم أنهم يرموننا بأننا منظمّة وطنيّة بل عنصرية، ولا خطأ من هذا الزعم... غير أننا لسنا بالمليين ولا المتعصبين في المضمار الديني...). تزامن ذلك التصريح مع إبعاد الشيخ ابن عاشور عن الرئاسة الشرفية للاتحاد، وسيكون ذلك بمثابة القطيعة في تعامل المنظمة النقابية مع الإسلام، وهو ما

---

[8] السابق، ص٢٥

[9] عن: "المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها"، ص٢٣

سيتحول تدريجيا إلى موقف ثابت يخفي نزعة لائكية تقوم على إقصاء الدّين في الخطاب النقابي".[10]

وقد استطاع التيّار التغريبي اللائكي الانتصار على التيّار الإسلامي و"العروبي" بمكره ودهائه وازدواجية خطابه، واستغلال الانتماء الدّيني عند عامّة الشعب وتوظيفه لصالحه،[11] وبمساعدة أجنبية أيضا؛ لأنّ فرنسا كانت في حالة ضعف لاشتداد المقاومة المسلّحة في مستعمراتها، واضّطرت للاختيار بين التّيّارين، فاختارت التعامل مع تيّار مخلص لمبادئها وأفكارها ومفاهيمها ومصالحها؛ فدخلت معه في مفاوضات انتهت بتثبيت سلطته في البلاد بعد أن تعهّد "باحترام المصالح الشرعية التي لفرنسا بتونس"[12]، ووافق "عند تسلم الحكم أن تبقى الثقافة الفرنسية هي السّائدة في البلاد".[13] "وهو ما أفصح عنه آلان سافاري وزير الشؤون المغربية والتونسية آنذاك، حين صرّح أمام البرلمان الفرنسي في حزيران ١٩٥٦ قائلا: (لقد وقّعت فرنسا اتفاقية ٢٠ مارس (آذار) ١٩٥٦ (وثيقة استقلال تونس) كي توقف الثورة التي تنخر تونس، وكي تقطع محاولات

---

[10] ينظر: "الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة"، للدكتور سالم لبيض، ص١٤٦-١٤٧

[11] وفي هذا يقول الأستاذ مُحَّد الهادي الشريف في كتابه "تاريخ تونس"، ص١٢١ دار سراس- تونس، ط٣ سنة ١٩٩٣م: "في مستوى الجماهير الشعبية والمتعلمين ذوي التكوين التقليدي، فإن فكرة الأمة العربية الإسلامية بقيت حيّة. وكان الكفاح السياسي يصطبغ في كثير من الأحيان بصبغة الجهاد الديني، وهكذا تعايش أو اختلط في صلب الحركة الوطنية التونسية مجالان أو طبقتان من طبقات الوعي هما: مفهوم الأمة التونسية بالمعنى الضيق [يتبناه التيار البورقيبي المتأثّر بالثقافة الغربية]، ومفهوم أوسع هو مفهوم "الأمة الإسلامية". قد لعب الزعماء العصريون كثيرا على غموض المفهومين هذا واختلاطهما...".

[12] ينظر: "تونس بين الاتجاهات"، ص١٢٧.

[13] ينظر: "ذكريات طالب زيتوني"، ص١٣٧.

الالتحام مع حركة الثورة في الجزائر، وتمنع تونس من الاشتراك في الجامعة العربية وكي تساند أخيرا حزب بورقيبة صديق فرنسا الذي يعمل على إيقاف المدّ القومي العربي تجاه أفريقيا الشمالية)".[14]

وقد كتب الشيخ مُحَمَّد البشير النيفر رحمه الله عن فصل الدّين عن الدولة أي عن اللائكية أو العلمانية – عام ١٩٥٥م أي قبيل الاستقلال التام– في تلك الفترة التي اشتدّ فيها الصراع حول هويّة الدّولة القادمة، ولزوم التنصيص على لائكية الحكومة، فكان لما كتبه في ورقات قليلة الأثر الكبير في حسم الصراع وإخماد نار الفتنة؛ لأنّه يمثل تيار الزّيتونة ويعبّر عن رأي علماء الإسلام.

وبالفعل، فقد فشل التيار البورقيبي آنذاك في إقناع الناس بفكرة التّنصيص على لائكية الدستور وعلمنته نظرا لقوّة مقاومة علماء الزيتونة للفكرة بل إنّ الحبيب بورقيبة نفسه أعلن من باب المناورة والخداع صرف نظره عن اللائكية، ووعد بتطبيق أحكام الشّرع إلى أن تمكّن من السلطة بعد الاستقلال، فعمل على ترسيخ فصل الدّين عن الدولة عمليا، وحارب الزيتونة ورجالها[15]، وهدم صرحا

---

[14] عن كتاب "المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها"، لتوفيق المديني، ص٢٢.

[15] "كان انحياز قيادة الحركة الوطنية [التيار البورقيبي] إلى الحداثة على النمط الغربي واضحا، لذلك جاءت المعارضة من الأطراف التقليدية [التيار العروبي الإسلامي أو تيار الزيتونة] الرافضة للمشروع الغربي في كل تجلّياته. وكانت هذه المعارضة متنوّعة الأشكال متفاوتة الخطورة: بدءا من الاكتفاء بالاحتجاج وصولا إلى التهديد بالعنف واستعماله أحيانا. نذكر في هذا السياق الفتوى التي أصدرها بعض أعضاء المحكمة الشرعية العليا ضد مجلة الأحوال الشخصية في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٦ واستقالة بعض أعضاء المحكمة. كما وجد التقليديون في الحركة "اليوسفية" خير معبّر عنهم، مما يعني تحوّلا نوعيا في أسلوب تعبير التقليديين عن معارضتهم لاندفاع بورقيبة في نهجه التحديثي على الطريقة الغربية. إنّ هذا الاندفاع هو الذي جعل بورقيبة لا يتردّد في دعوة التونسيين إلى الإفطار في رمضان. وكانت

علميا ثقافيا حضاريا كان دوما سبّاقا إلى الدفاع عن البلاد.[١٦] يقول الشيخ مُحَّد الصالح النيفر رحمه الله (ت١٩٩٣م): "دعاني [أي بورقيبة] بعدما أصبح رئيسا للإفطار في رمضان وكان معنا منير شمّة وعدة شخصيات أخرى، وعند المغرب صليت وحدي. وعندما ذكّرته بأنّه وعد بأن يقيم الحكم وفق الإسلام قال: "أنا لا أراهن على الجواد الخاسر" وكان ذلك في قصر قرطاج".[١٧]

إنّ لهذا الكتاب الذي بين أيدينا - رغم صغر حجمه - قيمة تاريخية وعلمية جليلة. فقيمته التاريخية تتمثّل في كونه الشاهد الوحيد على عصره؛ إذ لم يسبق لأيّ عالم زيتوني أو تونسي - فيما أعلم - أن كتب بحثا علميا مفصّلا ينقض

هذه الدعوة سببا مباشرا لاندلاع أوّل مظاهرة احتجاجية ضدّ دولة الاستقلال بالقيروان، يوم ١٧ فيفري ١٩٦١... فالتجأت الدولة إلى أسلوبين: - إحكام مراقبة المجتمع المدني والمجتمع السياسي [أي القمع البوليسي]. — المراهنة على القوى الاجتماعية الجديدة (النساء والشباب) وتأهيلها لتطبيق المشروع التحديثي". عن كتاب: "تونس عبر التاريخ"، تأليف نخبة من الأساتذة الجامعيين بإشراف الأستاذ خليفة الشاطر، ج٣ ص١٨٥-١٨٦، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية — تونس سنة ٢٠٠٥م.

[١٦] وفي هذا يقول الطاهر عبد الله في كتابه "الحركة الوطنية التونسية"، ص٢٢٠: "ولا أغالي إن قلت إنّ كل عمل نضالي ضد قوى الاستعمار الأجنبي بالبلاد تمتدّ جذوره الأولى إلى جامع الزيتونة. فهو بصفته الأمين على التراث القومي والحضارة العربية الإسلامية، وبحكم موقفه هذا يجد نفسه دائما في الصف المقابل للتجمعات الهادفة إلى محو الذاتية القومية ومسخ التراث. سواء كانت هذه التجمعات باسم الكنيسة (المؤتمر الأفخارستي) والكنيسة منها براء أو كانت باسم مجاراة روح العصر وليست في الحقيقة إلا قناعا تختفي خلفه محاولات المسخ والتشويه للكيان القومي وتقوية النفوذ الأجنبي على حساب التطور الذاتي من الداخل".

[١٧] عن كتاب: "من رواد الصحوة الإسلامية في تونس والجزائر ج١: الشيخ مُحَّد الصالح النيفر مسيرة نضال"، ص١٩٧

فيه اللائكية قبل الاستقلال. وعليه، فالكتاب يؤرّخ لحقبة زمنية من تاريخ تونس شهدت صراعا أيديولوجيا يتعلّق بأساس الحكم وأسس إدارة الدولة، ويكشف لنا أيضا عن دور سياسي محوري لعلماء الزيتونة في ذلك الصراع. وأما قيمته العلمية فتتمثّل في كونه من تأليف عالم زيتوني كان مفتيا للبلاد في ذلك الوقت، وسترى في الكتاب غزارة علم الشّيخ وتمكنّه من علوم الشّريعة، ووعيه السياسي وعمق فهمه لما يجري في المجتمع، وإلمامه بتاريخ أمته الإسلامية وتاريخ غيرها من الأمم.

فالكتاب بحقّ، من أفضل ما كتب في نقض اللائكية أو العلمانية، وبيان مصادمتها للدّين، وعدم صلوحيتها لتكون فكرة أساسية يؤسس عليها المسلمون دولتهم. والكتاب بحقّ، كلمة حقّ في زمن الصراع بين الباطل والحقّ، انتصر فيه مؤلفه للحقّ.

نسأل الله تعالى أن يتغمّد الكاتب الشيخ مُحَّمد البشير النيفر بواسع رحمته وأن يجزيه عنا خير الجزاء. قال تعالى: **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ** (٦٨) **وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ** (٦٩)**﴾** (العنكبوت).

ترجمة الشّيخ مُحَمَّد البشير النّيفر

هو الشيخ مُحَمَّد البشير ابن العالم المدرّس المرحوم الشيخ أحمد ابن العلامة المبرور الشيخ مُحَمَّد ابن السيد أحمد النيفر. ولد بتونس آخر جمادى الأولى سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٧م، وتوفي سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

تعلّمه بجامع الزيتونة:

دخل لجامع الزيتونة مستهلّ عام ١٣١٨هـ، وأحرز على شهادة "التطويع" عام ١٣٢٣هـ.

شيوخه:

قرأ الشيخ رحمه الله على علماء عصره منهم: الشيخ مُحَمَّد النجار، والشيخ مصطفى بن الخوجه، والشيخ مُحَمَّد جعيّط، والشيخ مُحَمَّد رضوان، والقاضي الحنفي الشيخ مُحَمَّد ابن القاضي، والشيخ صالح الشريف، والشيخ مُحَمَّد الصادق ابن القاضي، والشيخ مُحَمَّد النيفر، والشيخ مُحَمَّد النخلي، والشيخ مُحَمَّد الطيب النيفر.

وظائفه:

انتصب الشيخ للتدريس بجامع الزيتونة بصفته متطوعا عام ١٣٢٤هـ، ثم تولّى التدريس فيه من الطبقة الثانية عام ١٣٣٠هـ، وارتقى منها إلى الرتبة الأولى عام ١٣٣٢هـ، وارتقى إلى رتبة الأستاذية عام ١٣٥٣هـ.

وتولى أيضا خطة التدريس بمدرسة ترشيح المعلمين عام ١٣٣٩هـ والمدرسة الصادقية عام ١٣٤٧هـ.

وتولى إلى جانب ذلك خطة الإفتاء على المذهب المالكي عام ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م، ثم انتقل إثره إلى القضاء الشرعي في عام ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م، لكنه لم يبق فيه غير ثلاث سنوات ليعود بعد استقالته من القضاء إلى الإفتاء من جديد وأسندت له الإمامة الأولى بجامع الزيتونة من عام ١٩٥٧م إلى أن تخلى عنها عام ١٩٦٠م.

وقد تميّز الشيخ رحمه الله "بغزارة علمه خاصة في علوم التفسير والشريعة والدّين والتاريخ والأدب كما عرف بعدله ونزاهته في القضاء كما هو في الإفتاء. وللشيخ مؤلفات عديدة منها كتاب في قصص القرآن والأحكام الشرعية ومجموعة خطبه الجمعية وغيرها كثير".[١٨]

مؤلفاته:

١) تراجم المفتين والقضاة، صدّرها ببحث جامع في تاريخ الإفتاء والقضاة في تونس مع كل ما يتصّل بذلك من وصف الزي وبعض الإجراءات التاريخية.
٢) تاريخ حياته.
٣) تاريخ عائلته.

---

[١٨] نقلت ترجمة الشيخ بتصرّف: من مقال "كلمة حول ولاية العلامة الشيخ مُحَّد البشير النيفر خطة الإفتاء المالكي بالديار التونسية" للشيخ مُحَّد الشاذلي ابن القاضي، بالمجلة الزيتونية مجلد٤ ج٢ ص٥٧-٦٠ بتاريخ شوال ١٣٥٩هـ/نوفمبر ١٩٤٠م. ومن كتاب: "من رواد الصحوة الإسلامية في تونس والجزائر ج٢: الشيخ مُحَّد الصالح النيفر رؤى ومواقف"، لأروى النيفر، هامش ص١١، ط١ سنة ٢٠٠٧م.

٤) شمول الأحكام الشرعية لأول الأمة وآخرها، بحث مستفيض ردّ به على ما كتبه الطاهر الحدّاد في كتاب "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" ط/ بالمط السلفية القاهرة.

٥) القصص في القرآن رسالة صغيرة طبعت في مصر.

٦) مجموعة مقالاته الإسلامية وقد نشر بعضها في مجلة "المنار" و"الهداية الإسلامية" وغيرهما من كبريات المجلات.

٧) نبراس المسترشدين في أمور الدنيا والدين ط بتونس بعد وفاته سنة ١٣٩٧/١٩٧٧، وهو مجموعة من خطبه المنبرية، وقد ذكر اتجاهه في الديباجة بكلمة "وجميع الخطب التي خطبت بها من إنشائي، وكنت أخطب فيما أرى الناس في حاجة إلى بيان الحقّ فيه، ومن خطبي خطبة في الربا والتشديد والتحذير منه، وأخرى في المرأة وما لها وما عليها من حقّ، وأخرى في الإسلام وصلاحية الشريعة لمصالح الناس في جميع العصور، وخطب في شهر رمضان".

٨) رسالة في شرّاح البخاري من علماء المغرب والأندلس.[١٩]

وللشيخ أيضا مجموعة مقالات وأجوبة وفتاوى نشرت بالمجلة الزيتونية[٢٠]، منها:

- الآيات العلمية في الأحاديث النبوية، في جزأين.[٢١]
- خاتم النبيين، في ثلاثة أجزاء.[٢٢]

---

[١٩] نقلت هذا الجزء المتعلّق بمؤلفات الشيخ مُحَمَّد البشير النيفر عن: "تراجم المؤلفين التونسيين"، لمحمّد محفوظ، ج٥ ص٧٠-٧١ دار الغرب الإسلامي، ط١ سنة ١٩٨٦م.

[٢٠] نشر الشيخ في المجلة الزيتونية ٣٥ مقالا من سنة ١٩٣٦م إلى سنة ١٩٥٦م.

[٢١] ينظر: المجلة الزيتونية، مجلد٩ عدد ٥و٧ سنة ١٩٥٥م.

[٢٢] ينظر: المجلة الزيتونية، مجلد٤ عدد ٧و٨ و٩ سنة ١٩٤١م.

- القضاة الشرعيون في القديم، في سبعة أجزاء.[٢٣]
- فصل الدين عن الحكومة، في جزأين، وهو كتابنا هذا.
- المعجزات العلمية في الأحاديث الشريفة، في جزأين.[٢٤]
- مجموعة فتاوى منها: حكم حلق اللحية، وحكم شتم الدّين، وحكم من أفطر في رمضان لعذر المرض[٢٥]وغير ذلك.

مواقفه:

كتب عنه الشيخ مُحَّد الصالح النّيفر رحمه الله في ذكرى وفاته مبرزا شجاعته وقيامه بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دفاعا عن الدّين ونصرة للحقّ، فقال: "...أقتطف من حياة الشيخ، شيخي رحمه الله، وقائع عملية أثرت في نفسي ورفعت قدره في عيني. لما انتشر الحديث عن التجنيس بالجنسية الفرنسية ومنافاته للدين[٢٦] وقفت الأمّة التونسية وقفة متماسكة باعتبار المتجنس ملتزما

---

[٢٣] ينظر: المجلة الزيتونية، مجلد٣ عدد ٨/٧ و٩ ومجلد٤ عدد ١و٢و٣و٤و٨ سنة ١٩٣٩ و١٩٤٠و١٩٤١م.

[٢٤] ينظر: المجلة الزيتونية، مجلد٩ عدد ١و٢ سنة ١٩٥٥م.

[٢٥] ينظر: المجلة الزيتونية، مجلد٤ عدد ٧ سنة ١٩٤١م.

[٢٦] **ملاحظة:** لما كانت تونس ترزح تحت الاستعمار الفرنسي أفتى علماء الزيتونة بردّة المتجنس بجنسية فرنسا المستعمرة سدّا للذريعة. قال الشيخ مُحَّد الشاذلي النيفر: "وأريد هنا أن أبيّن شيئا وهو أن العلماء أفتوا آنذاك أن المتجنس كافر من أجل سد الذريعة كما ذكر لي الوالد (مُحَّد الصادق النيفر) رحمه الله، لأنه لو تم التجنس لما بقيت تونس مسلمة ولأصبحت نصرانية وبقيت تحت فرنسا للأبد. ولم تكن الفتوى لذات التجنس الذي تعتريه الأحكام المتعددة". نقلا عن: من رواد الصحوة الإسلامية في تونس والجزائر ج١ الشيخ مُحَّد الصالح النيفر مسيرة نضال، ص٢٤٤.

بقوانين أمّة نظمها تخالف نظم الإسلام فهو بذلك خارج عن الجماعة الإسلامية في حياته وبعد موته، ومن أثر ذلك أن لا يدفن في مقابر المسلمين. واضطرب المتجنسون بالجنسية الفرنسية للفضائح التي تلحق عائلاتهم بعد موتهم. فاستعان بعض حكام المستعمرين لهذه البلاد إذاك ببعض ذوي المناصب العلمية الإسلامية لينقذوا المتجنسين من هذه الكارثة. فوضعوا سؤالا يجعل المتجنس إذا أعلن عن توبته قبل موته، وقبلت توبته ينجو من الفضيحة بعد موته. وأفتى واضعو السؤال بقبول توبة المتجنس وبذلك يكون قد رجع إلى الجماعة الإسلامية وإن كان الأمر خياليا واعتباريا. ووقفت سلط الاستعمار بقواتها وراء هذه الفتوى تدعمها وتنذر من خالفها بالبطش الشديد. اتهم شيخ الجامع الأعظم (الشيخ مُحَمَّد الطاهر بن عاشور [١٨٧٩م-١٩٧٣م][٢٧]) بموالاته للحكومة فأضرب تلامذة الجامع الأعظم عن التعليم مطالبين بإقالته. وشكلت الحكومة لجنة بحث وتحقيق بالوزارة الكبرى برئاسة المرحوم يونس حجوج وزير القلم والاستشارة إذاك وعضوية المرحومين العربي بن عبد الله رئيس القسم الأول ومصطفى صفر كاتب الوزير الأكبر وأمين سرّه في ذلك العهد وإشراف الأستاذ ديقوا المعتمد الفرنسي لدى الوزارة الكبرى التونسية. وقد بحثت اللجنة وحققت مع عدد من المدرسين في مختلف الطبقات ثم وقع توقيف ثلاثة منهم وهم المرحومان المبروران الشيخ إبراهيم النيفر رئيس جمعية العلماء والشيخ الشاذلي بلقاضي نائب الرئيس والشيخ مُحَمَّد الصالح النيفر الكاتب العام الثاني لها، تلك

---

[٢٧] ينظر كتاب "شيخ الجامع الأعظم مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور: حياته وآثاره" للدكتور بلقاسم الغالي، دار ابن حزم – بيروت ط١ سنة ١٩٩٦م ص١٣٨-١٤٥، وفيه يثبت الكاتب براءة الشيخ رحمه الله من فتوى التجنيس وموالاة الحكومة الفرنسية.

الجمعية التي عطلتها الحكومة آنذاك، كما وقع سحب رخصة التعليم من الشيخ أحمد المهدي النيفر. وفي ظلّ هذا الترهيب دعاني الشيخ رحمه الله إلى منزله وقال لي: "الناس يتساءلون عن حكم الله في هذه التوبة وأراني من المسؤولين أمامه تعالى إن لم أقل ما أعرف في ذلك". وقرأ لي من ورقة بخطه بيانا في عدم قبول هذه التوبة لأنها توبة زنديق متلاعب مدعمة بنصوص من المذاهب الأربعة. فحملقت في وجهه في صمت فقال لي: ألا توافقني على ذلك؟ قلت: بلى، ولكن صمتي أني لم أكن أتوقع من العلماء إذاك من يجهر بالحق مهما كلفه ذلك القول من أخطار في مناصبه وفي نفسه. ثم ناولني الورقة بخطه وبإمضائه بعد أن عرضها على أخيه الشيخ إبراهيم النيفر وأمضى عليها علامة الموافقة. ثم سلمنيها قائلا: "افعل بها ما تراه صالحا لدينك". وبعدما تسلمتها نسخت نسخة منها بخطي وأمضيت عليها وسلمتها لجريدة "لاكسيون" (L'action) التي نشرتها مترجمة إلى الفرنسية دون إمضاء ... وقد عرضت على الشيخ رحمه الله الفتيا ولما رأى نفسه في وضعية لا يقدر أن يفيد فيها أعرض وامتنع. وكذلك في الإمامة فعل ما يخرجه منها إيثارا لما يعتقد أنّه الحقّ".[٢٨]

وفيما يتعلّق بإمامة الجامع الأعظم، فقد خيّر الشيخ مُحَّد البشر رحمه الله ترك الإمامة لتعارض مواقفه مع السلطة "عندما رفض اعتماد الحساب في تحديد دخول رمضان وشوال". وأما منصب الإفتاء، فقد "استقال قبل الاستقلال أكثر من مرّة من الإفتاء وكذلك من القضاء نتيجة ما صدر عن الباي من مطالب

[٢٨] نقلا عن كتاب: "من رواد الصحوة الإسلامية في تونس والجزائر ج٢: الشيخ مُحَّد الصالح النيفر رؤى ومواقف"، ص١١-١٣.

من المجلس الشرعي مما اعتبره الشيخ تجنّيا واستهانة بالمؤسسة وقيمتها العلمية والاجتماعية. بعد الاستقلال وعندما أحيل مفتي الديار التونسية الشيخ العزيز جعيط على المعاش في أفريل ١٩٦٠ لغضب الحكومة عليه عندما لم يستجب لطلب إلقاء كلمة في الإذاعة في إباحة فطر رمضان للعملة والموظفين قياسا لهم على المجاهدين بأنفسهم الذين رخّص لهم الرسول عليه السلام في الفطر بجامع الجهاد في كلّ. بهذه المناسبة دعاه كاتب الدولة للرئاسة والدفاع الوطني، الباهى الأدغم، لقبول خطّة الإفتاء برغبة من رئيس الجمهورية. امتنع الشيخ عن القبول لجملة أسباب من بينها قوله «لو استفتتني الحكومة فيما لا يتفق واعتقادي فإنّي لا أساير رغبتها ولو استفتاني الشعب فإني لا أفتي إلا بما اعتقد أنه الحقّ وإن خالفتُ ما عليه الحكومة»".[٢٩]

---

[٢٩] ينظر مقال: "في معاصرة علم زيتوني" للأستاذ أحميدة النيفر، مجلة ليدرز العربية، ص٦٤-٦٩ العدد١٩- جويلية ٢٠١٧م.

أصل الكتاب وعملي فيه

أصل الكتاب مقالة من جزأين للشيخ مُحَّد البشير النيفر رحمه الله بعنوان "فصل الدّين عن الحكومة"، نشرتهما المجلة الزيتونية في المجلد التاسع بتاريخ ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م: الأول في الجزء الخامس ص٢٥١-٢٥٨ عدد شهر سبتمبر، والثاني في الجزء السادس ص٣٠٠-٣٢٣ عدد شهر أكتوبر.

وقد رأيت أنّ الثلاثين صفحة التي كتبها الشيخ رحمه الله صالحة لتكون كتيبا يتناول موضوع اللائكية؛ لذلك جمعتها واعتنيت بها.

ويتلخص عملي في الكتاب في النقاط التالية:

١. صحّحت ما ورد في المقالة من أخطاء مطبعية دون الإشارة إلى ذلك في الهامش إلا في بعض المواضع. ومثال الأخطاء المطبعية التي وقع تصحيحها ما يلي:

- يوميذ = يومئذ
- جاهز بالفضاء = جاهر بالقضاء
- ونعوذ إلى أصل الموضوع = نعود
- ابن مردوية = ابن مردويه
- ابن خويز مندا = ابن خويز منداد
- تادية الامانة = تأدية الأمانة
- كبر الدول = أكبر الدول

٢. اعتمدت رسما واحدا لبعض الكلمات التي اختلف رسمها في النّص في مواضع كثيرة، ومثال ذلك:

- لائيكية، ولائكية. وقد اعتمدت: لائكية.
- إنكلترا، وإنكلترة. وقد اعتمدت: إنكلترا.
- أوربا، وقد اعتمدت: أوروبا.

٣. راجعت الآيات القرآنية وذكرت موضعها في القرآن الكريم.

٤. خرّجت الأحاديث والآثار التي لم يخرّجها المؤلف، ولم أشأ المبالغة في ذلك فاكتفيت في الغالب بمصدر أو مصدرين. وقد حاولت قدر الإمكان الالتزام بألفاظ المؤلف، وبالمصادر التي استمدّ منها نصوصه؛ لذلك فإنني غالبا ما أحيل عليها إذا عثرت عليها دون زيادة، كقولي ينظر تفسير القرطبي أو ينظر تفسير ابن كثير؛ وذلك حتى لا أثقل على القارئ بكثرة التعليق.

٥. راجعت الأحاديث والآثار التي خرّجها المؤلف وتركتها كما هي بعد التثبّت من مصدرها وألفاظها، إلا بعضها فقد قمت بالتعليق عليه كما تراه في موضعه.

٦. راجعت نقول المؤلف عن العلماء، وذكرت مصادرها.

٧. تجنّبت التعليق على أغلب المسائل الفقهية التي أوردها المؤلف؛ لكي لا يتشتت ذهن القارئ فينحرف عن سياق الكتاب الذي هو نقض اللائكية وليس بحث الفروع الفقهية المذكورة كأمثلة.

٨. ترجمت لبعض الأعلام دون إطالة.

٩. ذكرت تعليق المؤلف في بعض المواضع، وميّزت بينه وبين تعليقي بقولي: (**المؤلف**) و(**قلت**). وأما تعليقي الوارد في الهامش على قول المؤلف فقد وضعته بين معكوفين: [...].

عنوان الكتاب ومعنى فصل الدّين عن الحكومة

عنوان الكتاب هو: "فصل الدّين عن الحكومة"، وقد اعتمده المؤلف الشيخ مُحَمَّد البشير النّيفر رحمه الله تعالى لتناول مسألة اللائكية والتعبير عنها. فلماذا اختار المؤلف هذا العنوان، وما هي دلالته؟

بداءة نقول: "العلمانية واللائكية هما مصطلحان بديلان. يستخدم مصطلح اللائكية في الفضاء الفرنكفوني، ويحمل في طياته معنى خاصا مرتبطا بفرنسا تحديدا".[٣٠] فالعلمانية مأخوذة من "عبارة secularism (غير ديني – مدني) المستقاة من الكلمة اللاتينية seaculum التي تعني لغويا الجيل من الناس، والتي اتخذت بعد ذلك معنى خاصا في اللاتينية الكنسية، يشير إلى العالم الزمني في تميزه عن العالم الروحي. وقد اعتمدت هذه العبارة في البلدان البروتستانتية عموما. أما في البلدان الكاثولكية، فقد استخدمت عبارة (اللائكية laïcité) التي انتحلتها اللغة التركية في عبارة laiklik المشتقة من العبارتين اليونانيتين laiklik أي الناس، laikos أي عامّة الناس في تميّزهم عن الإكليروس [رجال الكهنوت أو رجال الدين في المسيحية]"[٣١].

---

[٣٠] "العلمانية واللائكية في السياسة الدولية"، لجون نيكولا بيتر، ص٤ مؤسسة قرطبة بجنيف، أفريل ٢٠١٥م. وقد أشار الباحث ص٥ من بحثه إلى أنّه "في فرنسا، ترتكز اللائكية من أجل تأكيد بقائها في الوجود، على ضدّ كل ما هو ديني... وتوصف أحيانا العلمانية وفق النموذج الفرنسي بالأيديولوجية أو الأصولية، ويعود ذلك ربما لموقفها المناهض لما هو ديني وارتباطها به".

[٣١] "العلمانية من منظور مختلف" للدكتور عزيز العظمة، ص٥ كتاب في جريدة– مؤسسة الجابر عدد١٢١ – ٣ أيلول ٢٠٠٨.

وللمصطلحين تعريفات كثيرة، منها:

- حسب موريس باربيه (Maurice Barbier): "تعني اللائكية في مفهومها الواسع الفصل بين الدّين والحقائق الدنيوية (les réalités profanes). فهي تفترض أنّ هذه الحقائق لا تخضع لاحتواء الدّين أو تأثيره، سواء عنى الدّين إيمانا ما أو جمعية ما أو سلطة دينية ما. وهكذا، نرى أن الفلسفة في الغرب استقلت عن اللاهوت، وأنّ مختلف العلوم تكوّنت خارج إطار المسيحية بل ضدّها أحيانا، وأنّ كل الحقائق الإنسانية: السياسية، والاجتماعية، والثقافية وغير ذلك، قد استقلت عن الدّين. وقد تم تحقيق هذا عبر إجراء من الفصل ليس بقصير المدى، وهو ما نطلق عليه العلمنة (laicization ou secularisation). ولهذا السبب يمكن لنا أن نصف مجتمعا ما أو فكرا ما أو أخلاقا ما باللائكية إذا تخلّصت تماما من أي أثر ديني، ولم تطع إلا المبادئ الصرفة ضمن النظام العقلاني أو الطبيعي..."[٣٢].

- وعرّف فرديناد بويسون (Ferdinand Buisson) الدولة اللائكية بقوله: "دولة محايدة بين الثقافات، مستقلة عن كل علماء الدّين، بعيدة عن كل مفهوم تيولوجي [ديني]"[٣٣].

- وعرّف قاموس لاروس (Larousse) اللائكية بأنها: "نظام يزيح الكنائس عن ممارسة أي سلطة سياسية أو إدارية، ويزيحها بخاصة عن تنظيم التعليم"[٣٤].

---

[٣٢] ينظر: (La laïcité, Maurice Barbier, L'Harmattan ١٩٩٥) ص٨-٩

[٣٣] المصدر السابق، ص٨

[٣٤] www.larousse.fr/encyclopedie ولمزيد الإطّلاع على مفهوم اللائكية وتاريخه في فرنسا، ينظر: les enjeux de la laïcité, L'Harmattan : ١٩٠٥-٢٠٠٥

- وحسب قاموس ويبسترس (websters) العلمانية: "عقيدة ترفض الدّين والاعتبارات الدينية"، وهي "تعطي الحقّ للتحرّر من قوانين الدّين وتعاليمه، وللتحرر من تطبيق الحكومة للدّين على الناس ضمن دولة محايدة فيما يتعلّق بمسائل الإيمان... ومن ناحية أخرى فإن العلمانية تشير إلى الاعتقاد بأن الأنشطة والمواقف الإنسانية، وبخاصة السياسية منها، لا بدّ أن تبنى على البرهان والواقع وليس على التأثير الديني".[٣٥]

- وحسب المعجم الدولي الثالث الجديد، فالعلمانية: "اتجاه في الحياة أو في شأن خاص يقوم على مبدأ أن الدّين والاعتبارات الدينية يجب أن لا تتدخل في الحكومة، أو استبعاد هذه الاعتبارات استبعادا مقصودا، فهي تعني مثلا السياسة اللادينية البحتة في الحكومة؛ وهي نظام اجتماعي في الأخلاق، مؤسّس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية على اعتبارات الحياة المعاصرة والتضامن الاجتماعي دون النظر إلى الدّين".[٣٦]

فاللائكية (أو العلمانية) في أظهر معانيها هي فصل الدّين عن السياسة والدولة. وقد كان هذا المعنى مدركا لدى الشيخ مُحَمَّد البشير النّيفر، ولكنّه عبّر عنه بقوله "فصل الدّين عن الحكومة" لاعتبارات معيّنة، منها:

١. الشيخ مُحَمَّد البشير رحمه الله من مواليد سنة ١٨٨٧م، وقد عايش أحداثا سياسية خطيرة كثيرة أهمّها إعلان إلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤م على يد كمال أتاتورك والتنصيص على لائكية الدولة التركية الحديثة في دستورها. ثمّ تلا

[٣٥] www.websters-online-dictionary.org/definitions/secularism

[٣٦] عن "العلمانية جذورها وأصولها" للدكتور مُحَمَّد على البار، ص٢٨ دار القلم- دمشق، ط١ سنة ٢٠٠٨م.

ذلك إصدار الشيخ الأزهري علي عبد الرازق (١٨٨٧م — ١٩٦٦م) سنة ١٩٢٥م لكتاب "الإسلام وأصول الحكم" داعيا إلى علمنة الإسلام، وما تلاه من ردود للعلماء ومناقشات. وقد كانت أغلب المناقشات في ذلك الزمن – قبل إعلان إلغاء الخلافة وبعدها – تدور حول مفهوم اللائكية تحت شعار "فصل الدّين عن الحكومة". وهو ما ورد ذكره في كتابات كثيرة، منها على سبيل الذكر لا الحصر:

– كتاب "إيقاظ الإخوان لدسائس الأعداء وما يقتضيه حال الزمان" للشيخ إسماعيل الصفايحي التونسي رحمه الله، وقد طبع باسطنبول/المطبعة العسكرية سنة ١٣٣٣هـ. وفيه قوله عند الحديث عن الماسونية: "فأنت ترى أن هذه الجمعية لما كان مقصدها أولا وبالذّات إزالة الملوك ورأت أنّ تمسكهم بالدّين يقوي تلك السلطة ويعضدها، سعت أولا في إزالة صبغة الدّين من الحكومة، وهذا المبدأ يعلم رجال الحكومات ضرره عليهم سيما الحكومات الإسلامية فضلا عن الخلافة الإسلامية المرتبطة بالدّين ثم هذه الجمعية وإن كانت سياسية في الأصل لكنها بالنسبة إلى الإسلام الذي أحكامه شاملة لأصول السياسة وتسعى إلى إخراج الحكومات من سلطته فهي دينية بهذا الاعتبار عاملة لهدم دين الإسلام الذي أحكامه شاملة لجميع أفعال المكلفين... على أنه ليس للملوك في الإسلام سلطة شخصية بعدما بيناه من أحكام الكتاب والسنّة، ولو سلك البعض غير سبيل المؤمنين فيكون الواجب عليهم كافة أن يوقفوه عند حدّه ويرجعوه إلى طريق الحقّ، ولا يكون إصلاحه بخروج الحكومة من الدّين".[٣٧]

---

[٣٧] ص٤٨-٤٩

– وكتاب "النكير على منكري النّعمة من الدّين والخلافة والأمّة" لشيخ الإسلام مصطفى صبري رحمه الله[٣٨]، وقد طبع في المطبعة العباسية – بيروت سنة ١٣٤٢هـ/١٩٢٤م. ومما ورد فيه قوله عن خطة الكماليين: "نسقوا إدارة الدّولة وأخرجوا الدّين عن الحكومة، والحكومة عن الدّين، ولهذا فرّقوا بين الخلافة والحكومة، وكانتا من قبل متّحدتين وكانت الخلافة عبارة عن الحكومة الدّينية النائبة مناب حكومة الرّسول ﷺ في أمّته. وإذا كانت الحكومة هي القوّة العاملة والخلافة عبارة عن اتّصاف تلك الحكومة بصفة دينية، فلا جرم صار إخراج الحكومة عن الخلافة إخراج الحكومة عن الدّين... فلأنهم قلّدوا فيما افتعلوا بنا الانقلاب الفرنسي الكبير القاضي بتفريق الحكومة عن الكنيسة، يدلّ عليه تصريحهم بفصل الدّنيا عن الدّين".[٣٩]

---

[٣٨] "مُصْطَفى صَبْري (١٢٨٦ – ١٣٧٣هـ = ١٨٦٩ – ١٩٥٤م) من علماء الحنفية. فقيه باحث. تركي الأصل والمولد والمنشأ... تولى مشيخة الإسلام في الدولة العثمانية. وقاوم الحركة (الكمالية) بعد الحرب العالمية الأولى. وهاجر إلى مصر، بأسرته وأولاده (سنة ١٩٢٢) فألف كتبا بالعربية، منها "موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين"... ومن كتبه بالعربية أيضا (موقف البشر تحت سلطان القدر – ط) و(النكير على منكري النعمة في الدين والخلافة والأمة – ط) و(مسألة ترجمة القرآن – ط) و(القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون – ط) وله مؤلفات بالتركية طبع بعضها. ووفاته بالقاهرة". عن "الأعلام" للزركلي، ج٧ ص٢٣٦، دار العلم للملايين – بيروت، ط١٥ لسنة ٢٠٠٢م

[٣٩] ينظر ص٩٦-١٠٢ من الكتاب، ضمن "الأسرار الخفيّة وراء إلغاء الخلافة العثمانية" للدكتور مصطفى حلمي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٤م.

– وللشيخ مصطفى صبري كتاب آخر هو "موقف العقل والعلم والعالم من ربّ العالمين وعباده المرسلين" الذي طبع أوّل مرة في مطبعة مصطفى البابي الحلبي- بالقاهرة سنة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م. وقد تعرّض فيه إلى مسألة "فصل الدّين عن الحكومة" بتفصيل، ومما قاله: "القول بفصل الدّين عن السياسة معناه ادّعاء عدم لزوم الدّين للحكومة بزعم أنّ في دين الأمّة كفاية واستغناء عن ديانة الحكومة، ومعنى عدم لزومه للحكومة أن لا يكون له أي الدّين سلطة عليها ورقابة على أعمالها... فليس معنى تجويز فصل الدّين عن السياسة إلا تجويز تجرّد الحكومة عن الدّين... وإذا لم يكن معنى فصل الدّين عن السياسة تجريد الحكومة من الدّين لتعمل بعقلها القصير محرّرة من قيود الدّين وأحكامه، فماذا يكون معنى هذا الفصل؟".[٤٠]

ولا شكّ أنّ الشيخ مُحَمَّد البشير النّيفر قد تأثّر بتلك الأجواء السياسية والمباحث الفكرية والشّرعية فاقتبس منها الكثير، وأخصّ بالذكر كتابات ومقالات الشيخ مصطفى صبري التي لا يخفى أثرها بصفة عامّة في ثنايا بحث "فصل الدّين عن الحكومة" المؤّلف سنة ١٩٥٥م، وبصفة خاصّة عند الحديث عن "فكرة فصل الدّين عن الحكومة الإسلامية وكيف نفذت في تركيا" -كما ستقف عليه بعد قليل -.

٢. الشيخ مُحَمَّد البشير النّيفر الزيتوني التونسي هو ابن بيئته ومناخه الثقافي والاجتماعي والسياسي؛ فهو قد عايش فترة الاستعمار الفرنسي وتابع الأحداث السياسية والثقافية فيها. وكان من مفاهيم اللائكية السائدة في

---

[٤٠] ج٤ ص٢٩١-٢٩٢ طبعة دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٢ سنة ١٩٨١م.

المستعمرات الفرنسية مفهوم "فصل الدّين عن الحكومة". والدليل على هذا، أنّ الشيخ مُحَمَّد البشير الإبراهيمي الجزائري رحمه الله[٤١] قد قام بكتابة بحث يحمل العنوان ذاته – أي "فصل الدّين عن الحكومة" –، وقد نشر في سلسلة من عشرين مقالة في جريدة "البصائر"، أوّله بتاريخ ١١ أفريل سنة ١٩٤٩م، وآخره بتاريخ جوان سنة ١٩٥١م.

٣. كتب الشيخ بحثه –كما سبق ذكره – سنة ١٩٥٥م أي في فترة زمنية كانت فيها البلاد التونسية تتمتّع بـ"استقلال داخلي"[٤٢]، وتتهيّأ لأخذ "الاستقلال التّام"[٤٣] والانفصال عن فرنسا كلّيا ككيان سياسي حرّ ودولة ذات سيادة، مما يقتضي النّظر في نظام الحكم وشكله المزمع تأسيس الدولة الحديثة عليه؛ فكانت هناك دعوة للّلائكية، ولتكوين حكومة منفصلة عن الدّين. وكان علماء الزيتونة يتابعون الأحداث ويشاركون فيها بالتعبير عن رأي الشّرع الإسلامي ورؤيته للحكم والدولة. ومثال ذلك، فقد ذكرت المجلة الزيتونية في "ركن الشباب" تحت عنوان "مؤتمرات الشباب واللائكية" ما

---

[٤١] محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي (١٣٠٦ – ١٣٨٥هـ = ١٨٨٩ – ١٩٦٥م) "مجاهد جزائري، من كبار العلماء. انتخب رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين". ينظر "الأعلام"، ج٦ ص٥٤

[٤٢] في ٣١ جويلية ١٩٥٤م أعلن منداس فرانس في خطاب رسمي أمام الباي منح البلاد التونسية الاستقلال الداخلي. ينظر "تونس عبر التاريخ"، ج٣ ص١٦٨–١٦٩

[٤٣] "توجّه [بورقيبة] إلى باريس في فيفري ١٩٥٦ وبعد إجراء مقابلة مع غي مولي رئيس مجلس الوزراء، تحصّل على الاعتراف باستقلال تونس من حيث المبدأ. ثمّ أجريت مفاوضات سريعة أفضت يوم ٢٠ مارس ١٩٥٦ إلى إمضاء بروتوكول الاستقلال الذي وضع حدّا للحماية الفرنسية بالبلاد التونسية". عن "تاريخ تونس المعاصر"، ص٦٥٧

يلي: "عقد الشباب التونسي مؤتمرين في الشهر الماضي: المؤتمر الأوّل عقدته الجامعة الدستورية بفرنسا في ٤-٥ ذي الحجة/ ٢٤-٢٥ جويلية [١٩٥٥م] في الحي الزيتوني... وعرضت ثلاث لوائح: لائحة دستورية ولائحة سياسية ولائحة اقتصادية واجتماعية... ومما جاء في اللائحة الدستورية مما أخذ عليها وكان محلّ انتقاد لاذع وتعاليق، وعدّ صدمة صدم بها الجمهور: إنّ الدستور التونسي ينبغي أن يكون نظاما لائكيا نظرا لاختلاف المتساكنين في عقائدهم. وتبعا لذلك تكون الحكومة التونسية...". ثمّ علّقت المجلة على ذلك بقولها: "ونحن نجيبهم أنّ هذا خطأ وخطر وطفرة... فكما أنّه لا مجال للنّظر في السيادة، وأنه يجب أن تكون تونسية محضة، وتوضع في الدستور كأصل من الأصول التي لا تقبل الجدال، كذلك وبالأولى أن يكون الدّين الإسلامي هو الدّين الرسمي والحكومة حكومة إسلامية لشعب مسلم على رأسه ملك مسلم يرعى الإسلام ويحمي حماه...".[٤٤]

والناظر في المجلة الزيتونية، وبخاصّة المجلد التاسع، يجد أنّها قد اهتمت في تلك الفترة الزمنية بقضية اللائكية ومسألة نظام الحكم؛ ولذلك تناولها كتّابها من علماء الزيتونة وغيرهم في مقالات كثيرة تحت عناوين مختلفة وفي مواضيع متفرّقة؛ فكتب الشيخ مُحَمَّد الهادي ابن القاضي عن "التشريع الإسلامي"، وكتب شيخ الإسلام المالكي مُحَمَّد العزيز جعيّط عن "الشورى والإسلام"، و"الإسلام دين ودولة"، وكتب الشيخ مُحَمَّد الشاذلي ابن القاضي عن "الشريعة الإسلامية والنظم الاجتماعية"، وكتب الأستاذ محمود الباجي عن

---

[٤٤] ينظر المجلة الزيتونية،م٩ ج٤ ص٢٢٠ لسنة ١٩٥٥م.

"الصراع المستمرّ بين حقّ الإسلام وباطل خصومه". ولم تكتف المجلّة بذلك بل نشرت خطابا صريحا للشيخ مُحَمَّد العزيز جعيّط ألقاه أمام الملك مُحَمَّد الأمين الأول يوم عيد الأضحى المبارك أنكر فيه على من تحدثه نفسه إمكان قيام دستور لائكي في تونس. ونشرت أيضا خطبة منبرية صريحة للشيخ مُحَمَّد الهادي ابن القاضي عنوانها "الإسلام يقيم دولة العدل".[٤٥]

وفي هذا السّياق يندرج بحث الشيخ مُحَمَّد البشير النّيفر حول "فصل الدّين عن الحكومة"؛ فقد شارك في ذلك النقاش والجدال – بوصفه آنذاك مفتي المالكية – ببحث مفصّل يعبّر عن الرؤية المالكية الزيتونية لنظام الحكم وشكله.

وكانت الرؤية الزيتونية – أو لنقل رؤية جلّ علماء الزيتونة – قائمة على الإقرار بنظام البايات واستمرار العرش الحسيني – بعد خروج الاستعمار الفرنسي – كنظام حكم في تونس أي الانطلاق من كون تونس مملكة يحكمها ملك (باي)، ومعه حكومة ووزراء؛ وهو ما يعني القبول بنظام الملكية الدستورية أو البرلمانية[٤٦]. وهذا ما نفهمه بوضوح من قول المجلة الزيتونية معلّقة على "مؤتمرات الشباب واللائكية": "حكومة إسلامية لشعب مسلم على رأسه ملك مسلم"، ومن قول الشيخ مُحَمَّد العزيز جعيّط – بوصفه شيخ الإسلام المالكي– في مقال "الشورى والإسلام": "فمثل وضع دستور المملكة ينبغي أن يشارك فيه الخبراء بالنّظم الإسلامية...".

[٤٥] سيأتي في الملحق بإذن الله تعالى ذكر بعض النصوص من تلك المقالات والخطب.

[٤٦] قبل الإعلان عن الاستقلال التام نجح بورقيبة في استصدار أمر من الباي بتاريخ ١٩٥٦/٠٩/٢٩م لإنشاء "مجلس قومي تأسيسي" لإعداد الدستور ولكنّه ألغى الملكية وأعلن الجمهورية في ١٩٥٧/٠٧/٢٥م. ينظر "تونس عبر التاريخ"، ج٣ ص١٨١

وبناء عليه، كان البحث حول صبغة الحكومة – باعتبارها الجهاز الذي يتولى السلطة السياسية – هل تكون دينية أم لا؟ وكان رأي علماء الزيتونة هو لزوم تقيّد الحكومة بالدّين، وهو ما نصّ عليه الشيخ مُحَمَّد البشير النّيفر – بوصفه المفتي المالكي – في خاتمة بحثه مؤكّدا على وجوب: "أن تبقى الحكومة الإسلامية على صبغتها الحقيقية، آخذة بزمام السلطتين الدينية والمدنية بل الخير كل الخير أن تبقى على جمعها الحميد، وقياسها على بعض الحكومات المسيحية التي فرّقت بين السلطتين، قياس ليس له من الحق جامع بل الفارق بيّن كفلق الصبح".

وهو ما أكّده من قبل الشيخ مُحَمَّد العزيز جعيّط قائلا: "والدّين الإسلامي، وإن أوجب على الشعوب الإسلامية إقامة حكومة تحمي حماها وتذود عنها يد الاعتداء وتحفظ مصالحها وتوجهها التوجيه الحسن وتسهر عما يكفل تقدّمها ورقيها في الميدان العلمي والاقتصادي والاجتماعي...، وأوجب على الشعوب الإسلامية طاعة حكوماتها والانقياد إليها والدفاع عنها، لكنّه لم يطلق العنان للحكومة في التصرف كيف شاءت وعلى حسب هواها بل أوجب أن يكون تصرفها جاريا على الأوضاع الدينية لتتسنى طاعتها... فكيف يقبل أن تكون الحكومة غير خاضعة لسلطان الدّين وهل الحكومة إلّا مجموع الأفراد؟ وكيف يمكن أن يعتني الدّين بالعباد منفردين فيأمرهم وينهاهم ويحتم عليهم الخضوع لأوامره ونواهيه ويهمل أمورهم في شكل الدولة مع أنها أهمّ؟ وما الفرق بين حكومة لا تتقيّد بأوامر الدّين ونواهيه وبين حكومة أجنبية لا تدين بالدّين الإسلامي؟"[٤٧]. وهذا المبحث سبق

---

[٤٧] المجلة الزيتونية، م٩ ج١ ص١٢-١٣

بحثه من قبل – كما أسلفنا –، والمعنى ذاته ذكره من قبل الشيخ مصطفى صبري بقوله: "فكما لا يجوز أن ينفصل الفرد المؤمن بالله ورسوله عن دينه فيكون في أفعاله محرّرا من القيود، لا يجوز لدولة تعتبر دولة المسلمين فصل الدّين عن نفسها، لتكون الهيئة الحاكمة فيها تفعل ما تشاء غير مقيّدة بأمر الدّين ونهيه"[48].

والخلاصة: إنّ اللائكية (العلمانية) هي فصل الدّين عن الحياة (الدنيا)، ولا يكون ذلك إلّا بفصل الدّين عن السياسة، مما يعني قيام الدّولة على أسس وقوانين وضعيّة بشريّة غير مستمدّة من الشّرع الإسلامي، تتولّى تطبيقها وتنفيذها حكومة غير مرتبطة بالدّين. فاللائكية إذا: هي فصل الدّين عن الحياة، أو فصل الدّين عن السياسة، أو فصل الدّين عن الدّولة، أو فصل الدّين عن الحكومة. وقد بحثها الشيخ مُحَمَّد البشير النّيفر، ونقدها وبيّن فسادها ومناقضتها للإسلام، تحت عنوان: "فصل الدّين عن الحكومة"؛ لأنّه العنوان الذي كان سائدا في زمنه.

[48] موقف العقل، ج١ ص١٦٤

صورة بداية الجزء الأول من المجلة الزيتونية

فصل الدين عن الحكومة

بقلم فضيلة العلامة الشيخ محمد البشير النيفر المفتي المالكي

«الملك والدين أخوان لا غنى لاحدهما عن الآخر فالدين اس والملك حارس فما لم يكن له أس فمهدوم ، ومالم يكن له حارس فضائع»

امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه (١)

تلكم حكمة بالغة فاضت من المدد الآلهي والشعور الديني على قلب أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه فنطق بها لسانه وبقيت مرسومة في لوح الخلود ما دامت السماوات والارض ، كشف بها للناس عن حقيقة من الحقائق يعرفها من وزن الامور بميزان الدين والنظر الصائب والتجربة الصحيحة وجرى على صراط مستقيم غير متجانف لهوى ولا مساير لشبهة ولا معتصم بعناكب التقليد

تلكم الحقيقة التي احتفظ بها خلفاء الاسلام وملوكه وبنوا على قاعدتها الراسخة دولهم الشامخة وساسوا بها رعاياهم سياسة عادلة حكيمة قرت بها العيون واطمانت لها القلوب ورضيها من يدين دين الاسلام ومن لا يدينه ممن تربطه باهله رابطة العهد او الذمة ودخل بها الناس في دين الله افواجا عن اختيار ورغبة

ومن نور هذه الكلمة الوضاءة اقتبس القائل : الدين والملك توامان (٢)

وقال كعب الاحبار : مثل الاسلام والسلطان والناس مثل الفسطاط والعمود والإطناب والاوتاد فالفسطاط الاسلام والعمود السلطان والاطناب والاوتاد الناس لا يصلح بعضهم الا ببعض

ضرب مثلا لهؤلاء الثلاثة الاسلام والسلطان والناس في قوة اتصالها وشدة

---

(١) نسبه اليه صاحب كتاب الآداب الشرعية والمنح المرعية (٢) ذكره الطرطوشي في سراج الملوك ولم يعزه الى معين

احتياج بعضها الى بعض بالفسطاط يريد البيت من الشعر لاقيام له الا بعمود وهو الخشبة القائمة في وسطه ووتد وهو ما يرز في الارض او الحائط من الخشب وطنب وهو حبل الخباء والسرادق ونحوهما كما في اللسان

الجمع بين النبوة والخلافة في الاديان التي يدين بها معظم البشر اليوم

الاديان التي يدين بها معظم البشر : اليهودية والنصرانية والاسلام وقد جمع الله لرسلها عليهم الصلاة والسلام بين الرسالة والخلافة ، وفي صحيح مسلم من حديث ابي هريرة كانت بنو اسرائيل تسوسهم الانبياء كلما هلك نبيء خلفه نبيء وهل كان عيسى عليه الصلاة والسلام الا رسولا من رسلهم

والامر في شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم اوضح واظهر فهو صلى الله عليه وسلم خليفة ورسول وقد خاطبه الله بقوله : انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله

وكانت حكومات الاسلام على عهد الخلفاء والملوك تجري على هذا الصراط المستقيم ، وقد قال ابو بكر رضي الله عنه في خطبته التي القاها اذ توفى الله اليه رسوله صلى الله عليه وسلم : ان محمدا قد مات ولا بد لهذا الدين من يقوم به

ولم يفهم أحد من الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين وائمة مذاهبهم سلفا وخلفا من معنى الامامة والامارة الا حكومة تتصل بالدين وتقيم احكامه العادلة وقد قيل في تعريف الامامة : ولاية عامة في الدين والدنيا توجب طاعة موصوفها في غير منهي الخ وقيل ايضا : رئاسة عامة في امر الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم

ومن احسن ما قيل فيها قول حكيمنا الاجتماعي عبد الرحمن بن خلدون خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به

وذكر الماوردي في كتابه الاحكام السلطانية ان الامام يلزمه من الامور عشرة اشياء ذكر في مقدمتها حفظ الدين على اصوله المستقرة وما اجمع عليه سلف الامة وذكر منها اقامة الحدود لتصان محارم الله عن الانتهاك كما ذكر منها تحصين الثغور

صورة بداية الجزء الثاني من المجلة الزيتونية

فصل الدين عن الحكومة

(٢)

لحضرة العلامه صاحب الفضيلة الشيخ
محمد البشير النيفر المفتي المالكي

فوائد الوصل بين الحكومة والدين

علم من صفوة ما مضى على وجازته ان الحكومة الاسلامية على ما يقتضيه الكتاب والسنة وجرى عليه امر المسلمين سلفا وخلفا حكومة ترتبط بالدين كال الارتباط والتلازم بينهما كالتلازم بين الصورة وظلها ، ولا يحاول ان يفرق بينهما الا الذين يقطعون ما امر الله به ان يوصل ويفسدون في الارض وعلم تاريخ مولد هذه الفكرة وكيف نفذت في احدى الحكومات الاسلامية بمكر من بعض كبر الدول المعروفة بالكيد للاسلام والمسلمين واتينا على بعض مظاهر هذا الفصل الشنيعة واليوم ناتي على اهم فوائد الابقاء على الصلة بينهما بعد ان علمنا ان الاحتفاظ بها احتفاظ بما يعد من جوهر الدين وان اضاعتها اضاعة للدين وردة عنه

الفائدة الاولى من فوائد الوصل بين الحكومة والدين

(١) ان في الدين وفاء بالسياسة الرشيدة التي لم يوجد ولن يوجد مثلها في قانون وضعي ولو في امة تعد في مقدمة الامم المتحضرة المتمدنة ويشهد بهذا حكماء الافرنج انفسهم والحق ما شهدوا به وستمر بنا بعض شهاداتهم قريبا

الحكومة الاسلامية تعتمد الشورى « فيما تكون الشورى فيه » فقد امر الله رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله : وشاورهم في الامر ، قال جماعة من المفسرين وذلك فيما لم ياته فيه وحي ، وفي حديث سهل بن سعد الساعدي : ما شقي قط عبد بمشورة وما سعد باستغناء راي

وقد استشار الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه

شاورهم في غزوة احد ان يقعد في المدينة «وهو رأيه صلى الله عليه وسلم» او يخرج الى العدو فكان راي جمهورهم الخروج فعمل عليه الصلاة والسلام بما رأوا . وشاورهم في غزوة الخندق في مصالحة الاحزاب بثلث ثمار المدينة عامئذ فأبى عليه سعد بن عبادة وسعد بن معاذ فعمل عليه الصلاة والسلام بما رايا وشاورهم يوم الحديبية في الميل على ذراري المشركين فقال له ابو بكر رضي الله عنه : انا لم نجئ لقتال وانما جئنا معتمرين فعمل عليه الصلاة والسلام بما راى ابو بكر .

واستشارهم في يوم بدر اين يكون المنزل فاشار المنذر بن عمرو بالتقدم امام القوم

وروى ابن مردوية عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه : سئل رسول الله صلى عليه وسلم عن العزم « اي في قوله تعالى : فاذا عزمت فتوكل على الله» قال مشاورة اهل الراي ثم اتباعهم

وروى الطبراني في الاوسط وابو سعيد في القضاء عن علي قال قلت يا رسول الله ان عرض لي امر لم ينزل فيه قضاء في امره ولا سنة كيف تامرني قال تجعلونه شورى بين اهل الفقه والعابدين من المؤمنين ولا تقض فيه برايك .

وعن عبد الله بن عمرو قال كتب ابو بكر الى عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاور في الحرب فعليك به رواه الطبراني

وفي صحيح البخاري : وكانت الائمة بعد النبيء صلى الله عليه وسلم يستشيرون الامناء من اهل العلم في الامور المباحة لياخذوا باسهلها

واول ما تشاور الصحابة فيه الخلافة اذ لم ينص عليها الرسول صلى الله عليه وسلم . وتشاوروا في اهل الردة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فقرّ الامر على قتالهم ، وتشاوروا في الجد وميراثه ، وتشاوروا في حد الخمر وعدده . وشاور عمر ابن الخطاب الهرمزان حين وفد عليه مسلماً في المغازي . وشاور «كما في الصحيحين» في دخول الشام بالجيش وقد علم ان بها الوباء وترك الدخول والقصة معروفة

فصل الدّين عن الحكومة

للشّيخ العلّامة الزّيتوني مُحَمَّد البشير بن أحمد النّيفر

المتوفى سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م

فصل الدّين عن الحكومة

تمهيد:[49]

" الْمُلْك وَالدِّين أَخَوَانِ لَا غِنًى لِأَحَدِهِمَا عَن الْآخَر، فَالدِّينُ أُسٌّ وَالْمُلْك حَارِسٌ، فَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أُسٌّ فَمَهْدُوم، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَارِسٌ فَضَائِعٌ".

أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه و‌رضي الله عنه.[50]

تلكم حكمة بالغة فاضت من المدد الإلهي والشعور الديني على قلب أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه،

---

[49] **قلت**: هذه إضافة غير موجودة في الأصل.

[50] **المؤلف**: نسبه إليه صاحب كتاب "الآداب الشرعية والمنح المرعية".

قلت: ينظر "الآداب الشرعية" ج١ ص٢٠١ لابن مفلح المقدسي، مؤسسة الرسالة- بيروت، طبعة٣ سنة ١٩٩٩م، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيّام. وأغلب المصادر تنسب المقولة للملك الفارسي أردشير (ويقال أيضا أزدشير) بن بابك بن ساسان المتوفى سنة ٢٤١م. جاء في "عهد أردشير"، تحقيق إحسان عباس، دار صادر- بيروت ١٩٦٧م، ص٥٣: "اعلموا أن الملك والدين أخوان توأمان لا قوام لأحدهما إلا بصاحبه؛ لأنّ الدين أسّ الملك وعماده، ثم صار الملك بعد حارس الدين، فلا بد للملك من أسه ولا بد للدين من حارسه؛ لأنّ ما لا حارس له ضائع وما لا أسّ له فمهدوم". وجاء في "منتخب من عهد أزدشير بن بابك الملك في السياسة" ضمن كتاب "رسائل البلغاء"، جمع مُحَمَّد كرد علي، طبع بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر سنة ١٩١٣م، ص٢٩٩: "الدين أساس الملك، والملك حارس الدين، فلا يقوم أحدهما إلا بالآخر". ونسبها إليه أيضا الطرطوشي في "سراج الملوك"، الدار المصرية اللبنانية، ط١ سنة ١٩٩٤م، ج١ ص٢٥٢، وابن أبي الحديد في "شرح نهج البلاغة"، دار الجيل – بيروت ط٢ سنة ١٩٩٦م ج١٧ ص١٢٤ ولكن بلفظ: "الملك والدين توأمان لا قوام لأحدهما إلا بصاحبه..."، وذكره بلفظ المؤلف ابن قتيبة في كتابه "السلطان" ص٥٧، المكتبة الأزهرية للتراث- مصر.

فنطق بها لسانه وبقيت مرسومة في لوح الخلود ما دامت السماوات والأرض، كشف بها للناس عن حقيقة من الحقائق يعرفها من وزن الأمور بميزان الدّين والنظر الصائب والتجربة الصحيحة وجرى على صراط مستقيم غير متجانف لهوى ولا مساير لشبهة ولا معتصم بعناكب التقليد.

تلكم الحقيقة التي احتفظ بها خلفاء الإسلام وملوكه وبنوا على قاعدتها الراسخة دولهم الشامخة وساسوا بها رعاياهم سياسة عادلة حكيمة قرّت بها العيون واطمأنت لها القلوب ورضيها من يدين دين الإسلام ومن لا يدينه ممن تربطه بأهله رابطة العهد أو الذّمة ودخل بها الناس في دين الله أفواجا عن اختيار ورغبة. ومن نور هذه الكلمة الوضاءة اقتبس القائل: "الدّين والملك توأمان".[٥١]

وقال كعب الأحبار: "مثل الإسلام والسلطان والنّاس، مثل الفسطاط والعمود والأطناب والأوتاد، فالفسطاط الإسلام، والعمود السلطان، والأطناب والأوتاد الناس، لا يصلح بعضهم إلا ببعض".[٥٢]

---

[٥١] **المؤلف**: ذكره الطرطوشي في "سراج الملوك" ولم يعزه إلى معين.

قلت: لفظه في "سراج الملوك"، ج١ ص٢٥٣: "وكان يقال: الدّين والسلطان توأمان". وقال أبو حامد الغزالي في "إحياء علوم الدين"، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة١ سنة ٢٠٠٢م، ج١ ص٣٣: (... والملك والدين توأمان؛ فالدين أصل والسلطان حارس، وما لا أصل له فمهدوم وما لا حارس له فضائع...). وجاء في "جمع الجوامع" للسيوطي، دار السعادة للطباعة، مصر ٢٠٠٥م، ج٣ ص٥٥٥، حديث رقم١٠١٠٤: "الإسلام والسلطان أخوان توأمان لا يصلح واحد منهما إلا بصاحبه، فالإسلام أس والسلطان حارس، وما لا أس له يهدم وما لا حارس له ضائع". قال السيوطي: "الديلمي عن ابن عباس وسنده ضعيف". ويراجع أيضا التعليق السابق.

[٥٢] **قلت**: ذكره الطرطوشي في "سراج الملوك"، ج١ ص٢٥٢، وابن قتيبة في "السلطان" ص٤٠

ضرب مثلا لهؤلاء الثلاثة الإسلام والسلطان والناس في قوة اتصالها وشدة احتياج بعضها إلى بعض بالفسطاط - يريد البيت من الشعر- لا قيام له إلا بعمود وهو الخشبة القائمة في وسطه، ووتد وهو ما يرزّ في الأرض أو الحائط من الخشب، وطنب وهو حبل الخباء والسرادق ونحوهما كما في اللسان.

الجمع بين النبوة والخلافة في الأديان التي يدين بها معظم البشر اليوم:

الأديان التي يدين بها معظم البشر: اليهودية والنصرانية والإسلام. وقد جمع الله لرسلها عليهم الصلاة والسلام بين الرسالة والخلافة[٥٣]، وفي صحيح مسلم من

---

[٥٣] **قلت**: **أولا**: استعمل المؤلف هنا لفظ الخلافة للدلالة على معنى رئاسة الدولة والقيادة السياسية والحكم بصفة عامة. وعيسى عليه السلام كان رسولا وسياسيا يتولى رعاية شؤون قومه ولم يكن حاكم دولة. "فعيسى هو كلمة الله تعالى وقد حدّد مهمته وأعلن دعوته... وتلك الدعوة هي العبودية التامة لله تعالى وعدم الشرك به وإن كل ما يقوم به من معجزات إنما هو بأمر الله تعالى وإرادته وعلمه... فالرومان رأوا في هذه الديانة الناشئة شيئا غير مألوف عندهم فأتباعها لا يقدمون للإمبراطور العبادة المطلوبة ولا لرموز السلطة الآخرين وأنه يعمل ليكون ملك اليهود... وأما اليهود فكانوا أشد عليه قسوة وتعذيبا لأنه كان يعيش في وسطهم مباشرة... فقد دعا إلى دين يخرج الناس من المراسم والطقوس ويدخلهم في الصلاح والاستقامة". ينظر: "التاريخ الحقيقي لليهود منذ نشأتهم الأولى وحتى الآن"، لنجيب زبيب، ص٢١٧-٢٢٤ دار الهادي — بيروت، ط٣ لسنة ٢٠٠٧م. **ثانيا**: فيما يتعلّق باليهودية، قال الشيخ الطاهر ابن عاشور في "أصول النظام الاجتماعي في الإسلام"، ص١٤ الشركة التونسية للتوزيع، ط٢ لسنة ١٩٨٥م: "نعم إنّ شريعة موسى عليه السلام اشتملت على التشريع وتنفيذه، ولكنها لم تتعرض لنصب الدولة، وإنما أسست حكم الرياسة الدينية الروحية المنوطة بأيدي الكهنة في سبط (لاوي)... إلى أن حدثت فيهم الملكية سنة ١٠٩٥ قبل المسيح بعد بعثة موسى بثلاثمائة وخمسين سنة".

حديث أبي هريرة: «**كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ**»، وهل كان عيسى عليه الصلاة والسلام إلا رسولا من رسلهم؟
والأمر في شريعة نبينا ﷺ أوضح وأظهر، فهو ﷺ خليفة[٥٤] ورسول، وقد خاطبه الله بقوله: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**﴾[٥٥].

وكانت حكومات الإسلام على عهد الخلفاء والملوك تجري على هذا الصراط المستقيم، وقد قال أبو بكر رضي الله عنه في خطبته التي ألقاها إذ توفى الله إليه رسوله ﷺ: "إن محمدا قد مات ولابد لهذا الدّين من يقوم به".[٥٦] ولم يفهم أحد من الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين وأئمة مذاهبهم سلفا وخلفا من معنى الإمامة والإمارة إلا حكومة تتصل بالدّين وتقيم أحكامه العادلة. وقد قيل في تعريف الإمامة: "ولاية عامة في الدّين والدنيا توجب طاعة موصوفها في غير

---

[٥٤] **قلت**: قد ميّز النبي ﷺ بين النبوة والخلافة فقال: «**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ**...» رواه أحمد في المسند عن حذيفة بن اليمان. ولا شكّ أن الرسول ﷺ كان صاحب دولة وماسكا بزمام الحكم وسياسة الرعية ولكن تحاشى الناس وصفه بالملك أو غيره من الألقاب؛ لأنّ "وصف النبوة أعظم وأشمل من وصف رسخت له في نفوس الناس عوارض غير محمودة صارت كاللوازم له". ينظر: "نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم"، للشيخ الطاهر ابن عاشور، ص١٤ المطبعة السلفية – القاهرة، سنة ١٣٤٤هـ. وينظر له أيضا: "أصول النظام الاجتماعي في الإسلام"، ص٢٠٧.
[٥٥] **قلت**: سورة النساء، آية ١٠٥
[٥٦] **قلت**: ينظر "إكمال إكمال المعلم" لأبي عبد الله الأبّي المالكي ج٥ ص١٦٥، و"شرح المقاصد" للتفتازاني ج٥ ص٢٣٦ عالم الكتب ط٢ سنة ١٩٩٨م.

منهي الخ".[57] وقيل أيضا: "رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة عن النّبي ﷺ".[58]

ومن أحسن ما قيل فيها قول حكيمنا الاجتماعي عبد الرحمن بن خلدون: "خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به".[59] وذكر الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية[60]: أن الإمام يلزمه من الأمور عشرة أشياء، ذكر في مقدمتها حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة، وذكر منها إقامة الحدود لتصان محارم الله عن الانتهاك، كما ذكر منها تحصين الثغور وجباية الفيء والصدقات وتقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير الخ ما ذكره رحمه الله، مما يؤكد اليقين بأنّ الحكومة الإسلامية في وضعها الصحيح تشرف على مصالح الدنيا والدّين.

وكل ما ذكره يرجع استمداده إلى السنّة السّنية قولا وعملا وما كان عليه الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم أجمعين.

وفي صحيح البخاري من حديث معاوية رضي الله عنه في خطبة خطبها أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ هَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لاَ يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ، مَا أَقَامُوا الدِّينَ**»، وهو صريح في التلازم بين الدّين والإمامة. وذكر مُحَمَّد بن إسحاق قصة سقيفة بني ساعدة وبيعة أبي بكر رضي الله عنه وفيها: فقال

---

[57] **قلت**: ينظر "إكمال إكمال المعلم" ج٥ ص١٥٩

[58] **قلت**: ينظر "شرح المقاصد" ج٥ ص٢٣٢

[59] **قلت**: ينظر "مقدمة ابن خلدون" ج١ ص٣٦٥، دار يعرب – دمشق، ط٢ سنة ٢٠٠٤م.

[60] **قلت**: ينظر "الأحكام السلطانية" ص٢٢-٢٣، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت ط١ سنة ١٩٨٩م، تحقيق أحمد مبارك البغدادي.

أبو بكر: "وَإِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ مَا أَطَاعُوا اللهَ وَاسْتَقَامُوا عَلَى أَمْرِهِ".[٦١] وهذه الكلمة قبس من نور حديث معاوية وقد ألقاها على مسامع أصحاب رسول الله ﷺ. ومن خطبته ﷺ في حجة الوداع: «**وَلَو اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللهِ، فَاسْتمعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا**».[٦٢]

وثبت من قول عبد الرحمن بن عوف لما بايع عثمان بن عفان رضي الله عنهما: " أُبَايِعُكَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ الله، وَالخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ" (أخرجه البخاري في باب: كيف يبايع الإمام الناس من كتاب الأحكام من صحيحه)[٦٣]. وكتب عبد الله بن عمر إلى عبد الملك بن مروان: "إِنِّي أُقِرُّ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ المَلِكِ بن مروان عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنَّ بَنِيَّ قَدْ أَقَرُّوا بِذَلِكَ" (أخرجه البخاري في الباب نفسه).[٦٤]

وظلّ المسلمون بعد هذا لا يعرفون لهم حكومة إلا بهذا الشكل، ولم يدر بخلد أحد منهم أن يفصل بين الدّين والحكومة على كثرة ما حدث فيهم من المذاهب والآراء حتى في الإمامة نفسها.

---

[٦١] **قلت:** أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، ج٨ ص٢٤٦ رقم ١٦٥٣٧، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ سنة ١٩٩٤م، تحقيق مُحَّد عبد القادر عطا.

[٦٢] **قلت:** أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، عن يَحْيَى ابْنِ حُصَيْنٍ عن جدته أم الحصين، وفيه: "**فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا**"، ص٦٠٩ رقم ١٨٣٨، دار الحضارة- الرياض، ط٢ سنة ٢٠١٥م.

[٦٣] **قلت:** لفظه: " أُبَايِعُكَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ"، ينظر صحيح البخاري، ص١١٤٩ رقم ٧٢٠٧، دار الحضارة- الرياض، ط٣ سنة ٢٠١٥م.

[٦٤] **قلت:** ولفظه: "إني أقرّ بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين..."، ينظر: صحيح البخاري، ص١١٤٩، رقم ٧٢٠٣ و٧٢٠٥.

فكرة فصل الدّين عن الحكومة الإسلامية وكيف نفذت في تركيا:

أوّل من جاهر بهذه الفكرة في هذا القرن[٦٥] – على ما وصل إليه علمنا– فرح أنطون السوري المسيحي[٦٦] صاحب مجلة الجامعة التي كانت تصدر بالقاهرة، فقد كتب في مجلته هذه مقالا كان مما جاء فيه أن المسيحية أكثر تسامحا مع العلم من الإسلام، وأنّ الإسلام أكثر اضطهادا للعلم والفلسفة من النصرانية.

وممّا ادّعى في مقاله أنّ الأمم تحتاج في إصلاح أحوالها إلى فصل الدّين عن الدنيا وسياسة الدّول، وجعل سبب رقي أوروبا عملها بهذا التفريق وسبب نزول المسلمين إلى حضيض العبودية إهمالهم هذا التفريق. وكتب العلامة الشيخ مُحَمَّد

---

[٦٥] **قلت**: قصد المؤلف: أوّل من جاهر بالدّعوة إلى فصل الدّين عن الدولة في القرن العشرين بين المسلمين وفي الديار الإسلامية.

[٦٦] **قلت**: "فَرَح أنْطُون (١٢٩١ – ١٣٤٠هـ = ١٨٧٤ – ١٩٢٢م) فرح بن أنطون بن الياس أنطون: كاتب باحث، صحفي، روائي. ولد وتعلم في طرابلس الشام. وانتقل إلى الإسكندرية سنة ١٨٩٧م، فأصدر مجلة "الجامعة" وتولى تحرير "صدى الأهرام" ستة أشهر. وأنشأ لشقيقته روز أنطوان حداد مجلة "السيدات" وكان يكتب فيها بتواقيع مستعارة. ورحل إلى أميركا سنة ١٩٠٧م، فأصدر مجلة وجريدة باسم "الجامعة" ثم حجبهما. وعاد إلى مصر، فشارك في تحرير بضع جرائد، وكتب عدة روايات تمثيلية، وعاود إصدار مجلته، فاستمر الى أن توفي في القاهرة. من آثاره: "مجلة الجامعة – ط" ستة مجلدات، و"ابن رشد وفلسفته – ط" و" تاريخ المسيح – ط" ترجمه عن الفرنسية، ونحو خمس وعشرين رواية، منها "الدين والعلم والمال – ط" و" الكوخ الهندي – ط" و"الوحش – ط" و"بولس وفرجيني – ط" و"أورشليم الجديدة – ط". عن "الأعلام"، لخير الدين الزركلي، م٥ ص١٤١. "تأثّر فرح أنطون... بالفكر الفرنسي الملحد الذي كان يقوده ارنست رينان (E. Renan) ولوازي (Loisy)، ورأى في العلم الأساس في بناء الفرد والمجتمع باعتبار أنّ الدين بدائي بطبيعته وعاجز عن مسايرة تطور الإنسان". عن "الاتجاهات الفكرية عند العرب"، لعلي المحافظة، ص٢٣٧–٢٣٨ الأهلية للنشر والتوزيع– بيروت، سنة ١٩٨٧م.

عبده[٦٧] مفتي الديار المصرية يومئذ مقالات في دحض شبهاته ومنها هذه الشبهة القائمة على اعتقاد أنّ الإسلام كغيره من بقية الأديان مع أنّ الفصل بينه وبين غيره كفلق الصبح، وأيّد ذلك كلّه بالحجج والبراهين ونشرت هذه المقالات في مجلة المنار ثم أفردت بالطبع مرات[٦٨] ولم يجترئ أحد حتى صاحب الجامعة على صلابته وشدّة حماسه على نقض شيء مما جاء فيها.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى فكان ممن صلي نارها الدولة العثمانية الدستورية وهي يومئذ دولة الخلافة ودينها الإسلام حسب المنصوص عليه في دستورها. ثم وضعت الحرب أوزارها وخرجت الدولة منها مغلوبة على أمرها فرأت دولة انكلترا أنه جاء الوقت الذي تتمكن فيه من القضاء على الخلافة الإسلامية الدينية

---

[٦٧] **قلت**: الشيخ مُحَّد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ = ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م)... ولد في شنرا (من قرى الغربية بمصر)... وتعلم بالجامع الأحمدي. بطنطا، ثم بالأزهر. وتصوف وتفلسف. وعمل في التعليم، وكتب في الصحف ولا سيما جريدة (الوقائع المصرية) وقد تولى تحريرها... وسافر إلى باريس فأصدر مع صديقه وأستاذه جمال الدين الأفغاني جريدة (العروة الوثقى) وعاد إلى بيروت فاشتغل بالتدريس والتأليف. وسمح له بدخول مصر، فعاد سنة ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨) وتولى منصب القضاء، ثم جعل مستشارا في محكمة الاستئناف، فمفتيا للديار المصرية (سنة ١٣١٧ هـ واستمر إلى أن توفي بالإسكندرية، ودفن في القاهرة. له (تفسير القرآن الكريم – ط) لم يتمه، و(رسالة التوحيد – ط) و(الرد على هانوتو – ط) و(رسالة الواردات – ط) صغيرة، في الفلسفة والتصوف، و(حاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية – ط) و(شرح نهج البلاغة – ط) و(شرح مقامات البديع الهمذاني – ط) و(الإسلام والرد على منتقديه – ط) من مقالاته، و(الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية – ط)...". عن "الأعلام"، لخير الدين الزركلي، م٦ ص٢٥٢.

[٦٨] **قلت**: طبعت المقالات أوّل مرة سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م، في كتاب عنوانه: "الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية"، مطبعة مجلة المنار.

وتقيم مكانها دولة تقطع الصلة بينها وبين من يعتصم بحبل الدّين من الدول والأفراد في الشرق والغرب، وسخرت لهذا أحد قواد الأتراك[69] ممن رضي أن يقوم بهذا ويقضي على الخلافة ويجرّدها عن الدّين، وفي هذا ما فيه من الفوائد للدولة الانكليزية والخسارات الجمة على الإسلام ودولته.[70]

نزل ذلكم القائد عند إرادة إنكلترا واستعان بقوة الجيش الذي كان مسخرا له وخدع المسلمين في المشرقين والمغربين يوهمهم أنه يجاهد ويعمل للاحتفاظ بالبقية الباقية من ممالك الدولة المهزومة، حتى إذا ما تم له الأمر جاهر بالقضاء على الخلافة وأعلن أنّه أسس حكومة لائكية أي حكومة لا دين لها؛ إذ لا معنى للائكية عند من يستعملها ويدعو إليها إلا ما قلنا: لا دين، ولا معنى لتعليم لائكي إلا تعليم لاديني، ولا يكاد يفهم العالم بمدلولات الألفاظ من اللائكية إلا هذا، ولم يقدم قائد تركيا على ما أقدم عليه، مما سنلمّ ببعضه مما لا يتّفق مع الإسلام، إلا بصفة أنّ حكومته لائكية، وكان هو بنفسه لائكيا لا دين له، ولذا أوصى أن لا يصلى عليه بعد موته وإنما صُلّي عليه بطلب من أخته.[71]

ولو كان معنى اللائكية التسوية بين المختلفين في الدّين في الحقوق لكان من العبث الدّعوة إلى تكوينها والدولة تدين بالإسلام، وهل يدعو العاقل إلى تكوين ما هو كائن؟

---

[69] **قلت**: المقصود مصطفى كمال أتاتورك، ١٨٨١م — ١٩٣٨م.

[70] **قلت**: لمزيد الاطلاع على تاريخ الدولة العثمانية وتآمر الإنجليز عليها، ينظر: "صحوة الرجل المريض" لموفق بني المرجة، طبع مؤسسة صقر للخليج، الكويت ١٩٨٤م.

[71] **المؤلف**: راجع ص٤٧٦ج١ من كتاب: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين، للشيخ مصطفى صبري شيخ الإسلام بالقسطنطينية.

قضى ذلكم القائد على دولة الخلافة الدينية وأقام خلفا عنها دولة لائكية ظهر أثرها في مظاهر من أشنع المظاهر نأتي على أهمها ليعتبر بها المعتبرون ويتفطّن الغافلون من المسلمين من عامة الشعوب للهوّة التي يراد بهم أن يتردّوا فيها إذا دعوا إلى اللائكية. ويجمع كل ما سنلمّ به نبذ الدّين وترك التقيّد بقيوده:

1) حذف التعليم الديني من برامج مدارس الحكومة ومعنى هذا أنّ التلميذ المسلم يدخل المدرسة ويمكث ما شاء الله أن يمكث فيها ثم يغادرها دون أن يلقّن فيها شيئا مما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز، وقل مثل هذا بالنسبة إلى رسله عليهم الصلاة والسلام، ولا شيئا مما يجب الإيمان به بصفة عامة مما أوجب الله الإيمان به على لسان رسوله ﷺ، ودون أن يلقّن شيئا من أحكام الطهارة ومن وضوء وغسل وتيمم وقل مثل هذا في سائر أركان الإسلام من صلاة وزكاة وصوم وحج، ودون أن يلقّن شيئا من أحكام النكاح والطلاق وما يتصل بهما مما يرتبط بالحياة الزوجية التي جعل الإسلام لها نظما هي أرقى النظم وأعلاها وأكفلها بسعادة تلكم الحياة، ودون أن يلقّن من كل ما يضمن سعادته في الأولى والآخرة. أفيقال بعد هذا أنّ اللائكية لا تنافي الدّين؟

2) تغيير الأوضاع الشرعية ويظهر هذا فيما يأتي:

- إباحة ما حرم الله ومنه أن يتزوج المسلمة من ليس بمسلم، فلو أنّ يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا يعبد النار تزوج امرأة مسلمة لم يتمكن أحد أن يحول بينها وبينه؛ لأنّ الدّين الذي يحرّم هذا لا تدين الحكومة به بل ولا غيره. أفيقال بعد هذا أن اللائكية لا تنافي الدّين؟

- تحريم ما أحلّ الله – وتحريم ما أحلّه الشارع كإباحة ما حرّمه – ومنه المجاهرة بالتعمّم ولباس غير البدلة الإفرنجية، فكل هذا مما يحظر قانونا ويعاقب عليه، وليس لأيمة المساجد التعمّم ولباس القفطان إلا داخل المسجد بل الداخل لقسطنطينية اليوم يمنع أن يدخلها بلباس عربي وعمامة، ومن يرخّص له في هذين لا يرخّص له إلا بعد تعب وعناء. هذا مع أنّ الدولة المتعمّقة في المسيحية أو الغالية في اللائكية لا تضغط على أحد من رعاياها أو داخلي بلادها سائحين أن يكون لهم لباس خاص. أفيقال بعد هذا أنّ اللائكية لا تنافي الإسلام؟
- التسوية بين الرجل والمرأة في الإرث على خلاف ما أجمع عليه المسلمون وجعله القرآن قاعدة الإرث؛ فقد صدّر آيات المواريث في سورة النساء بقوله: ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ**﴾ وجرى الأمر على النظام بما تقرر من أحكام الإرث بعد هذا إلا من يهلك وله ولد وأبوان فلأبويه لكل واحد منهما السدس وقد ختمت آيات المواريث بقوله تعالى: ﴿**تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** (١٣) **وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ** (١٤)﴾، وتحويل نظام الإرث الشرعي من تعدي حدود الله وتعريض الآخذين به للخلود في النار وللعذاب المهين. أفيقال بعد هذا أنّ اللائكية لا تنافي الإسلام؟

- الحلف بغير الله تعالى في الأيمان الرسمية وفيه ما فيه من الاستخفاف بعظمة الله عزّ وجل واعتقاد أنه ليس من شأنه أن يكون له أثر فعّال في الزجر عن الباطل. أفيقال بعد هذا أنّ اللائكية لا تنافي الإسلام؟

وحسبنا هذه الأمثلة من مثل تغيير الأوضاع الشرعية، ونعود إلى أصل الموضوع في المظاهر الشنيعة لنبذ الدّين والتقيد بقيوده.

٣) منع المسلمين من السفر إلى البلاد الحجازية ليقوموا بفريضة الحج وما يتبعها. والحج ركن من أركان الإسلام يجب على من يستطيعه وجوبا لا هوادة فيه، وفيه من الفوائد الاجتماعية تعارف المسلمين بعضهم ببعض وتشاورهم في مصالحهم، ومصلحتهم واحدة على تباعد ديارهم واختلاف ألسنتهم وألوانهم، فمنعهم من إقامة هذه الفريضة هدم لركن من أركان دينهم وقضاء على وسيلة محكمة من وسائل التعارف بينهم. أفيقال بعد هذا أنّ اللائكية لا تنافي الإسلام؟

٤) الاستخفاف بحرمة المساجد التي جاء فيها قول الله عزّ وجل: **﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآَصَالِ (٣٦) رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ...﴾** الآية[٧٢]. وقد حوّلت هذه الحكومة بصفتها حكومة لائكية بعض جوامع القسطنطينية إلى متحف يتغشّاه الناس عامّة وأزالت عنه صفة أنه مسجد؛ فحقّ عليها قول الله عزّ وجل: **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ**

---

[٧٢] **قلت**: سورة النور

وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.[٧٣]

٥) إلغاء المحاكم الشرعيّة، وذلك أن هذه الحكومة استبدلت بالمجلّة الشرعيّة[٧٤] المستمدة من الفقه الإسلامي الفائض من نصوص الكتاب والسنة وما قُرّر من القواعد، استبدلت بها نظما مأخوذة عن القانون السويسري، فالخاضعون لنظم هذه الحكومة تسلط عليهم في قضايا النكاح والطلاق والإرث الخ أحكام القانون السويسري، وهي أحكام ليست من دينهم ومذاهبه في حلّ ولا حرام.[٧٥] ومما يجره هذا الإلغاء أنه لو تجنس مسلم تركي بجنسية دولة غير مسلمة (وبهذا يرتد عن الإسلام[٧٦]) لم تجد زوجته المسلمة

---

[٧٣] **قلت**: سورة البقرة الآية ١١٤

[٧٤] **قلت**: المقصود "مجلة الأحكام العدلية"، "وهي قانون للمعاملات المالية والمدنية مستمدة من المذهب الحنفي... وصدرت الإرادة السلطانية من السلطان عبد العزيز خان بن محمود الثاني في شعبان سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م بلزوم العمل بالمجلة، وتطبيق أحكامها في محاكم الدولة، فصارت المجلة قانونا مدنيا عاما مستمدا من الأحكام الفقهية على المذهب الحنفي". ينظر: تاريخ القضاء في الإسلام، للأستاذ الدكتور مُحَمَّد الزحيلي ص٤٥٣، دار الفكر – دمشق، ط١ سنة ١٩٩٥م.

[٧٥] **قلت**: في نصّ المؤلف (في حلّ ولا حرم) ولعلّ الصواب والله أعلم ما أثبتناه، بمعنى أنّ أحكام القانون السويسري لا علاقة لها بالحلال والحرام. وهذا كما ورد في حديث رواه أبو داود في السنن عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ أَسْبَلَ إِزَارَهُ فِي صَلَاتِهِ خُيَلَاءَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي حِلٍّ وَلَا حَرَامٍ**». قال المناوي: "وقيل معناه لا يؤمن بحلال الله وحرامه". ينظر "فيض القدير" ج٦ ص٥٢ رقم ٨٣٩٩، دار الحديث.

[٧٦] **قلت**: ليس كل من تجنّس بجنسية دولة غير مسلمة يحكم بردّته وكفره، ففي المسألة تفصيل. ينظر مثلا بحث: "التجنّس بجنسية غير إسلامية" للشيخ مُحَمَّد الشاذلي النّيفر رحمه الله، المنشور بمجلة المجمع الفقهي الإسلامي، ص١٧٧-٢٥٢ السنة الثانية – العدد الرابع.

– إن كان له زوجة – من يأخذ بيدها في الحيلولة بينهما لانفساخ النكاح بالردّة؛ لأنّ الحكومة لا تقيم وزنا للردّة وللأحكام المترتبة عليها وليس في بلادها محكمة تنظر في مثل هذا. أفيقال بعد هذا أنّ اللائكية لا تنافي الإسلام؟

٦) الإعراض عن مؤازرة المسلمين عند الحاجة، وذلك أنّ هذه الحكومة دعيت إلى مؤتمر الإسلام الذي عقد في القدس منذ نيف وعشرين عاما[٧٧]، والخطر اليهودي يهدد فلسطين وأهلها من المسلمين، فلم تلبّ الدعوة؛ لأنها لا تعدّ نفسها دولة إسلامية بل طلبت من السفارة التركية في القدس أن تنزل لواءها المرفوع على بناء المؤتمر على ظن أنها من دول الإسلام. كما دعيت بعد سنتين إلى مؤتمر آسيا الذي عقد في عاصمة حكومة الهند "دلهي" فلم تلب الدعوة أيضا.[٧٨] حسبنا هذه المظاهر الشنيعة من مظاهر اللائكية.

٧) ألا فلينتبه القائلون من الشعوب الإسلامية إلى أنه لو تردّى – لا قدّر الله – شعب منها في هذه الهوّة لكان عرضة لهذه المظاهر الشنيعة وأمثالها وأشنع منها إن كان ثمّ ما هو أشنع.

الحكومة اللائكية لا تعترف بالتعليم الديني، ولا تحرّم ما حرّم الله ورسوله، ولا تتهيّب أن تمنع المسلم من إقامة شعائر دينه من صلاة وزكاة وصوم وحجّ إلخ، ولا أن تلغي المحاكم الشرعية، ولا تحترم المعابد، فليس من الغرابة في شيء أن

[٧٧] **قلت**: المقصود هو المؤتمر الإسلامي العام في القدس سنة ١٩٣١م. ومن أبرز الشخصيات المنظمة له: الحاج أمين الحسيني من فلسطين (١٨٩٥ – ١٩٧٤م)، وشوكت علي من الهند (١٨٧٣ – ١٩٣٨م)، وعبد العزيز الثعالبي من تونس (١٨٧٦ – ١٩٤٤م) الذي كتب حوله كتاب "خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس" .

[٧٨] **قلت**: المقصود هو المؤتمر الآسيوي لسنة ١٩٣٣م.

تحوّل المساجد إلى متاحف وقاعات لهو ورقص، ولا أن تتصرف بصورة عامة تصرفا يمقته الدّين.

فوائد الوصل بين الحكومة والدين:

علم من صفوة ما مضى على وجازته أنّ الحكومة الإسلامية على ما يقتضيه الكتاب والسنة وجرى عليه أمر المسلمين سلفا وخلفا حكومة ترتبط بالدّين كمال الارتباط، والتلازم بينهما كالتلازم بين الصورة وظلّها، ولا يحاول أن يفرّق بينهما إلا الذين يقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض. وعلم تاريخ مولد هذه الفكرة وكيف نفذت في إحدى الحكومات الإسلامية بمكر من بعض أكبر الدول المعروفة بالكيد للإسلام والمسلمين، وأتينا على بعض مظاهر هذا الفصل الشنيعة. واليوم نأتي على أهم فوائد الإبقاء على الصلة بينهما بعد أن علمنا أنّ الاحتفاظ بها احتفاظ بما يعدّ من جوهر الدّين، وأنّ إضاعتها إضاعة للدّين وردّة عنه.

الفائدة الأولى من فوائد الوصل بين الحكومة والدين:

١) أنّ في الدّين وفاء بالسياسة الرشيدة التي لم يوجد ولن يوجد مثلها في قانون وضعي ولو في أمة تعدّ في مقدمة الأمم المتحضرة المتمدنة، ويشهد بهذا حكماء الإفرنج أنفسهم والحقّ ما شهدوا به، وستمرّ بنا بعض شهاداتهم قريبا.

٢) الحكومة الإسلامية تعتمد الشورى (فيما تكون الشورى فيه)؛ فقد أمر الله رسوله ﷺ بقوله: **﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾**[٧٩]، قال جماعة من المفسرين[٨٠]: وذلك فيما لم يأته فيه وحي. وفي حديث سهيل بن سعد الساعدي: «**مَا شَقِيَ قَطُّ عَبْدٌ بِمَشُورَةٍ، وَمَا سَعِدَ بِاسْتِغْنَاء رَأْيٍ**».[٨١]

وقد استشار الرسول ﷺ وأصحابه: شاورهم في غزوة أحد أن يقعد في المدينة (وهو رأيه ﷺ) أو يخرج إلى العدو، فكان رأي جمهورهم الخروج فعمل عليه الصلاة والسلام بما رأوا.[٨٢] وشاورهم في غزوة الخندق في مصالحة الأحزاب بثلث ثمار المدينة عامئذ فأبى عليه سعد بن عبادة وسعد بن معاذ فعمل عليه الصلاة والسلام بما رأيا.[٨٣] وشاورهم يوم الحديبية في الميل على ذراري المشركين فقال له

---

[٧٩] **قلت**: سورة آل عمران الآية ١٥٩

[٨٠] **قلت**: ينظر "تفسير القرطبي"، ج٤ ص٢٥٠ دار عالم الكتب، الرياض ٢٠٠٣م.

[٨١] **قلت**: أخرجه الشهاب القضاعي في مسنده، ج٢ ص٦ رقم٧٧٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١ سنة ١٩٨٥م، ولفظه: " أخبرنا الخصيب بن عبد الله القاضي، ثنا الحسن بن رشيق، ثنا مُحَمَّد بن حفص الطالقاني، ثنا صالح بن مُحَمَّد الترمذي، ثنا سليمان بن عمرو، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا شَقِيَ عَبْدٌ قَطُّ بِمَشُورَةٍ، وَمَا سَعِدَ بِاسْتِغْنَاءٍ بِرَأْيٍ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} وَقَالَ تَعَالَى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}**». قال محقّق الكتاب حمدي عبد المجيد السلفي: "موضوع، سليمان بن عمرو كذاب".

[٨٢] **قلت**: ينظر "السيرة النبوية" لابن هشام، ج٣ ص٢٦-٢٧، دار الكتاب العربي- بيروت ط٣ سنة ١٩٩٠م، تحقيق عمر عبد السلام تدمري. وينظر أيضا: "تفسير ابن كثير" ج٤ ص٢٣٤ مؤسسة قرطبة - مصر، ط١ سنة ٢٠٠٠م.

[٨٣] **قلت**: ينظر "السيرة النبوية" ج٣ ص١٧٤-١٧٥ و"تفسير ابن كثير" ج٤ ص٢٣٤

أبو بكر رضي الله عنه: "إنّا لم نجيء لِقِتَال وَإِنَّمَا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ"، فعمل عليه الصلاة والسلام بما رأى أبو بكر.[84]

واستشارهم في يوم بدر أين يكون المنزل فأشار المنذر بن عمرو بالتقدّم أمام القوم.[85] وروى ابن مردويه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزم (أي في قوله تعالى: **﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾**[86]) قال: "**مُشَاوَرَةُ أَهْلِ الرَّأْيِ ثُمَّ اتِّبَاعُهُمْ**".[87] وروى الطبراني في الأوسط وأبو سعيد في القضاء[88] عن علي قال: قلت: يا رسول الله إن عرض لي أمر لم ينزل فيه قضاء في أمره ولا

---

[84] **قلت**: ينظر "تفسير ابن كثير" ج٤ ص٢٣٤

[85] **قلت**: نقل المؤلف هذا الكلام عن "تفسير ابن كثير"، ينظر ج٤ ص٢٣٤. والمشهور هو الحباب بن المنذر بن الجموح، ينظر "سيرة ابن هشام"، ج٢ ص٢٦٣. وأما المنذر بن عمرو المعنق فقصته مشهورة مع الأربعين الذين قتلوا غدرا في بئر معونة. ينظر "سيرة ابن هشام"، ج٣ ص١٣٧.

[86] **قلت**: سورة آل عمران الآية ١٥٩

[87] **قلت**: ينظر "تفسير ابن كثير" ج٤ ص٢٣٥، و"الدر المنثور في التفسير بالمأثور" للسيوطي ج٤ ص٩٠، مركز هجر للبحوث والدراسات- القاهرة، ط١ سنة ٢٠٠٣م.

[88] **قلت**: المقصود: أبو سعيد النّقاش وله كتاب القضاء وقيل القضاة. قال الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفّاظ"، ج٣ ص١٠٥٩-١٠٦٠ دار الكتب العلمية — بيروت، ط١ لسنة ١٩٩٨م: " النقاش الحافظ الإمام أبو سعيد مُحَمَّد بن علي بن عمرو بن مهدي الأصبهاني الحنبلي: سمع جده لأمه أحمد بن الحسن بن أيوب التميمي... وقع لنا غير جزء من أماليه وكتاب القضاء له، توفي في رمضان سنة أربع عشرة وأربعمائة عن نيف وثمانين عامًا، رحمه الله". وقال الكتاني في "الرسالة المستطرفة" ص٤٨-٤٩ دار البشائر الإسلامية — بيروت، ط٥ لسنة ١٩٩٣م: "والقضاة والشهود لأبي سعيد مُحَمَّد بن علي بن عمرو بن مهدي (النقاش) نسبة إلى من ينقش السقوف، وغيرها، الأصبهاني الخليلي [كذا بالكتاب ولعلّ الصواب: الحنبلي] الثقة، المتوفى سنة أربع عشرة وأربعمائة".

سنة كيف تأمرني؟ قال: "**تَجْعَلُونَهُ شُورَى بَيْنَ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعَابِدِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا تَقْضِ فِيهِ بِرَأْيِكَ**".[89]

---

[89] **قلت**: ينظر "تفسير المنار" لمحمد لرشيد رضا، ج٥ ص١٩٦ مطبعة المنار- مصر، ط١ سنة ١٣٢٨هـ.

وجاء في "كنز العمال" للمتقي الهندي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٥ سنة ١٩٨٥م، ج٥ ص٨١٢ رقم١٤٤٥٦: "عن علي قال: قلت: يا رسول الله إن عرض لي أمر لم ينزل فيه قضاء في أمره ولا سنة كيف تأمرني؟ قال: "**تجعلونه شورى بين أهل الفقه والعابدين من المؤمنين ولا تقضي فيه برأي خاصة**" (طس وأبو سعيد في القضاة).

ورواه الطبراني في "المعجم الكبير"، مكتبة ابن تيمية — القاهرة، ج١١ ص٣٧١-٣٧٢ رقم ١٢٠٤٢ بلفظ: "قال علي: يا رسول الله، أرأيت إن عرض لنا أمر لم ينزل فيه قرآن ولم يخصص فيه [في رواية لم تمض فيه] سنة منك؟ قال: **تجعلونه شورى بين العابدين من المؤمنين ولا تقضونه برأي خاصة**". وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" طبعة دار الفكر - بيروت ١٩٩٤م، ج١ ص٤٢٨ رقم ٨٣٣: "رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن كيسان قال البخاري: منكر الحديث".

وأخرجه الطبراني أيضا في "المعجم الأوسط"، دار الحرمين - القاهرة ١٩٩٥م، ج٢ ص١٧٢ رقم١٦١٨ بلفظ: " عن علي قال: قلت: يا رسول الله، إن نزل بنا أمر ليس فيه بيان: أمر ولا نهي، فما تأمرنا؟ قال: **تشاورون الفقهاء والعابدين، ولا تمضوا فيه رأي خاصة**". قال الهيثمي في "المجمع" ج١ ص٤٢٨ رقم ٨٣٤: "ورجاله موثقون من أهل الصحيح".

وأخرج الدارمي في "سننه" ص١٢٧ رقم١٢٧: أخبرنا مُحَمَّد بن المبارك، حدثنا يحيى بن حمزة قال: حدثني أبو سلمة أنّ النبي ﷺ سئل عن الأمر يحدث ليس في كتاب ولا سنة، قال: «**يَنْظُرُ فِيهِ الْعَابِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**» وهو مرسل صحيح الإسناد.

وعن عبد الله بن عمرو قال: "كتب أبو بكر إلى عمرو بن العاص أنّ رسول الله ﷺ شاور في الحرب فعليك به" رواه الطبراني.[٩٠]
وفي صحيح البخاري: "وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها".[٩١]
وأوّل ما تشاور الصحابة فيه الخلافة؛ إذ لم ينص عليها الرسول ﷺ. وتشاوروا في أهل الردّة بعد وفاته ﷺ فقرّ الأمر على قتالهم، وتشاوروا في الجد وميراثه، وتشاوروا في حد الخمر وعدده. وشاور عمر ابن الخطاب الهرمزان حين وفد عليه مسلما في المغازي[٩٢]. وشاور [أي عمر] -كما في الصحيحين[٩٣]- في دخول الشام بالجيش وقد علم أنّ بها الوباء وترك الدخول والقصة معروفة. وكتب إلى

[٩٠] **قلت**: قال السيوطي في "الدر المنثور" ج٤ ص٨٩: "وأخرج البزّار والعقيلي والطبراني بسند جيّد عن ابن عمرو قال: "كتب أبو بكر الصديق إلى عمرو: أنّ رسول الله ﷺ كان يشاور في الحرب فعليك به". ولفظه في "المعجم الكبير" للطبراني، ج١ ص ٣٦-٦٤ رقم٤٦: "كتب أبو بكر ﷺ إلى عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ شاور في أمر الحرب فعليك به". ولفظه في "الضعفاء الكبير" للعقيلي، دار الكتب العلمية ط٢ سنة ١٩٩٨م، ج٣ ص٨٦: "...كان يشاور في أمر الحرب فعليك به". واللفظ كما ساقه المؤلف ذكره الحافظ الهيثمي في "مجمع الزوائد"، ج٥ ص٥٧٥ رقم ٩٦٢٣ وقال: "رواه الطبراني ورجاله قد وثقوا".

[٩١] **قلت**: هذا من كلام الإمام البخاري نفسه. ينظر صحيح البخاري، ص١١٧٤ باب قوله تعالى: {**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**}.

[٩٢] **قلت**: ينظر "الأحكام الكبرى" لابن العربي المالكي، ج٤ ص٩٢ دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣ لسنة ٢٠٠٢م، وينظر أيضا "تفسير القرطبي"، ج١٦ ص٣٧ وقد نقله عن ابن العربي.

[٩٣] **قلت**: ينظر: صحيح البخاري، ص٩٣٦ رقم٥٧٢٩ باب ما يذكر في الطاعون، وصحيح مسلم، ص٧٢٦ رقم٢٢١٩ باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها.

سعد بن أبي وقاص وقد وجهه إلى القادسية وكان له فيها بلاء حسن: "قَدْ وَجَّهْتُ إِلَيْكَ – أَوْ أَمْدَدْتُكَ – بِأَلْفَيْ رَجُلٍ؛ عَمْرِو بْنِ مَعْدِ يكَرِب وَطُلَيْحَة بْن خُوَيْلِدٍ فَشَاوِرْهُمَا فِي الْحَرْبِ" رواه الطبراني.[٩٤]

وقال ابن خويز منداد[٩٥]، من أعلام رجال الفقه الإسلامي: "واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وما أشكل عليهم من أمور الدين، ووجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب، ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح، ووجوه الكتّاب والوزراء والعمّال فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها".[٩٦]

---

[٩٤] **قلت:** في "مجمع الزوائد"، ج٥ ص٥٧٦ رقم ٩٦٢٤: "وعن مُحَّد بن سلام يعني البيكندي قال: ...كتب عمر إلى سعد: وقد وجهت إليك – أو أمددتك – بألفي رجل، عمرو بن معدي كرب، وطليحة بن خويلد –وهو طليحة بن خويلد الأسدي– فشاورهما في الحرب، ولا تولهما شيئا". قال الهيثمي: "رواه الطبراني هكذا منقطع الإسناد".

[٩٥] **قلت:** "مُحَّد بن علي بن إسحاق بن خُوَيز مَنْداد ويقال: خُواز منداد الفقيه المالكي البصري، يكنى أبا عبد الله، هذا الذي رجّحه عياض. وأما الشيخ أبو إسحاق فقال في الطبقات: مُحَّد بن أحمد بن عبد الله بن خواز منداد، يكنى أبا بكر، تفقه بأبي بكر الأبهري وسمع من أبي بكر بن داسة، وأبي إسحاق الهُجَيمي، وَغيرهما. وصنف كتبا كثيرة منها: كتابه الكبير في الخلاف وكتابه في أصول الفقه وكتابه في أحكام القرآن. وعنده شواذ عن مالك واختيارات وتأويلات لم يعرّج عليها حذّاق المذهب كقوله: إن العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار وإن خبر الواحد يفيد العلم وإنه لا يعتق على الرجل سوى الآباء والأبناء. وقد تكلّم فيه أبو الوليد الباجي. ولم يكن بالجيد النظر، وَلا بالقوي في الفقه وكان يزعم أن مذهب مالك أنه لا يُشهد جنازة متكلم، وَلا تجوز شهادتهم، وَلا مناكحتهم، وَلا أمانتهم. وطعن ابن عبد البر فيه أيضًا، وكان في أواخر المئَة الرابعة". عن "لسان الميزان"، لابن حجر العسقلاني، ج٧ ص٣٥٩ دار البشائر الإسلامية– بيروت، ط١ لسنة ٢٠٠٢م.

[٩٦] **قلت:** ينظر "تفسير القرطبي"، ج٤ ص٢٥٠. وقد ورد في نصّ المؤلف قوله: "فيما يتعلق بمصالح العباد وعمارتها"، والصواب ما أثبتناه.

فهذا الإمام الجليل يصرّح بما اقتضاه الكتاب والسنّة وعمل به الصحابة من الأخذ بالشورى ويعيّن أهلها على حسب اختلاف المصالح.

٣) الحكومة الإسلامية تعتمد تأدية الأمانات إلى أهلها والحكم بين الناس بالعدل، قال الله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾**[٩٧]. وهل علمت المراد من تأدية الأمانة؟

نزلت الآية في ردّ مفتاح الكعبة حين أخذه النبي ﷺ من عثمان بن طلحة بن أبي طلحة الحجبي العبدري (من بني عبد الدار) ومن ابن عمه شيبة ابن عثمان بن أبي طلحة وكانا كافرين وقت فتح مكة، فطلبه العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه حتى يجمع له بين السدانة[٩٨] والسقاية[٩٩]، فدخل رسول الله ﷺ الكعبة فكسر ما فيها من الأصنام ونزل جبريل بهذه الآية، قال عمر بن الخطاب: وخرج رسول الله ﷺ وهو يقرأ هذه الآية وما كنت سمعتها قبل منه، فدعا عثمان وشيبة وقال: "**خُذَاهَا خَالِدَةً تَالِدَةً لَا يَنْزِعُهَا مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ**".[١٠٠] فالآية نزلت

---

[٩٧] **قلت:** سورة النساء الآية ٥٨

[٩٨] **المؤلف:** خدمة الكعبة وتولي أمرها وفتح بابها وإغلاقه.

[٩٩] **المؤلف:** سقاية الحاج ما كانت قريش تسقيه للحجاج من الزبيب المنبوذ في الماء وكان يليها العباس رضي الله عنه في الجاهلية والإسلام.

[١٠٠] **قلت:** ينظر "تفسير القرطبي"، ج٥ ص٢٥٦، والحديث رواه ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**خُذُوهَا يَا بَنِي طَلْحَةَ خَالِدَةً تالدةً لَا يَنْزِعُهَا مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ**». قال الهيثمي في "المجمع" ج٣ ص٦٢٠ رقم٥٧٠٧: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان وقال: يخطئ. ووثقه ابن معين في رواية وضعفه جماعة".

في ردّ مفتاح الكعبة إلى بني شيبة، ولفظ الأمانات ينتظم عامة الولايات؛ لأنها أمانة، فتدخل الولايات في الأمانات دخولا أوليا. فالواجب على الحكومة الإسلامية أن تنوط كل ولاية بمن فيه الكفاءة للنهوض بأعبائها وإلا خانت الأمانة.

وفي الحديث: «**مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَوَلَّى رَجُلًا وَهُوَ يَجِدُ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ مِنْهُ لِلْمُسْلِمِينَ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ**». وفي رواية: «**من قلّد رجلاً عملا عَلَى عِصَابَةٍ، وَهُوَ يَجِدُ فِي تِلْكَ الْعِصَابَةِ أرضى منه، فقد خان الله ورسوله والْمُؤْمِنِينَ**». رواه الْحَاكِمُ في صحيحه. وروى بعضهم أنّه من قول عُمَر: لابنِ عمر.[101] وقال الرسول ﷺ لأبي ذر في الإمارة: «**إنّها أَمَانَةٌ**» رواه مسلم. وفي حديث أبي هريرة عند البخاري: «**إذَا ضُيّعَتِ الأَمَانَةُ انْتَظِرِ السَّاعَةَ**»، قَيلَ: يا رسول الله وما إضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»[102]، فيجب إسناد كل ولاية إلى من يقدر على النهوض بها.

---

[101] **قلت**: ينظر "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" لابن تيمية، ص٧، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية- الرياض، ١٤١٩هـ. ونصه: "قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَوَلَّى رَجُلًا وَهُوَ يَجِدُ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ**». وَفِي رِوَايَةٍ: «**من ولى رجلاً عَلَى عِصَابَةٍ، وَهُوَ يَجِدُ فِي تِلْكَ الْعِصَابَةِ من هو أرضى لله منه، فقد خان الله ورسوله وَخَانَ الْمُؤْمِنِينَ**». رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ: لِابْنِ عُمَرَ". ولكن نقل القاسمي في تفسيره ص ١٣٣٤هذا النص عن ابن تيمية وذكر فيه رواية المؤلف: "**من قلّد رجلاً**...". ولعلّ النّص كان في الطبعة التي كانت بين يدي المؤلف أو لعلّ المؤلف نقله عن القاسمي.

[102] **قلت**: هو في البخاري، ص٢٣ رقم٥٩ كتاب العلم باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه فأتمّ الحديث ثمّ أجاب السائل، وقد نقله المؤلف بهذا اللفظ عن ابن تيمية، ينظر السياسة الشرعية، ص١٠

وكان الرسول ﷺ يستعمل خالد بن الوليد في الحرب وقال: «**إِنَّ خَالِداً سَيْفٌ سَلَّهُ اللهُ عَلَى الْمُشْرِكِيْنَ**».[١٠٣] وقال لأبي ذر رضي الله عنه: «**يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ**» رواه مسلم.[١٠٤] فنهى الرسول ﷺ أبا ذر عن تقلّد الإمارة لضعفه[١٠٥] مع شهادته له بقوله: «**مَا أَظَلَّتِ الْخَضْرَاءُ، وَلَا أَقَلَّتْ الْغَبْرَاءُ أَصْدَقَ لَهْجَةً مِنْ أَبِي ذَرٍّ**».[١٠٦] واستعمل أبو بكر رضي الله عنه خالد بن الوليد في قتال أهل الردّة وفي فتوح العراق والشام.[١٠٧]

ومن هذا وأمثاله أقام أئمة الفقه في الإسلام قاعدة في التقديم في الولايات وهي من القواعد المتفق عليها.

---

[١٠٣] **قلت**: ينظر: "السياسة الشرعية" لابن تيمية ص١٥، وسير أعلام النبلاء للحافظ الذّهبي ج١ ص٣٦٦ مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١١ سنة ١٩٩٦م.

[١٠٤] **قلت**: ينظر: صحيح مسلم، ص٦٠٥ رقم١٨٢٦ كتاب الإمارة، باب كراهية الإمارة بغير ضرورة.

[١٠٥] **قلت**: قال القرطبي في "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" ج٤ ص٢١ دار ابن كثير- دمشق، ط١ سنة ١٩٩٦م: "أي: ضعيف عن القيام بما يتعين على الأمير من مراعاة مصالح رعيته الدنيوية والدينية. ووجه ضعف أبي ذرّ عن ذلك: أنّ الغالب عليه كان الزهد واحتقار الدنيا وترك الاحتفال بها. ومن كان هذا حاله لم يعتن بمصالح الدنيا ولا بأموالها اللذين بمراعاتهما تنتظم مصالح الدين، ويتمّ أمره... فلمّا علم النبي ﷺ منه هذه الحالة نصحه، ونهاه عن الإمارة وعن ولاية مال اليتيم...".

[١٠٦] **قلت**: رواه الترمذي في "السنن"، ج٦ ص ١٣٤-١٣٥ رقم ٣٨٠١و٣٨٠٢، دار الغرب الإسلامي، ط١ سنة ١٩٩٦م، بتحقيق بشّار عواد معروف. ورواه ابن ماجه في "السنن"، ص١٢٢ رقم ١٥٦، بيت الأفكار الدولية ط١ سنة ٢٠٠٧م. ورواه غيرهما، وله ألفاظ مختلفة. وبهذا اللفظ نقله المؤلف عن ابن تيمية في "السياسة الشرعية" ص١٦.

[١٠٧] **قلت**: ينظر "السياسة الشرعية"، ص١٦

قال القرافي[108] في الذخيرة: "يقدّم في كل ولاية من هو أقوم بمصالح تلك ففي الحرب يقدّم من هو شجاع مجرّب ليسوس الجيوش، وفي القضاء من هو فقيه متوفّر الدّين والعزم والفراسة، وفي ولاية الأيتام من هو عارف بتنمية المال ومصارفه، وقد يكون المقدّم في باب مؤخّرا في آخر".[109]

هذه كلمة موجزة في أمر الإسلام في الولايات التي ينتظمها كلمة الأمانات في الآية الكريمة.

[108] **قلت**: "شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المصري: الإمام العلامة الحافظ الفهامة وحيد دهره وفريد عصره المؤلف المتفنن شيخ الشيوخ وعمدة أهل التحقيق والرسوخ ومصنفاته شاهدة له بالبراعة والفضل واليراعة أخذ عن جمال الدين بن الحاجب والعز بن عبد السلام وشرف الدين الفاكهاني وأبي عبد الله البقوري ألّف التآليف البديعة البارعة منها التنقيح في أصول الفقه مقدمة للذخيرة وشرحه كتاب مفيد والذخيرة من أجلّ كتب المالكية والفروق والقواعد لم يسبق إلى مثله ولا أتى واحد بعده بشبهه والعقد المنظوم في الخصوص والعموم وشرح التهذيب وشرح الجلاب وشرح فصول الإمام الرازي والتعليقات على المنتخب والأجوبة الفاخرة على الأسئلة الفاجرة في الرد على أهل الكتاب والأمنية في إدراك النية والاستغناء في أحكام الاستثناء والأحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام به فوائد غزيرة وشرح لأربعين لعز الدين الرازي في أصول الدين وكتاب الانتقاد في الاعتقاد وكتاب الأدعية وما يجوز منها وما يكره وغير ذلك. توفي في جمادى الآخرة سنة ٦٨٤ هـ[١٢٨٥م]". عن "شجرة النور الزكية في طبقات المالكية"، ج١ ص٢٧٠ دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٣م، وينظر أيضا: "الأعلام"، ج١ ص٩٤-٩٥.

[109] **قلت**: ينظر "الذخيرة" للقرافي، ج١٠ ص٤٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١ سنة ١٩٩٤م، بتحقيق مُحَمَّد بوخبزة، وقد ذكر القاعدة بغير هذا اللفظ. وبهذا اللفظ نقلها المؤلف عن ميّارة الفاسي في "الإتقان والإحكام شرح تحفة الحكّام"، ينظر طبعة دار الحديث — القاهرة، سنة ٢٠١١م، ج١ ص٥١٠.

أما العدل المأمور به في الآية فهو العدل بين الناس كافة لا فاصل بين القوي والضعيف والمسلم وغيره. قال الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾**[١١٠] أي إن يكن الطالب أو المشهود عليه غنيا لم يراع لغناه، وإن يكن فقيرا لم يراع إشفاقا عليه. ويشبه هذه الآية آية المائدة: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾**[١١١] أي ولا يحملنّكم بغض قوم على ترك العدل. وقبل هذه الآية بآيات: **﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾**[١١٢] أي ولا يحملنّكم بغض قوم لأجل صدّهم إيّاكم عن المسجد الحرام على الاعتداء عليهم؛ وذلك أن المسلمين صدّهم المشركون عن المسجد الحرام عام الحديبية فمر بهم ناس من المشركين يريدون العمرة فقال المسلمون: نصدّهم كما صدّنا أصحابهم، فأنزل الله هذه الآية.[١١٣]

وكانت سيرة النّبي ﷺ ومن يقتدى بهداه تمثل العدل كما أمر الله به. أخرج البخاري في صحيحه من طريق أبي هريرة رضي الله عنه: " **أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى**[١١٤] **رَسُولَ اللَّهِ** ﷺ، **فَأَغْلَظَ**[١١٥] **له فهَمّ**[١١٦] **بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ**

---

[١١٠] **قلت**: سورة النساء الآية ١٣٥

[١١١] **قلت**: سورة المائدة الآية ٨

[١١٢] **قلت**: سورة المائدة الآية ٢

[١١٣] **قلت**: ينظر تفسير القرطبي، ج٦ ص٤٦

[١١٤] **المؤلف**: طلب منه قضاء دينه.

[١١٥] **المؤلف**: قال قولا خشنا.

[١١٦] **المؤلف**: همّوا بالبطش به.

الحقّ مَقَالًا، وَاشْتَرُوا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ» قَالُوا: لاَ نَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: «**اشْتَرُوهُ، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً**». فهذا رجل يغلظ لرسول الله ﷺ في المقال إذ جاء يتقاضاه دينه (وقد قيل إنه كان يهوديا)[117] ويهمّ أصحابه رضي الله عنهم به ليؤذوه فينهاهم الرسول ﷺ عن التعرّض له، ويقول لهم: «**دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقَالًا**» ثم يقضيه خيرا مما أخذ منه.

وعن ابن أبي حدرد الأسلمي[118]: "أَنَّهُ كَانَ لِيَهُودِيٍّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمَ فَاسْتَعْدَى[119] عليه رسول الله ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ لِي عَلَى هَذَا أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ، وَقَدْ غَلَبَنِي عَلَيْهَا، فَقَالَ: «**أَعْطِهِ حَقَّهُ**» قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهَا، قَالَ: «**أَعْطِهِ حَقَّهُ**» قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهَا، قَدْ أَخْبَرْتُهُ أَنَّكَ تَبْعَثُنَا إِلَى خَيْبَرَ، فَأَرْجُو أَنْ تُغْنِمَنَا شَيْئًا، فَأَرْجِعُ فَأَقْضِيهِ، قَالَ: «**أَعْطِهِ حَقَّهُ**» قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ ثَلَاثًا لَمْ يُرَاجَعْ، فَخَرَجَ بِهِ ابْنُ أَبِي حَدْرَدٍ[120] إِلَى السُّوقِ، وَعَلَى رَأْسِهِ عِصَابَةٌ، وَهُوَ مُتَّزِرٌ بِبُرْدة، فَنَزَعَ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ فَاتَّزَرَ بِهَا، وَنَزَعَ الْبُرْدَةَ، ثم قَالَ: اشْتَرِ مِنِّي هَذِهِ الْبُرْدَةَ، فَبَاعَهَا مِنْهُ بِأَرْبَعَةِ الدَّرَاهِمِ، فَمَرَّتْ عَجُوزٌ فَقَالَتْ: مَا لَكَ يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَخْبَرَهَا فَقَالَتْ: هَا دُونَكَ هَذَا لبُرْدٍ عَلَيْهَا طَرَحَتْهُ عَلَيْهِ" رواه الإمام أحمد.[121]

---

[117] **قلت**: ينظر "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" لابن حجر العسقلاني، ص١٢٣٦ كتاب الاستقراض باب استقراض الإبل، بيت الأفكار الدولية- عمان، ط١ سنة٢٠٠٦م.

[118] **قلت**: في نص المؤلف: "أبي حدرد" والصواب ما أثبتناه.

[119] **المؤلف**: استعانه واستنصره.

[120] **قلت**: في نص المؤلف: "أبو حدرد" والصواب ما أثبتناه.

[121] **قلت**: لفظه كما في "المسند" ج ص١٢ ص٢٠١-٢٠٢ رقم ١٥٤٢٨: عَنِ ابْنِ أَبِي حَدْرَدٍ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ كَانَ لِيَهُودِيٍّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمَ فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ لِي

فانظر كيف أمر النبي ﷺ صاحبه ابن أبي حدرد[١٢٢] أن يقضي ما عليه لليهودي ولم يعذره بعجزه حتى اضطر إلى بيع بردته والاتزار بعمامته.

وبلغ من ثقة بعض أهل الكتاب من اليهود والنصارى بعدل رسول الله ﷺ وشرعه أن حكّموه في قضايا.

روى النسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة، وكان إذا قتل رجل من قريظة رجلا من النضير قتل به، وإذا قتل رجل من النضير رجلا من قريظة ودى مائة وسق[١٢٣] من تمر، فلما بعث رسول الله ﷺ قتل رجل من النضير رجلا من قريظة فقالوا: ادفعوه إلينا لنقتله، فقالوا: بينا وبينكم النبي ﷺ. وفي هذا نزل قوله تعالى: **﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾**[١٢٤]، وقوله تعالى: **﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾**[١٢٥].

عَلَى هَذَا أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ، وَقَدْ غَلَبَنِي عَلَيْهَا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ حَقَّهُ» قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهَا، قَالَ: «أَعْطِهِ حَقَّهُ» قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهَا، قَدْ أَخْبَرْتُهُ أَنَّكَ تَبْعَثُنَا إِلَى خَيْبَرَ، فَأَرْجُو أَنْ تُغْنِمَنَا شَيْئًا، فَأَرْجِعُ فَأَقْضِيهِ، قَالَ: «أَعْطِهِ حَقَّهُ» قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ ثَلَاثًا لَمْ يُرَاجَعْ، فَخَرَجَ بِهِ ابْنُ أَبِي حَدْرَدٍ إِلَى السُّوقِ، وَعَلَى رَأْسِهِ عِصَابَةٌ، وَهُوَ مُتَّزِرٌ بِبُرْدٍ، فَنَزَعَ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ فَاتَّزَرَ بِهَا، وَنَزَعَ الْبُرْدَةَ، فَقَالَ: اشْتَرِ مِنِّي هَذِهِ الْبُرْدَةَ، فَبَاعَهَا مِنْهُ بِأَرْبَعَةِ الدَّرَاهِمِ، فَمَرَّتْ عَجُوزٌ فَقَالَتْ: مَا لَكَ يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَخْبَرَهَا فَقَالَتْ: هَا دُونَكَ هَذَا: بِبُرْدٍ عَلَيْهَا طَرَحَتْهُ عَلَيْهِ.

[١٢٢] **قلت**: في نص المؤلف: "أبا حدرد" والصواب ما أثبتناه.

[١٢٣] **المؤلف**: ٦٠ صاعا.

[١٢٤] **قلت**: سورة المائدة الآية ٤٢

[١٢٥] **قلت**: سورة المائدة الآية ٥٠

وسأله وفد نصارى نجران أن يبعث معهم رجلا من أصحابه يرضاه ليحكم بينهم في أمور اختلفوا فيها في أموالهم، وقالوا: "إنكم عندنا رضا".[126] ذكر هذا أهل السير وكثير من المفسرين عند الكلام على آية المباهلة: **﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾** الآية (٦٠) من آل عمران، وفيه ثقتهم برسول الله ﷺ وأصحابه وعدالة أحكامهم.

ويروى أنه كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة، فقال اليهودي: انطلق بنا إلى مُحَّد، وقال: المنافق بل إلى كعب بن الأشرف، فأبى اليهودي أن يخاصمه إلاّ إلى رسول الله ﷺ.[127]

ووصاياه ﷺ بالمعاهدين وأهل الذّمة والمستأمنين مما ملئت به كتب السنة والسير. روى البخاري وأحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو: «**مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ**[128] **رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا ليوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا**». وفي حديث أبي رافع عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم: «**إِنِّي لَا أَخِيسُ**[129] **بِالْعَهْدِ، وَلَا أَحْبِسُ الْبُرُدَ**». وعن صفوان بن سليم عن عدّة من أبناء الصحابة عن آبائهم رضي الله عنهم أنّ رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا، أَوِ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسه، فَأَنَا**

---

[126] **قلت**: ينظر "سيرة ابن هشام" ج٢ ص٢٢٥، و"تفسير الطبري" ج٦ ص ٤٧٩-٤٨٠ رقم ٧١٨١، مكتبة ابن تيمية، بتحقيق أحمد شاكر، و"تفسير ابن كثير" ج٤ ص٧٦

[127] **قلت**: ينظر تفسير القرطبي، ج٥ ص٢٦٣

[128] **المؤلف**: لم يجد ريحها.

[129] **المؤلف**: لا أخيس بالعهد: لا أنقضه، والبرد: جمع بريد، وهو الرسول أي لا أحبس الرسل.

حَجِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».[130] وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "ما ختر[131] قوم بالعهد إلا سلّط الله عليهم العدو" أخرجه مالك بلاغا. وفي الحديث: «**ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ جَارتْ عَلَيْهِمْ جَائِزَةٌ، فَلَا تَخْفِرُوهَا، فَإِنَّ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءً، يُعْرَفُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» أخرجه الحاكم عن عائشة.

وفي كتاب عمر بن الخطاب ﵁ إلى عمرو بن العاص عامله على مصر: "واعلم يا عمرو أنّ الله يراك ويرى عملك، فإنّه قال تعالى في كتابه: ﴿**وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا**﴾[132] يريد أن يقتدى به، وإنّ معك أهل ذمّة وعهد وقد أوصى رسول الله ﷺ بهم وأوصى بالقبط فقال: «**اسْتَوْصُوا بِالْقِبْطِ خَيْرًا فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا**» ورحمهم أنّ أم إسماعيل منهم، وقد قال ﷺ: « **مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، فأنا خَصْمه يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»، احذر يا عمرو أن يكون رسول الله ﷺ لك خصما فإنّه من خاصمه خصمه إلخ".[133]

ومن كتابه لأهل إيلياء[134]: "هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان؛ أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم سقيمها وبريئها وسائر ملتها أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينقص منها ولا من

---

[130] **قلت**: رواه أبو داود في "السنن"، ص٣٤٥ رقم ٣٠٥٢، بيت الأفكار الدولية.

[131] **المؤلف**: الختر: الغدر، وقيل هو الخديعة أو أقبح الغدر.

[132] **قلت**: سورة الفرقان الآية ٧٤

[133] **قلت**: ينظر "كنز العمال"، ج٥ ص ٧٦٠ رقم ١٤٣٠٤

[134] **قلت**: "إِيلِيَاءُ: بكسر أوله واللام، وياء، وألف ممدودة: اسم مدينة بيت المقدس، قيل: معناه بيت الله، وحكى الحفصي: فيه القصر وفيه لغة ثالثة، حذف الياء الأولى فيقال: إلياء بسكون اللام والمد". ينظر: "معجم البلدان" لياقوت الحموي، ج١ ص٢٩٣ دار صادر، بيروت، ط٢ سنة ١٩٩٥م.

حيزها ولا من صلبها (جمع صليب) ولا من شيء من أموالهم، ولا يضارّ أحد منهم ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود".[١٣٥]

وقال لما حضرته الوفاة ﷺ: "وَأُوصِيهِ – أي من يولى الخلافة بعده – بِذِمَّةِ اللَّهِ، وَذِمَّةِ رَسُولِهِ، أَنْ يُوفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَلاَ يُكَلَّفُوا إِلَّا طَاقَتَهُمْ"، أخرجه البخاري في كتاب الجهاد في باب: هل يقاتل عن أهل الذّمة ولا يسترقون. فهذا صاحب رسول الله ﷺ بل أفضل أصحابه بعد أبي بكر وثاني الخلفاء الراشدين يعهد إلى الخليفة بعده وهو محتضر أن يعامل بالحسنى من ليس من أهل دينه.

وروى ابن عبد الحكم[١٣٦] عن أنس أن رجلا قبطيا من أهل مصر أتى عمر ابن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين: عائذ بك من الظلم، قال: عذت معاذا، قال: سابقت ولد عمرو بن العاص فسبقته فجعل يضربني بالسوط ويقول: أنا ابن الأكرمين. فكتب عمر ﷺ إلى عمرو يأمره بالقدوم ويقدم ابنه معه، فقدم فقال عمر: أين المصري؟ خذ السوط فاضرب، فجعل يضرب بالسوط وعمر يقول: اضرب ابن الأكرمين، ثم كان من أمر عمر ﷺ أن قال للقبطي: ضع السوط على صلعة عمرو، فقال: يا أمير المؤمنين إنما ابنه الذي ضربني وقد استقدت[١٣٧] منه، فقال عمر لعمرو: منذ كم تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا، قال: يا

---

[١٣٥] **قلت**: ينظر "تاريخ الطبري" ص٦٢٨-٦٢٩ بيت الأفكار الدولية، و"صحيح وضعيف تاريخ الطبري" ج٨ ص ٢٦٥ رقم ٣٩١، تحقيق مُحَمَّد بن طاهر البرزنجي، دار ابن كثير، بيروت ط١ سنة ٢٠٠٧م.

[١٣٦] **قلت**: ذكر القصة مسندة ابن عبد الحكم في "فتوح مصر وأخبارها" ص٢٩٠ وفي سندها جهالة وانقطاع. وينظر "كنز العمال"، ج١٢ ص٦٦٠ رقم ٣٦٠١٠.

[١٣٧] **المؤلف**: استقاد من القود وهو القصاص.

أمير المؤمنين لم أعلم ولم يأتني". ويروى أنه رضي الله عنه رأى شيخا نصرانيا يسأل عند باب المسجد فرّق له وقال: "ما أنصفناك يا هذا أخذنا منك الجزية فتى وأضعناك شيخا"، ثم فرض له في بيت المال ما يتقاضاه طيلة عمره.[١٣٨]

ومن أعجب ما يسطّر في هذا الموضوع أنّ علي بن أبي طالب رابع الخلفاء وصهر رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاضى هو ويهودي إلى عمر فقال عمر لعلي رضي الله عنهما: "يا أبا الحسن قف مع خصمك"، فتغير وجه علي كرّمه الله ولما فرغ من التقاضي ذكّر عمر عليا بما يجب شرعا من التسوية بين الخصوم بصرف النّظر عن أديانهم، فقال له علي: ولكنك لم تسو بيني وبينه بل آثرتني عليه لندائك إياي بالكنية: يا أبا الحسن؛ إذ من سنة العرب في الكلام أن يكنوا في مقام التكريم، والمقام مقام تقاض لا يؤثر فيه أحد على أحد؛ لذا تغير وجه علي رضي الله عنه.[١٣٩]

وفي رسالة عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري: "آس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك".[١٤٠]

---

[١٣٨] **قلت**: ينظر "الخراج" لأبي يوسف ص ١٢٦ دار المعرفة بيروت ١٩٧٩م، "والأموال" لابن زنجويه ج١ ص١٦٢-١٦٣ مركز الملك فيصل ط١ سنة ١٩٨٦م ونصه: " مَا أَنْصَفْنَاكَ إِنْ كُنَّا أَخَذْنَا مِنْكَ الْجِزْيَةَ فِي شَبِيبَتِكَ، ثُمَّ ضَيَّعْنَاكَ فِي كِبَرِكَ ".

[١٣٩] **قلت**: ينظر "شرح نهج البلاغة" لابن أبي الحديد ج١٧ ص٦٥، و"المناقب" لأخطب خوارزم الموفّق بن أحمد البكري المكي ص٩٧-٩٨ رقم ٩٩، مؤسسة النشر الإسلامي- قم ط٢ سنة ١٤١١هـ.

[١٤٠] **قلت**: ينظر "السنن الكبرى" للبيهقي ج١٠ ص٢٢٩ رقم ٢٠٤٦٠، وينظر أيضا الأحكام السلطانية للماوردي ص٩٦

وصرّح كثير من رجال الفقه الإسلامي بأنّ الحاكم المسلم لا يكره اليهودي على الحضور بمجلس القضاء يوم السبت وفاء لليهود بما دخلوا عليه معنا وأقررناهم عليه.[١٤١]

وقد بلغ من أمر عناية المسلمين بأهل الذّمة أنّ جيوش التتار لما هجمت على بلاد المسلمين من حدود الصين إلى الشام، وأسروا من أسروا من المسلمين والنصارى، ثم هزمهم المسلمون، كتب الشيخ ابن تيمية من كبار أيمة الحنابلة في عصره إلى ملك التتار يومئذ "قطلو شاه"[١٤٢] في شأن تسريح الأسرى، فأطلق المسلمين دون أهل الذّمة، فكتب إليه الشيخ ابن تيمية: "لابد من افتكاك جميع من معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمتنا، ولا ندع أسيرا لا من أهل الملة ولا من أهل الذّمة"، فأمر بإطلاقهم[١٤٣].

لليهود والنصارى أن يتحاكموا فيما بينهم إلى من شاءوا:

ومع ما وصّى به الإسلام من العدل فيهم وعهد به إلى رسوله ﷺ وإلينا وفق ما جاء به الكتاب الحكيم، فإنّ لهم أن يتحاكموا في النكاح والطلاق والديون وسائر المعاملات فيما بينهم إلى من شاءوا وليس للوالي المسلم أن يجبرهم على

---

[١٤١] **قلت**: قال خليل في المختصر" ص٢٢٧ دار المدار الإسلامي- بيروت، ط٢ سنة ٢٠٠٤م: "وَكَرَاهَةِ حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ أَوْ مُتَّكِئًا، وَإِلْزَامِ يَهُودِيٍّ حُكْمًا بِسَبْتِهِ". وينظر مثلا: "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير"، ج٤ ص١٤٠.

[١٤٢] **قلت**: في نص المؤلف "قطلوب شاه" والصواب والله أعلم "قطلو شاه"، وكان نائبا لغازان ملك التتر. وقصة ابن تيمية رحمه الله مع التتر تجدها في "الرسالة القبرصية" ص٢٥، المطبعة السلفية ط١ سنة ١٩٧٤م، بتحقيق قصي محبّ الدّين الخطيب.

[١٤٣] **قلت**: ينظر تفسير القاسمي ص٣١٢٠.

التّحاكم إلينا. ومن أحسن الكلم في هذا قول القرطبي في تفسيره: "وأما الحكم فيما يختصّ به دينهم من الطلاق والزنى وغيره فليس يلزمهم أن يتديّنوا بديننا، وفي الحكم بينهم إضرار بحكامهم وتغيير ملتهم" اهـ.[١٤٤]
بل لو تحاكموا إلينا فيها لم يجب على الحاكم المسلم أن يتناولها بالنظر وله أن يصرفهم إلى حكّامهم لقوله تعالى: **﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾**.[١٤٥] وذهب مالك رحمه الله إلى أنّ أهل الكتاب لا يقام عليهم حدّ الزنى، فلو زنى مسلم بكتابية حدّ المسلم وتركت الكتابية، ولو زنى الذميان فلا حدّ عليهما، وهو مذهب أبي حنيفة و محمّد ابن الحسن وغيرهما.[١٤٦]

الحكومة الإسلامية تعتمد طاعة أولي الأمر في المعروف خاصة:
أمر الله تعالى بطاعة أولي الأمر في قوله: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾**[١٤٧]، وبيّن الرسول ما تجب فيه الطاعة

---

[١٤٤] **قلت**: ينظر "تفسير القرطبي" ج٦ ص١٨٥
[١٤٥] **قلت**: سورة المائدة الآية ٤٢
[١٤٦] **قلت**: ينظر "تفسير القرطبي" ج٦ ص١٨٥. وتتمة كلامه: "... وأما إجبارهم على حكم المسلمين فيما ينتشر منه الفساد فليس على الفساد عاهدناهم، وواجب قطع الفساد عنهم، منهم ومن غيرهم؛ لأنّ في ذلك حفظ أموالهم ودمائهم؛ ولعلّ في دينهم استباحة ذلك فينتشر منه الفساد بيننا؛ ولذلك منعناهم أن يبيعوا الخمر جهارا وأن يظهروا الزنى وغير ذلك من القاذورات؛ لئلا يفسد بهم سفهاء المسلمين. وأما الحكم فيما يختصّ به دينهم من الطلاق والزنى وغيره فليس يلزمهم أن يتدينوا بديننا، وفي الحكم بينهم [بذلك] إضرار بحكامهم وتغيير ملتهم، وليس كذلك الديون والمعاملات؛ لأنّ فيها وجها من المظالم وقطع الفساد. والله أعلم".
[١٤٧] **قلت**: سورة النساء الآية ٥٩

بقوله: «**إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**» رواه أحمد وأبو داود والنّسائي، وقوله: «**لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ**» رواه أحمد.[١٤٨]

وفي آية المبايعة في سورة الممتحنة: ﴿**وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ**﴾.

ومن خطبة أبي بكر ﷺ لما ولي الخلافة: " أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ ".[١٤٩]

وطاعة أولي الأمر في المعروف طاعة لله ولرسوله لا لأشخاص أولي الأمر بل طاعة الرسول ﷺ طاعة لله، قال الله تعالى: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**﴾.[١٥٠] فلا غضاضة على أحد أن يطيع أحدا من أولي الأمر؛ لأنه إنما أطاع الله لا بشرا مثله.

طاعة أولي الأمر "في المعروف خاصة" تفتح باب مراجعة أولي الأمر والنصح لهم:

خطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ فقال: " أَلَا لَا تُغَالُوا فِي صَدُقَاتِ[١٥١] نسائكم فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا أَصْدَقَ قَطُّ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ وَلَا بَنَاتِهِ فَوْقَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةٍ".

---

[١٤٨] **قلت**: بهذا اللفظ رواه الطبراني في "الكبير" عن عمران بن حصين ج١٨ ص١٧٠ رقم ٣٨١، ورواه الشهاب القضاعي في مسنده ج٢ ص٥٥ رقم ٨٧٣، ورواه أحمد في مسنده عن علي وابن مسعود وعمران بلفظ: «**لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ**».

[١٤٩] **قلت**: ينظر "سيرة ابن هشام"، ج٤ ص٣١٢ ونصه: " أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ".

[١٥٠] **قلت**: سورة النساء الآية ٨٠

[١٥١] **المؤلف**: مهور

فَقَامَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: "يَا عُمَرُ، يُعْطِينَا اللَّهُ وَتَحْرِمُنَا! أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: **﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾**[١٥٢]؟" قَالَ عُمَرُ: "أَصَابَتِ امْرَأَةٌ وَأَخْطَأَ عُمَرُ". وَفِي رِوَايَةٍ: فَأَطْرَقَ عُمَرُ ثُمَّ قَالَ: "كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عُمَرُ!". وَفِي رِوَايَةٍ: "امْرَأَةٌ أَصَابَتْ وَرَجُلٌ أَخْطَأَ والله المستعان"، وترك الإنكار.[١٥٣] والمعتبر بهذه القصة يتبيّن له منها أنّ لطاعة أولي الأمر في الإسلام حدّا محدودا، وأنّ باب المراجعة فيما يأمرون به مفتوح على مصراعيه.

وفي الحديث من طريق أبي هريرة: «**إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمَرَكُمْ**» رواه مسلم وأحمد.[١٥٤]

وفي حديث جابر: «**إِذَا رَأَيْتَ أُمَّتِيَ تَهَابُ الظَّالِمَ أَنْ تَقُولَ لَهُ: إِنَّكَ ظَالِمٌ، فَقَدْ تُوُدِّعَ**[١٥٥] **مِنْهُمْ**» رواه أحمد والترمذي وغيرهما.[١٥٦]

الحكومة الإسلامية تنظر في كل شيء نظر السّداد والحكمة:

علمت أنّ الحكومة الإسلامية تعتمد الشورى، وتوسيد الأمور إلى أهلها، والعدل بين الناس بدون تمييز، وطاعة أولي الأمر في دائرة المعروف مع فتح باب

---

[١٥٢] **قلت**: سورة النساء الآية ٢٠

[١٥٣] **قلت**: ذكره القرطبي في تفسيره ج٥ ص٩٩ وقال: "أخرجه أبو حاتم البستي في صحيح مسنده عن أبي العجفاء السلمي... وأخرجه ابن ماجه في سننه...".

[١٥٤] **قلت**: وليس في صحيح مسلم "**وأن تناصحوا**..."، ينظر ص٥٦٤ رقم ١٧١٥

[١٥٥] **المؤلف**: بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه مكسورا فسّر باستواء وجودهم وعدمهم.

[١٥٦] **قلت**: رواه الترمذي في "العلل الكبير" ص٣٨٢ عالم الكتب ط١ سنة ١٩٨٩. وليس في السنن.

مراجعتهم والنصيحة لهم، وهي – إلى هذا – لم تترك أمر السياسة الخارجية في صلتها مع الدول التي لا تدين بالإسلام، ولا النظر في المسائل الحربية والمسائل المالية، ولا في شيء مما له صلة بمصالح الناس العامة والفردية وحفظ النظام، وكل ذلك قائم على قواعد العدل والرحمة[١٥٧]. يعلم هذا من تصفح الكتاب والسنة، وما قرّره رجال التشريع الإسلامي سلفا وخلفا، جزاهم الله أفضل ما جزى به من نصح لله ولرسوله ولأيمة المسلمين وعامتهم. وقد ذكروا أنّ من القواعد التي بني عليها الفقه الإسلامي: أنّ الضرر يزال، وأنّ المشقة تجلب التيسير، وأنّ العادة محكمة.

وتشريع ينبني على أمثال هذه القواعد أرقى تشريع وأكمله.[١٥٨]

---

[١٥٧] **المؤلف:** مما يتجلى فيه العدل والرحمة كمال التجلي ما قرره الإسلام من الأحكام في الحرب. قال الله تعالى: {**وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**} [سورة البقرة الآية١٩٠]، ونهى النبي ﷺ عن قتل الشيخ الكبير والطفل الصغير والمرأة والراهب وعن المثلة، ففي الحديث: «**لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًا وَلَا طِفْلًا صَغِيرًا وَلَا امْرَأَةً**» رواه أبو داود. وفي آخر: «**وَلا تُمَثِّلُوا، وَلا تَقْتُلُوا الْوِلْدَانَ، وَلا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ**» [رواه أحمد في المسند عن ابن عباس] ، وأنكر النبي ﷺ على بلال أن يمر بصفية وابنة عمّ لها على قتلى قومها اليهود بعد انتهاء غزوة قريظة فصكت ابنة عمّها وجهها وحثت عليه التراب وهي تصيح وتبكي، فقال ﷺ: "**أنزعت الرحمة من قلبك حتى مررت بالمرأتين على قتلاهما**" [ينظر: سيرة ابن هشام، ج٣ ص٢٨٥].

[١٥٨] **المؤلف:** من أمثال هذه القواعد المقتبسة من النصوص الشرعية يتبين أنّ الشريعة صالحة لكل زمان ومكان وأنها تجاري التطورات، فكل ضرر يلحق الفرد أو المجتمع يزال، وكل مشقة معتبرة توجب التيسير على الناس، والعادات معتبرة وتختلف الأحكام باختلافها، وأساس القانون الروماني عادات عرفت في مدينة روما، وأساس القانون الانكليزي عادات السكسون والنرمان الذين فتحوا بلاد انكلترا.

وفي المذاهب المعتمدة وفاء بمطالب الناس وزيادة على اختلاف العصور وتطور الأحوال؛ فالفقه الإسلامي في مجموعه لا يضيق بأمر من الأمور في عصر من العصور.

شهادة حكماء الإفرنج وساستهم لشريعة الإسلام الحكيمة:

شهد غير واحد من حكماء الإفرنج وساستهم بأنّ الشرع الإسلامي خير من القوانين الوضعية:

١) قال اللورد كتشنر المعتمد البريطاني[١٥٩] بمصر للسيد عبد الحميد الزهراوي أحد أعضاء مجلس الأعيان العثماني بحضرة العلامة الشيخ السيد رشيد رضا وهو يومئذ نزيل مصر، قال له ما يأتي بالعربية: "إنّ الدولة العثمانية لا تصلح بالقوانين التي تقتبسها منا معشر الأوروبيين، ونحن ما صلحت لنا هذه القوانين إلا بعد تربية تدريجية في عدة قرون كنا نغيّر فيها ونبدّل بحسب اختلاف الأحوال، وإنّ عندكم شريعة عادلة موافقة لعقائدكم ولأحوالكم الاجتماعية، فالواجب على الدولة أن تعمل بها، وتترك قوانين أوروبا، فتقيم العدل وتحفظ الأمن وتستغل بلادها الخصبة، وعندي أنها لا تصلح بغير هذا. اهـ من ص ١٣١-١٣٢ من رسالة الخلافة أو الإمامة العظمى للشيخ السيد رشيد. وقد قال اللورد هذه الكلمة وللدولة العثمانية يومئذ رعايا من اليهود والنصارى.

٢) وقال واشنطون ايرفنج: "القرآن فيه قوانين زكية سنية".

---

[١٥٩] **قلت**: في نص المؤلف "كتشز المعتمد البريطاني" والصواب "كتشنر العميد البريطاني في ذلك الوقت". ينظر: كتاب "الخلافة" لمحمد رشيد رضا، ص١٣٥ ضمن كتاب "الدولة والخلافة في الخطاب العربي أبّان الثورة الكمالية في تركيا – دراسة نصوص" دار الطليعة- بيروت، ط١ سنة ١٩٩٦م.

٣) وقال جيبون: "القرآن مسلّم به من حدود الأقيانوس الأتلنتيكي إلى نهر الجانجس بأنه الدستور الأساسي ليس لأصول الدّين فقط بل للأحكام الجنائية والمدنية، وللشرائع التي عليها مدار نظام حياة النوع الإنساني وترتيب شؤونه".

٤) وقال أيضا: "إنّ الشريعة المحمدية تشمل الناس جميعا في أحكامها من أعظم ملك إلى أقل صعلوك، وهي شريعة حيكت بأحكم وأعلم منوال شرعي لا يوجد مثله قطّ في العالمين".

٥) ومما قاله داود اركوهارت في الإسلام: "وليس فيه كهنوتية أو معابد سياسية بل فيه دستور الأمم ونظام [الممالك]"[١٦٠].

الفائدة الثانية من فوائد الوصل بين الحكومة والدين:

للدين سلطان على النفوس يظهر أثره الصالح في فعل الخيرات واجتناب الشرور سرا وجهرا وفق أوامره ونواهيه، ولا يخلف هذا التأثير رجاء الثواب في الدنيا وخوف العقوبة فيها.

ذلك أن الاعتقاد بالبعث والجزاء وهما من أركان الدين اعتقادا صحيحا يثمر من مراقبة الله ما يحمل على فعل الخيرات واجتناب الشرور ولو كان للنفس ما لها من هوى وميل، ولولا هذا الاعتقاد لما كان من الخلفاء الراشدين ومن اقتبس من نورهم من الأولين والآخرين ما مرّ بك طرف منه في الحكم بين الناس بالعدل والوصية به.

---

[١٦٠] **المؤلف**: هذه الشهادة والثلاثة قبلها منقولة عن كتاب: الإسلام روح المدنية، للعلامة الشيخ مصطفى الغلاييني قاضي بيروت سابقا رحمه الله. **قلت**: ينظر الكتاب المذكور ص٥١-٥٣ بيروت- سنة ١٩٠٨م.

يوصي عمر بن الخطاب ﵁ بأهل الذمة وقد بلغت الروح الحلقوم، ويستقدم ولد عمرو بن العاص ليقتص منه للغلام القبطي، ويفرض جراية في بيت المال للنصراني الفقير العاجز، ويكتب إلى عمرو بن العاص يوصيه خيرا بمن ليس من أهل دينه، ويكتب إلى أهل إيلياء بما أثبتناه قريبا، فما الذي كان يدعو إلى هذا كلّه؟ لم يكن يدعوه إلى شيء منه إلا الدّين وتعاليمه القيمة الصالحة الحكيمة، وقد كان ﵁ وقدّس روحه الطاهرة ذا دين سابغ.

واعتبر بقوله ﵁ في كتابه إلى عمرو بن العاص: "واعلم يا عمرو أنّ الله يراك ويرى عملك"، وقوله: "واعلم أنّ معك أهل ذمة وعهد وقد أوصى رسول الله ﷺ بهم"، وقوله: "وقد قال ﷺ من ظلم معاهدا أو كلّفه فوق طاقته الخ"، اعتبر بهذا كلّه تر أنّ الدين رائده ﵁.

وليس لغير الدّين مثل هذا التأثير ولا قريب منه، ومن يرزء بعاطفة الدين يرزء بأمثال هذه الآثار المباركة.

كلمات لبعض الحكماء في فعل الدّين وأثره:

١) كلام الحكيم ابن خلدون[١٦١]:

---

[١٦١] **قلت**: ابن خَلْدُون (٧٣٢ - ٨٠٨هـ = ١٣٣٢ - ١٤٠٦م) عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، ابن خلدون أبو زيد... من ولد وائل بن حجر: الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة. أصله من إشبيلية، مولده ومنشأه بتونس...كان فصيحا، جميل الصورة، عاقلا، صادق اللهجة، عزوفا عن الضيم، طامحا للمراتب العالية... اشتهر بكتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر - ط) في سبعة مجلدات، أوّلها (المقدّمة) وهي تعدّ من أصول علم الاجتماع، ترجمت هي وأجزاء منه إلى الفرنسية وغيرها...". عن "الأعلام" للزركلي، ج٣ ص٣٣٠

جعل حكيمنا الاجتماعي الفيلسوف ابن خلدون رحمه الله موضوع الفصل الخامس من الفصل الثالث من الكتاب الأوّل من مقدّمة تاريخيه[١٦٢]، جعل موضوعه أنّ الدّعوة الدّينية تزيد الدولة في [أصلها][١٦٣] قوة على قوة العصبيّة التي كانت لها من عددها، ومما جاء في هذا الفصل أن سبب ما ذكره "أنّ الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية وتفرد الوجهة إلى الحق، فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف بهم شيء؛ لأنّ الوجهة واحدة والمطلوب متساو عندهم وهم مستميتون عليه. وأهل الدولة التي هم طالبوها، وإن كانوا أضعافهم، فأغراضهم متباينة بالباطل، وتخاذلهم لتقية الموت حاصل، فلا يقاومونهم وإن كانوا أكثر منهم بل يغلبون عليهم، ويعاجلهم الفناء بما فيهم من الترف والذل كما قدّمناه، وهذا كما وقع للعرب صدر الإسلام في الفتوحات فكانت جيوش المسلمين بالقادسية واليرموك بضعة وثلاثين ألفا في كل معسكر، وجموع فارس مائة وعشرين ألفا بالقادسية، وجموع هرقل – على ما قاله الواقدي – أربعمائة ألف، فلم يقف للعرب أحد من الجانبين وهزموهم وغلبوهم على ما بأيديهم. واعتبر ذلك أيضا في دولة لمتونة ودولة الموحّدين، فقد كان بالمغرب من القبائل كثير ممن يقاومهم في العدد والعصبية أو يشفّ عليهم، إلا أنّ الاجتماع الديني ضاعف قوة عصبيّتهم بالاستبصار والاستماتة كما قلناه، فلم يقف لهم شيء. واعتبر ذلك إذا حالت صبغة الدين وفسدت، كيف ينتقض الأمر، ويصير الغلب على نسبة العصبية وحدها دون زيادة الدين، فتغلب الدولة من كان تحت يدها من العصائب المكافئة لها أو الزائد القوة عليها

---

[١٦٢] **قلت**: ينظر المقدّمة، ج١ ص٣١٤-٣١٥

[١٦٣] **قلت**: في نص المؤلف "أهلها" والصواب ما أثبتناه.

الذين غلبتهم بمضاعفة الدين لقوتها، ولو كانوا أكثر عصبية منها وأشدّ بداوة" اهـ المقصود من كلامه.

٢) كلمة السياسي الفرنسي ليون روش:

كتب هذا الفرنسي السياسي العظيم كتابا عنوانه: "ثلاثون عاما في الإسلام"، وكان أقام في بعض البلاد الإسلامية ثلاثين حولا تعلم فيها العربية ودرس علوم الإسلام وعاشر المسلمين بصورة أنه واحد منهم في الحجاز والجزائر وتونس وغيرها، وكلمته هذه عربتها جريدة اللواء المصرية ونشرتها في أحد أعدادها، وعنها نقلها المرحوم العلامة مصطفى الغلاييني[١٦٤] في كتابه "الإسلام روح المدينة"[١٦٥] وهي تتضمن رأيه في الإسلام وأثر الدين الصالح في المتمسكين به. قال السياسي الفرنسي: "اعتنقت دين الإسلام زمنا طويلا عند الأمير عبد القادر [لأدخل] دسيسة من قبل فرنسا، وقد نجحت في الحيلة، فوثق بي الأمير وثوقا تاما واتخذني سكرتيرا، فوجدت هذا الدّين الذي يعيبه الكثيرون أفضل دين

---

[١٦٤] **قلت**: مُصْطَفى الغَلاييني (١٣٠٣ - ١٣٦٤ هـ = ١٨٨٦ - ١٩٤٤ م) مصطفى بن مُحَمَّد سليم الغلاييني: شاعر، من الكتاب الخطباء. من أعضاء المجمع العلمي العربيّ. مولده ووفاته ببيروت... من كتبه (نظرات في اللغة والأدب - ط) و(عظة الناشئين - ط) و(لباب الخيار في سيرة النبي المختار - ط) رسالة اختصرها من كتابه (خيار المقول في سيرة الرسول - خ) و(الإسلام روح المدنية - ط) في الرد على كرومر، و (نظرات في كتاب السفور والحجاب - ط) و (الثريا المضية في الدروس العروضية - ط) و(أريج الزهر - ط) مجموع مقالات له، و(رجال المعلقات العشر - ط) و(الدروس العربية - ط) مدرسي، و(ديوان الغلاييني - ط)". عن الأعلام، ج٧ ص٢٤٤-٢٤٥

[١٦٥] **قلت**: ينظر ص٥٣-٥٤ من الكتاب المذكور. وقد أضفت بعض الكلمات الساقطة في نصّ المؤلف.

عرفته، فهو دين إنساني طبيعي اقتصادي أدبي، ولم أذكر شيئا من قوانيننا الوضعية إلا وجدته مشروعا فيه بل إني عدت إلى الشريعة التي يسميها جول سيمون الشريعة الطبيعية فوجدتها كأنها أخذت عن الشريعة الإسلامية [أخذا]، ثم بحثت عن تأثير هذا الدين في نفوس المسلمين فوجدته قد ملأها شجاعة وشهامة ووداعة وجمالا وكرما بل وجدت هذه النفوس على مثال ما يحلم به الفلاسفة من نفوس الخير والرحمة والمعروف في عالم لا يعرف الشر واللغو والكذب، فالمسلم بسيط لا يظن بأحد سوءا، ثم هو لا يستحلّ محرما في طلب الرزق؛ ولذلك كان أقل مالا من الإسرائيليين و[من] بعض المسيحيين.

ولقد وجدت فيه حلّ المسألتين الاجتماعيتين اللتين تشغلان العالم طرّا:

الأولى في قول القرآن ﴿**إنما المؤمنون إخوة**﴾ فهذا أجمل مبادئ الاشتراكية، والثانية فرض الزكاة على كل ذي مال وتخويل الفقراء حق أخذها غصبا إن امتنع الأغنياء عن دفعها طوعا وهذا دواء الفوضوية". اهـ ثم قال بعد كلام له نصه: "وذلك من تأثير هذا الدين الكريم، إنه دين المحامد والفضائل ولو أنّه وجد رجالا يعلمونه الناس حقّ التعليم ويفسرونه تمام التفسير لكان المسلمون اليوم أرقى العالمين وأسبقهم في كل الميادين". هذا ما رأينا أن نثبته من كلام هذا السياسي العظيم الذي كتب ما كتب عن تجربة وروية.[١٦٦]

---

[١٦٦] **المؤلف**: ذكر ليون روش أن المسلم لا يعرف الشر واللغو والكذب وحقا ما قال كيف يعرف المسلم الشر ودينه ينهى عنه وكيف يعرف اللغو وكتاب الله يقول: {**وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ**} [سورة القصص الآية ٥٥]، ويقول: {**وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا**} [سورة الفرقان الآية ٧٢]، ويقول: {**وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ**} [سورة المؤمنون الآية ٣]. وكيف يعرف الكذب والكتاب والسنة طافحان بذمّه، ويكفي قوله تعالى: {**إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ**} [سورة النحل الآية ١٠٥]. أما أنّ المسلم بسيط لا

٣) كلمة بسمارك في تأثير الدّين من حيث هو دين:

جاء في الجزء الثاني من تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ مُحَمَّد عبده ص ٣٨٠-٣٨١ طبعة ثانية ما نصه: "رأيت -أي الشيخ مُحَمَّد عبده- في وقائع بسمارك التي نشرت بعد موته بقلم كاتم أسراره مسيو بوش كلاما جاء به البرنس وهو على مائدة الطعام مع جلسائه يتعلق بالدين فاستحسنت ترجمته ليطلع عليه من لم يعن بقراءة هذا الكتاب من شبابنا الذين يعدون النسبة إلى دينهم سبّة، والظهور بالمحافظة عليه معرّة، وليعلموا أنّ الإيمان بالله والوحي الإلهي إلى أنبيائه ليس نقصا في الفكر، ولا ضلّة عن صحيح العلم، ولا عيبا في الرياسة، ولا ضعفا في السياسة.

جلس البرنس بسمارك على مائدة الطعام فرأى بقعة من الدهن على غطاء المائدة فقال لأصحابه: "كما تنتشر هذه البقعة في النسيج شيئا فشيئا، كذلك ينفذ الشعور باستحسان الموت في سبيل الدفاع عن الوطن في أعماق قلوب الشعب، ولو لم يكن هناك أمل في الأجر والمكافأة، ذلك لما استكنّ في الضمائر من بقايا الإيمان، ذلك لما يشعر به كل أحد أنّ واحدا مهيمنا يراه وهو يجالد ويجاهد ويموت، وإن لم يكن [قائده] يراه"، فقال بعض المرتابين: أتظنّ سعادتكم أنّ العساكر يلاحظون في أعمالهم تلك الملاحظة فأجابه البرنس: "ليس هذا من قبيل الملاحظات وإنما هو شعور ووجدان، هو بوادر تسبق الفكر، هو ميل في النفس وهوى فيها كأنه غريزة لها، ولو أنهم لاحظوا لفقدوا ذلك [الميل] وأضلوا

= يظنّ بأحد سوءا فلا؛ وذلك أنه وإن ورد النّهي عن ظنّ السوء في الكتاب والسنة، فقد بيّن العلماء أنّ الظنّ الواجب اجتنابه ما لم تعرف له أمارة صحيحة وسبب ظاهر، وسواه لا حرج فيه ويؤثر عن الحسن ﷺ: "كنا في زمن الظنّ بالناس فيه حرام، وأنت اليوم في زمن اعمل واسكت وظنّ في الناس ما شئت" [ذكره القرطبي في تفسيره، ج١٦ ص٣٣٢].

ذلك الوجدان. هل تعلمون أني لا أفهم كيف يعيش قوم؟ وكيف يمكن لهم أن يقوموا بتأدية ما عليهم من الواجبات؟ أو كيف يحملون غيرهم على أداء ما يجب عليه؟ إن لم يكن لهم [إيمان] بدين جاء به وحي سماوي واعتقاد بإله يحبّ الخير، وحاكم ينتهي إليه الفصل في الأعمال في حياة بعد هذه الحياة".

ثم ساق الوزير كلامه على هذا النمط بأسلوب آخر فقال:

"لو نقضت عقيدتي بديني لم أخدم بعد ذلك سلطاني ساعة من الزمان. إذا لم أضع ثقتي في الله لم أضعها في سيد من أهل الأرض قاطبة، لكن انظروا إليّ تجدوني قد ملكت من موارد الرزق ما يكفيني، وارتقيت من المناصب ما لا مطمع بعده، فلماذا أشتغل؟ ولم أجهد نفسي في العمل؟ ولم أعرضها للهموم والآلام؟ [لا يبعثني على شيء من هذا إلاّ شعوري بأنني في جميع ذلك أعمل عملي لوجه الله]. لو لم يكن لي إيمان بالعناية الإلهية التي قضت بأن يكون لهذه الأمة الألمانية شأن كبير، وأثر في الخير عظيم، لطرحت لساعتي ما أحمله من أثقال وظائف الحكومة. ماذا أقول؟ بل لولا ذلك الإيمان لما قبلت شيئا من هذه الوظائف؛ لأن الرتب والألقاب لا بهاء لها في نظري، لولا يقيني بحياة بعد الموت ما كنت من حزب الملكية، لو لم يكن هذا اليقين لكنت جمهوريا، نعم أنا جمهوري بالفطرة، يتبين ذلك من الغارات التي أشنها على هنات "خصال الشر" رجال الحاشية من مدة تزيد على عشر سنين. من هذا يظهر أن إيماني [قد] بلغ من القوة أعلاها، حتى حملني بقوته على أن أكون ملكيا، اسلبوني هذا الإيمان تسلبوني محبتي لوطني. اعلموا أنني لو لم أكن مسيحيا مخلصا لم يكن لكم وزير كبير مثلي يدبر أمر الإتحاد الألماني. لو لم أكن مخلصا في ديني لوليت ظهري جميع الحاشية، ولو وجدتم لي في الغد خلفا يكون أخلص مني في يقينه لانفلت

من المنصب في الحال. ما أعظم مسرتي بهجر الوظائف لو تعلمون. إني أحب المعيشة في القرى والحقول. أحب الآجام ومناظر الخليقة، انزعوا عني هذه الرابطة التي تصلني [بالله] تجدوني من الغد رجلا يأخذ أهبته للسفر إلى (وارزين) ليشتغل بحراثة أرضه وتنمية غرسه، إن لم أكن خاضعا لأمر إلهي فلم أضع نفسي تحت طاعة هذه العائلة المالكة، مع أنها تتصل بأصل ليس بالأعلى ولا بالأنبل من الأصل الذي تتصل به عشيرتي؟".

هذا كلام بسمارك وهو يدلنا على أن هذا الرجل العظيم كان يعتقد أن عظائم أعماله إنما كانت من مظاهر إيمانه، وأن الاعتقاد بالله والتصديق باليوم الآخر هما الجناحان اللذان طار بهما إلى ما لم يدركه فيه مفاخر، ولم يكثره مكاثر". اهـ ما جاء في هذا الفصل[١٦٧].

الفائدة الثالثة من فوائد الوصل بين الدين والحكومة:

الإبقاء على الصلة التي تربط الحكومة بالحكومات التي تشاركها في دينها

جعل الله بين الناس روابط تصل بعضهم ببعض منها رابطة الدين، ومنها رابطة اللغة، ومنها رابطة الوطن، ومنها رابطة الجنس، ومنها رابطة الإنسانية، وأمتنها وأجمعها وأكثرها فائدة وأزكاها أثرا رابطة الدين؛ فهي تصل بين مئات الملايين ممن يعتصم بحبلها على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأوطانهم.

---

[١٦٧] **قلت**: ينظر تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ج٢ ص٣٨٠-٣٨١ طبعة دار الفضيلة- القاهرة، ط٢ سنة ٢٠٠٦م، وقد اعتمدت النصّ الأصلي فقمت بتصحيح بعض الأخطاء المطبعية في نصّ المؤلف وزيادة بعض الكلمات الساقطة.

وقد وحّد الإسلام بين من يستظلّ بظلّه ويدين به وجعلهم أخوة، قال الله تعالى: **﴿إنما المؤمنون إخوة﴾**[١٦٨]، وفي حديث ابن عمر: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لاَ يَظْلِمُهُ وَلاَ يُسْلِمُهُ**» رواه البخاري. ومن حديث النعمان بن بشير: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**» رواه مسلم وأحمد. ومن حديث أبي موسى: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**» رواه الترمذي والنّسائي والبيهقي. ومن حديث أبي هريرة عند "خود"[١٦٩]: «**الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِنِ، وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، يَكُفُّ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ** (أي يجمع عليه معيشته ويضمها له) **وَيَحُوطُهُ مِنْ وَرَائِهِ** (أي يحفظه ممن يؤذيه)». ومن حديث سهل بن سعد عند أحمد: «**يَأْلَمُ الْمُؤْمِنُ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ كَمَا يَأْلَمُ الْجَسَدُ لِمَا فِي الرَّأْسِ**». وفي حديث حبيب بن خراش: «**الْمُسْلِمُونَ إِخْوَةٌ لاَ فَضْلَ لأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ بِالتَّقْوَى**» رواه الخطيب.[١٧٠]

هذا نموذج مما جاء في الكتاب والسنة في وحدة المسلمين بدينهم، وقد كان لهذه الوحدة الأثر الصالح البيّن أيام كان المسلمون يأتمرون بأوامر دينهم، ولا يتعدون حدوده، ثم حالت الأحوال ونزغ بينهم شيطان الفرقة الذي أغراه بهم الاستعمار

---

[١٦٨] **قلت**: سورة الحجرات الآية ١٠

[١٦٩] **قلت**: الصواب والله أعلم "خدد" أي (خد) رواه البخاري في الأدب المفرد و(د) أبو داود في السنن ، ينظر "فيض القدير" للمناوي ج٦ ص٢٥٢.

[١٧٠] **قلت**: قال المناوي في "فيض القدير" ج٦ ص٢٧١: "(طب [أي الطبراني في الكبير] عن حبيب بن خراش) رمز لحسنه [أي السيوطي في الجامع الصغير] قال الهيثمي فيه عبد الرحمن بن عمرو ابن جبلة وهو متروك". وغالب الظنّ أنّ الخطأ في نصّ المؤلف مطبعي.

الأجنبي ودسائسه الملعونة، فأضعف ما بينهم من رابطة الدّين ليتمكن من استعبادهم وإذلالهم؛ فإضعاف الرابطة الدينية نزعة استعمارية.

كلمة جريدة العروة الوثقى في هذا المعنى:

جاء في مقال للعروة الوثقى التي كان أصدرها في باريس السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ مُحَّد عبده عنوانه: التّعصب وهو في العدد (٦) الصادر في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٠١ جاء في هذا المقال ما نصه:

نعم إن الإفرنج تأكّد لديهم أنّ أقوى رابطة بين المسلمين إنما هي الرابطة الدينية، وأدركوا أنّ قوتهم لا تكون إلا بالعصبية الاعتقادية، ولأولئك الإفرنج مطامع في ديار المسلمين وأوطانهم، فتوجهت عنايتهم إلى بث هذه الأفكار الساقطة بين أرباب الديانة الإسلامية، وزيّنوا لهم هجر هذه [الصلة] المقدسة وفصم حبالها، لينقضوا بذلك بناء الملة الإسلامية ويمزقوها شيعا وأحزابا؛ فإنهم علموا كما علمنا، وعلم العقلاء أجمعون أنّ المسلمين لا يعرفون لهم جنسية إلا في دينهم واعتقادهم، وتسنى للمفسدين نجاح في بعض الأقطار الإسلامية، وتبعهم بعض الغفل من المسلمين جهلا وتقليدا، [فساعدوهم] على التنفير من العصبية الدينية بعدما فقدوها ولم يستبدلوا بها رابطة الجنس الوطنية التي يبالغون في تعظيمها واحترامها حمقا منهم وسفاهة، فمثلهم كمثل من هدم بيتا قبل أن يهيئ لنفسه مسكنا سواه، فاضطر للإقامة بالعراء معرضا لفواعل الجو وما تصول به على حياته. اهـ[١٧١]

[١٧١] **قلت**: ينظر مقال التعصّب، ضمن الأثار الكاملة ج١: العروة الوثقى، ص١٣٦-١٣٧ مكتبة الشروق الدولية- مصر، ط١ سنة ٢٠٠٢م. وقد اعتمدت النصّ الأصلي

ثم بينت الجريدة أنّ الانكليز سلك هذه الطريقة في الهند، وأنّ هذا الأسلوب من السياسة أجادت الدول الأوروبية اختباره وجنت ثماره.
فالدولة التي تقطع صلتها بالدّين تقطع الصلة بينها وبين الدول التي تدين بذلك الدّين ومن يدين به من رعاياها، وبهذا تفقد معونتها عند الحاجة إليها وما أحد بأقل من أن يعين ولا بأكبر من أن يعان.
بل الدولة التي تقطع صلتها بالدّين تهلك الصلة بينها وبين شعبها المتديّن فتعيش وهي على حذر منه ويعيش وهو يتربص بها الدوائر، وإذا علم هذا؛ فالفصل بين الدّين والحكومة عدول عن الخير في أجمل مظاهره وأصلحها إلى الشر في أقبح مظاهره وأفسدها، ولا داعي إليه إلا التقليد، وناهيك بالتقليد وشروره المستطيرة، ومن أعظمها في موضوعنا القضاء على الشعور الديني ورابطته المتينة، وقضاء ما في نفوس دول الاستعمار من حاجات نعلمها ويعلمونها ويعملون للوصول إليها، والله من ورائهم محيط.

الفصل بين الدين المسيحي والحكومة:

كان من آثار التمدّن الأوروبي التفريق بين السلطتين الدينية والمدنية، فللكنيسة الإشراف على اعتقاد من يدين بدين المسيح عليه السلام وعلى الأعمال التي تصل بين العبد وربه، ولها السلطان المطلق في الوصل والقطع والإعطاء والمنع والتحليل والتحريم والتصرف الذي لا حدّ له في كل ما له صبغة دينية.

فقمت بتصحيح بعض الأخطاء المطبعية في نصّ المؤلف وزيادة بعض الكلمات الساقطة.
تنبيه: أكّد الدكتور مُحَمَّد عمارة أنّ كاتب مقال "التعصّب" هو جمال الدين الأفغاني وأنّ من الناس من ينسبه خطأ لمحمد عبده. ينظر: "الأعمال الكاملة للإمام الشيخ مُحَمَّد عبده"، ج١ ص٢٧٢ دار الشروق- بيروت، ط١ سنة ١٩٩٣م.

أما السلطة المدنية فليس لها التصرف التشريعي فيما بين الرعايا من شؤون المعاملات وحقّ النظر في كل ما يستقيم به أمر النظام الاجتماعي، ويرى بعض الساسة من الأوروبيين وغيرهم أنّ هذا التفريق أساس التقدّم، وأن المسلمين لو اتبعوا هذا السنن لكانوا في مصاف الأمم المتقدمة الراقية، وأنهم لم يلحقوا بمن سبقهم من الأمم في هذا العصر لتمسّكهم بالجمع بين السلطتين الدينية والمدنية. بهذا يجاهر بعض الخطباء والكتّاب، ويدعون المسلمين إلى التفريق بين السلطتين. وقد كوّن هذه الفكرة الجهل بالسلطة الدينية في الإسلام وفهمها فهما معكوسا، واعتقاد أنها شقيقة السلطة الدينية عند المسيحيين.

الإسلام دين يحرّر رقاب أهله من كلّ مظهر من مظاهر العبودية لغير الله عز وجلّ، ويسفّه أحلام الذين يذهبون إلى هذا ويفترون على الله الكذب بنسبته إلى أي دين.

فهو الدّين الذي يصدع كتابه بقوله: ﴿**مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ. وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾.[١٧٢] وبقوله: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾.[١٧٣]

فالمسلم بحقّ لا يعبد إلاّ الله ولا يرجو المغفرة إلاّ منه ولا يتوب من ذنوبه إلاّ إليه. ويرى أنّ الحقّ له وحده في التشريع تحليلا وتحريما؛ ذلك أنه يقف عند حدّ:

---

١٧٢ **قلت**: سورة آل عمران الآية ٧٩-٨٠

١٧٣ **قلت**: سورة آل عمران الآية ٦٤

﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾.[174] وهي آية يكرّرها في كل صلاة من صلواته يوم. ويقف عند حدّ: ﴿**وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ**﴾.[175] ويقف عند حدّ: ﴿**قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ**﴾.[176] وفي المسند أن النّبي ﷺ أُتِيَ بِأَسِيرٍ فَقَالَ: "اللهُمَّ إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ، وَلَا أَتُوبُ إِلَى مُحَمَّدٍ"، فقال عليه الصلاة والسلام: «**عَرَفَ الْحَقَّ لِأَهْلِهِ**».[177]وصحّ أنّ رجلا قال للنبي ﷺ: "مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ"، فقال: «**أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟ قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ**».[178]

المسلم بحقّ يتلو قول الله تعالى: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ**﴾.[179] ثم يرجع في فهم الآية إلى ما جاء فيها عن الرسول ﷺ فيقع بصره على ما روى الإمام أحمد والترمذي وابن جرير من طريق عدي بن حاتم[180] رضي الله عنه أنه قدم المدينة على رسول الله ﷺ وهو يقرأ هذه الآية: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾ قال: فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ. فقال: «**بَلَى إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ فَاتَّبَعُوهُمْ فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ**». فيعلم من هذا وأمثاله أنّ التّشريع حقّ لله وحده وأنّ الأخذ بما يشرعه

---

[174] **قلت:** سورة الفاتحة الآية ٤

[175] **قلت:** سورة آل عمران الآية ١٣٥

[176] **قلت:** سورة الرعد الآية ٣٠

[177] **قلت:** "المسند" لأحمد بن حنبل عن الأسود بن سريع، ج١٢ ص٢٤٠ رقم ١٥٥٢٤، دار الحديث، القاهرة ط١ سنة ١٩٩٥م.

[178] **قلت:** بهذا اللفظ ذكره ابن كثير في تفسيره عن ابن عباس ج١ ص٣٠٨ وقال: "رواه ابن مردويه، وأخرجه النسائي وابن ماجه من حديث عيسى بن يونس عن الأجلح به".

[179] **قلت:** سورة التوبة الآية ٣١

[180] **قلت:** في نص المؤلف: "ابن عدي بن حاتم"، والصواب ما أثبتناه. وينظر تفسير ابن كثير، ج٨ ص١٧٩ فقد نقل عنه المؤلف.

غيره من مظاهر الشرك في الربوبية. وما المجتهدون إلا مخبرون عن الله تعالى بأن الحكم عنده كذا على حسب ما تعطيه الأدلة الشرعية من كتاب وسنة وغيرهما، لا مشرّعون من قبل أنفسهم.

المسلم بحقّ يتلو ويعتقد قول الله عز وجلّ في خطاب رسوله ﷺ: **﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾**[١٨١]، ويقول قبيل هذه الآية: **﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾**[١٨٢]. ثم هو يتلو قول الله تعالى يخاطب رسوله ﷺ: **﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾**[١٨٣]. وتزيد هذه الآية على التي قبلها بالاحتجاج لنفي علم الغيب عن الرسول ﷺ وهو ما نبّه القرآن عليه بقوله: **﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾**. نعم، يعلم الرسل عليهم الصلاة والسلام من الغيب ما ينزل به عليهم الوحي الإلهي وينتظم في سلك ما يؤيدون به، قال الله تعالى: **﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾**[١٨٤]. وقال: **﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾**[١٨٥]، وقال: **﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ...﴾**[١٨٦].

---

[١٨١] **قلت**: سورة الأنعام الآية ٥٠

[١٨٢] **قلت**: سورة الأنعام الآية ٤٨

[١٨٣] **قلت**: سورة الأعراف الآية ١٨٨

[١٨٤] **قلت**: سورة آل عمران الآية ٤٤

[١٨٥] **قلت**: سورة آل عمران الآية ١٧٩

[١٨٦] **قلت**: سورة الجنّ الآية ٢٦-٢٧

المسلم بحق لا يرى جبر أحد من أهل الكتاب على الخروج من دينه ولا يرى أن مما يقربه إلى الله زلفى أن يهضم حقّ من دخل في الذّمة أو اتّصل به بعهد أو حصل منه على أمان بل يتقرب إلى الله تعالى بالعدل فيه والإحسان إليه؛ ذلك لأنه يتلو قول الله تعالى: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾.[١٨٧] ويقف على ما يروى في سبب نزول هذه الآية، ومنه ما يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في رجل من الأنصار من بني سالم بن عوف، يقال له الحصين، كان له ابنان نصرانيان فقال للنبي ﷺ: " أَلَا أَسْتَكْرِهُهُمَا فَإِنَّهُمَا قَدْ أَبَيَا إِلَّا النَّصْرَانِيَّةَ؟"، فأنزل الله فيه ذلك.[١٨٨] وعلى هذا مضى خلفاء المسلمين سلفا وخلفا، ويذكر بعض المؤرخين أنّ السلطان سليمان استفتى الشيخ أبا السعود العمادي[١٨٩] في إكراه من تحت سلطانه من النصارى على الإسلام أو الجلاء، فأبى أن يفتيه، وبيّن له أن الإسلام لا يسيغ هذا، فعمل بما أفتاه به.[١٩٠]

وكما يتلو المسلم تلكم الآية: ﴿ **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾ يتلو قول الله تعالى: ﴿**وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ** ﴾.[١٩١] وقوله وسعت رحمته:

---

[١٨٧] **قلت**: سورة البقرة الآية ٢٥٦

[١٨٨] **قلت**: ينظر "الدر المنثور" للسيوطي، ج٣ ص١٩٧

[١٨٩] **قلت**: "أَبُو السُّعُود (٨٩٨ - ٩٨٢ هـ = ١٤٩٣ - ١٥٧٤م) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصطفى العمادي... من علماء الترك المستعربين... صاحب التفسير المعروف باسمه وقد سماه (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)". عن "الأعلام" للزركلي، ج٧ ص٥٩

[١٩٠] **قلت**: ينظر "الخلافة" لمحمد رشيد رضا، ص١٢٦. وقيل أنّ السلطان سليم الأوّل استفتى الشيخ علاء الدين الجمالي، فأبى أن يفتيه. ينظر: "الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها" لعبد العزيز الشناوي، ج١ ص٤١٥ مطبعة جامعة لقاهرة ١٩٨٠م.

[١٩١] **قلت**: سورة النساء الآية ٥٨

﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [١٩٢]فيعدل ويحسن دون تمييز في الدين؛ ذلك أنّ لفظ المسكين يشمل المسلم وغيره، والأسير لا يكون إلا من غير أهل الملّة.

المسلم بحقّ لا يرى أنّ التنازل عن الملك والسلطان، مما يرفع منزلته عند الملك الدّيّان، ذلك أنه يتلو قول الله تعالى: **﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾**[١٩٣] وقوله تعالى: **﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾**.[١٩٤] ولكنه لا يرى الملك والسلطان وسيلتين إلى استعباد الناس والبغي في الأرض بغير الحق؛ لأنّه يتلو قول الله تعالى: **﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾**.[١٩٥]

المسلم بحقّ يرى المسالمة والمياسرة ولكن إلى حدّ محدود، فهو يجمع بين قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾**،[١٩٦] وقوله تعالى: **﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (١٩٠) وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (١٩١) فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١٩٢) وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا**

---

[١٩٢] **قلت**: سورة الإنسان الآية ٨

[١٩٣] **قلت**: سورة المنافقون الآية ٨

[١٩٤] **قلت**: سورة النور الآية ٥٥

[١٩٥] **قلت**: سورة الحج الآية ٤١

[١٩٦] **قلت**: سورة القرة الآية ٢٠٨

عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ (١٩٣)﴾ .[١٩٧] وهو يضع كل ما جاء في الآية الآتية موضعه اللائق به: قال الله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ (٣٩) وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (٤٠) وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ (٤١) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٤٢) وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (٤٣) ﴾**.[١٩٨] فهو بخير النظرين إذا أصابه البغي أن ينتصر وأن يعفو، وليس عليه أن يدير خده الأيسر لمن ضربه على خده الأيمن.

المسلم بحقّ لا يرى أن وسيلة وصوله إلى الله تعالى أن يترك الدنيا وشأنها بل يرى أن الجمع بين الدنيا والآخرة أمر ميسور كلما جعلت الدنيا وسيلة إلى الآخرة؛ لأنّه يتلو قول الله تعالى: **﴿فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ (٢٠٠) وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (٢٠١) أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٢٠٢)﴾** .[١٩٩]

وليس من عقيدته أن لا يقدر على خدمة الله والمال، وأنّه يعسر أن يدخل غني ملكوت السماوات، وأنّ مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غني ملكوت السماوات.[٢٠٠]

---

[١٩٧] **قلت**: سورة البقرة

[١٩٨] **قلت**: سورة الشورى

[١٩٩] **قلت**: سورة البقرة

[٢٠٠] **قلت**: هذا من عقيدة النصارى كما ورد في الإنجيل، ينظر "الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية" للشيخ مُحَمَّد عبده، ص٢٧-٢٨، وقد اقتبس المؤلف منه كثيرا في بيان عقائد

ليس من اعتقاده شيء من هذا؛ لأنّه يتلو قول الله تعالى: ﴿**وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**﴾.[201] ويروي قوله ﷺ: «**نِعْمَ الْمَالُ الصَّالِحُ للرَّجُلِ الصَّالِحِ**»،[202] وقوله ﷺ: «**اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى**»،[203] وقوله: «**إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ [عَالَةً]** - فقراء - **يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ**»،[204] ويعلم أنّ عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف والزبير كانوا من أوسع الناس ثروة، وكان لعبد الله بن المبارك مال كثير، ومثله اللّيث بن سعد وسفيان[205] وكان له رأس مال ويقول: "لَوْلَا هَذا لَتَمَنْدَلَ بِنَا هَؤُلَاءِ".

المسيحية التي خضعت للعلمانية وبيان مناقضتها لعقيدة الإسلام وتعاليمه، ومنه اختلاف الإسلام عن المسيحية وعدم إمكان خضوعه للعلمنة.

[201] **قلت**: سورة النور الآية ٣٢

[202] **قلت**: بهذا اللفظ رواه البيهقي في "شعب الإيمان" عن عمرو بن العاص، ج٢ ص٤٤٦ رقم ١١٩٠، مكتبة الرشد، الرياض ط١ سنة ٢٠٠٣م.

[203] **قلت**: رواه البخاري في صحيحه عن حكيم بن حزام ، ينظر ص٢٢٧ رقم ١٤٢٧

[204] **قلت**: رواه البخاري في صحيحه عن سعد بن أبي وقاص، ص ٢٠٦ رقم ١٢٩٥، وفي نصّ المؤلف: "فقراء" دون "عالة" وقد صحّحناه اعتمادا على روايات الحديث الصحيحة.

[205] **قلت**: هو سفيان الثوري المحدّث الفقيه: "...[الوفاة: ١٦١ - ١٧٠ هـ]... قال يوسف بن أسباط: خلف سفيان مائتي دينار كانت مع رجل يتبضع بها. وقيل: جاءه رجل فقال: يا أبا عبد الله، تمسك الدنانير؟! وكان في يد سفيان خمسون دينارا، فقال: لَوْلاهَا لَتَمَنْدَلَ بِنَا هَؤُلاءِ الْمُلُوكُ. وقال أبو نعيم: قال الثوري: لولا بُضَيْعَتُنَا تلاعب بنا هؤلاء". ينظر "تاريخ الإسلام"، للحافظ الذهبي، ج٤ ص٣٨٣-٣٩٢، دار الغرب الإسلامي، ط١ سنة ٢٠٠٣م.

خاتمة:[٢٠٦]

هذه جملة من عقائد الإسلام وتعاليمه القيمة مؤيدة بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والمنصف يقيم الوزن بالقسط، ويقيس بها عقائد وتعاليم بعض الملل الأخرى ثمّ يحكم بالعدل بينهما، فتكون الغاية التي ينتهي إليها مطمئن القلب: أن لا خطر يهدّد أحدا من النّاس، ولا مصلحة من المصالح العامّة والخاصّة، أن تبقى الحكومة الإسلامية على صبغتها الحقيقية، آخذة بزمام السلطتين الدينية والمدنية بل الخير كل الخير أن تبقى على جمعها الحميد، وقياسها على بعض الحكومات المسيحية التي فرّقت بين السلطتين، قياس ليس له من الحقّ جامع بل الفارق بيّن كفلق الصبح. وحسبنا الله ونعم الوكيل وهو يقول الحقّ ويهدي السبيل.



[٢٠٦] **قلت:** هذه إضافة غير موجودة في الأصل.

علماء الزّيتونة والدّولة الإسلاميّة

ياسين بن علي

مقدّمة

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد، أثارت الصّحوة الإسلاميّة في تونس بعد ثورة ١٤ جانفي ٢٠١١م، جملة من القضايا كانت من قبل معدودة ضمن المحرّمات، ومنها: مسألة الدّولة الإسلامية، وفصل الدّين عن الدّولة، وتطبيق الشّريعة. وإذا نظرنا إلى الرأي العام المسيطر على الشّارع التونسي، وجدنا ميلا لدى أغلب النّاس إلى تحكيم الشّريعة باعتبار الإسلام منهج حياة يشمل من الأحكام ما يكفي لمعالجة مسائل الاقتصاد والاجتماع والسياسة والحكم وغير ذلك. فأغلب النّاس ينظرون إلى الإسلام كدين ودولة، وعقيدة ينبثق عنها نظام. ولمقاومة هذا الصحوة الإسلامية، انبرى جمع من الناس في تفنيد هذه الرؤية المسيّسة للإسلام بزعمهم أنّ الدّعوة إلى دولة إسلامية تحكّم الشّرع دعوة دخيلة على المجتمع التونسي، وأنها نتاج حركة أصولية متطرّفة تخالف عاداتنا وتقاليدنا، وتضادد خصوصيات تونس الوسطية المعتدلة التي عبّرت عنها الزّيتونة من خلال أعلامها وشيوخها دعاة الإصلاح والتنوير. والمعنى، أنّ الزّيتونة عند هؤلاء تمثّل تيار الإسلام الوسطي المعتدل الذي لم يسيّس الإسلام، ولم يتحدّث عن خلافة، ولم يتطرّق أبدا إلى مسألة إقامة دولة إسلامية تطبّق شرع الله. هذا زعمهم، وسنثبت هنا بطلانه من خلال أقوال علماء الزيتونة في اللائكية (العلمانية)، ووجوب تطبيق الشّريعة، وإقامة دولة إسلامية.

علماء الزّيتونة والسياسة

تعريف السياسة:

جاء في لسان العرب لابن منظور: "سَاس الأَمرَ سِياسةً قام به... ويقال سُوِّسَ فلانٌ أَمرَ بني فلان أَي كُلِّف سِياستهم... وفلان مُجرّب قد ساسَ وسِيسَ عليه أَي أَمَرَ وأُمِرَ عليه، وفي الحديث كان بنو إِسرائيل يَسُوسُهم أنبياؤهم أَي تتولى أُمورَهم كما يفعل الأُمَراء والوُلاة بالرَّعِيَّة، والسِّياسةُ القيامُ على الشيء بما يُصْلِحه. والسياسةُ فعل السائس يقال: هو يَسُوسُ الدوابَّ إِذا قام عليها وراضَها...".

وفي تاج العروس للزبيدي: "ومن المجَازِ: سُسْتُ الرَّعِيَّةَ سِيَاسَةً بالكَسْرِ: أَمَرْتُهَا ونَهَيْتُهَا. وساسَ الأَمْرَ سِيَاسَةً: قامَ به... والسِّيَاسَةُ: القِيامُ على الشْيءِ بما يُصْلِحُه".

وفي المفردات للراغب الأصفهاني: "ويسمى كل سائس لنفسه أو لغيره راعيا وروي: (كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)".

فكلمة "السياسة" إذن كلمة عربية فصيحة، وهي تطلق في الأصل على رعاية الدّابة وترويضها، ثم استعملت مجازا في رعاية أمور الناس، وتدبير شؤونهم.

ومن شواهد استعمال اللفظ على الحقيقة أي على رعاية الدّابة ما أخرج مسلم في صحيحه عن ابن أبي مليكة أن أسماء (بنت أبي بكر) قالت: "كُنْتُ أَخْدُمُ الزُّبَيْرَ خِدْمَةَ الْبَيْتِ، وَكَانَ لَهُ فَرَسٌ، وَكُنْتُ أَسُوسُهُ، فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخِدْمَةِ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ سِيَاسَةِ الْفَرَسِ، كُنْتُ أَحْتَشُّ لَهُ وَأَقُومُ عَلَيْهِ وَأَسُوسُهُ، قَالَ: ثُمَّ إِنَّهَا

أَصَابَتْ خَادِمًا، «جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ سَبْيٌ فَأَعْطَاهَا خَادِمًا»، قَالَتْ: كَفَتْنِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فَأَلْقَتْ عَنِّي مَؤنَتَهُ...".

ومن شواهد استعمال اللفظ على سبيل المجاز أي بمعنى تولي أمر النّاس ورعاية شؤونهم ما أخرج البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ**» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «**فُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ، أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ**». وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن المستظلّ بن حصين قال: خطبنا عمر بن الخطاب فقال: "قَدْ عَلِمْتُ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ مَتَى تَهْلِكُ الْعَرَبُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: مَتَى يَهْلِكُونَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: حِينَ يَسُوسُ أَمَرَهُمْ مَنْ لَمْ يُعَالِجْ أَمْرَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يَصْحَبِ الرَّسُولَ ﷺ".

الدّين والسياسة:

لا يعرف الإسلام الفصل بين الدّين والسياسة، فهو عقيدة ونظام يرعى شؤون الدنيا والآخرة على حدّ سواء. ولا يعرف الإسلام القسمة الغربية الطبقية التي تجعل للدنيا طبقة تسمّيهم رجال السياسة (أو رجال الدولة) وتجعل للآخرة طبقة تسمّيهم رجال الدّين. فهذا المفهوم من المفاهيم الغريبة عن ثقافتنا وحضارتنا.

وقد بيّن خير الدّين التونسي رحمه الله تعالى (١٨١٠ – ١٨٩٠م) مدى الحاجة إلى اشتغال العلماء بالسياسة فقال: "هذا وإنّ الأمة الإسلامية لما كانت مقيّدة في أفعالها الدينية والدنيوية بالشرع السماوي، والحدود الإلهية الواردة على الميزان الأعدل، المتكفّلة بمصالح الدارين، وكانت ثمّة مصالح تمسّ الحاجة إليها، بل

تتنزل منزلة الضرورة يحصل بها استقامة أمورهم وانتظام شؤونهم، لا يشهد لها من الشرع أصل خاص كما لا يشهد بردها، بل أصول الشريعة تقتضيها إجمالا وتلاحظها بعين الاعتبار، فالجري على مقتضيات مصالح الأمة والعمل بها حتى تحسن أحوالها، ويحرزوا قصب السبق في مضمار التقدّم، متوقف على الاجتماع وانتظام طائفة من الأمة ملتئمة من حملة الشريعة ورجال عارفين بالسياسات ومصالح الأمة متبصرين في الأحوال الداخلية والخارجية ومناشئ الضرر والنفع، يتعاون مجموع هؤلاء على نفع الأمة بجلب مصالحها ودرء مفاسدها... فرجال السياسة يدركون المصالح ومناشئ الضرر، والعلماء يطبقون العمل بمقتضاها على أصول الشريعة. وأنت إذا أحطت خبرا بما قررناه، علمت أنّ مخالطة العلماء لرجال السياسة بقصد التعاضد على المقصد المذكور، من أهم الواجبات شرعا؛ لعموم المصلحة... فالعالم إذا اختار العزلة والبعد عن أرباب السياسة فقد سدّ عن نفسه أبواب معرفة الأحوال المشار إليها، وفتح أبواب الجور للولاة... وحيث كانت إدارة المصالح السياسية مما لا يتيسر لغالب الولاة إجراؤها على الأصول الشرعية؛ لأسباب شتى يطول شرحها، وتقدمت الأدلة على ما يترتب على إبقاء تصرفاتهم بلا قيد من المضار الفادحة، رأينا أن العلماء الهداة جديرون بالتبصر في سياسة أوطانهم، واعتبار الخلل الواقع في أحوالها الداخلية والخارجية، وإعانة أرباب السياسة بترتيب تنظيمات منسوجة على منوال الشريعة...".[٢٠٧]

فهذا خير الدّين الذي يعدّ عند دعاة الحداثة من أعظم المصلحين يعتبر مخالطة العلماء للسياسة ضرورة يقتضيها التّعاضد على نفع الأمة ورعاية مصالحها.

---

[٢٠٧] في كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، ص٦١-٦٣ دار الكتاب المصري- القاهرة، ط١ سنة ٢٠١٢م.

وفي تاريخ تونس على وجه الخصوص، شواهد كثيرة تدحض مقولة انعزال العلماء عن السياسة؛ إذ كانوا ساسة فقهاء وفقهاء ساسة. ومثال ذلك: نجد في ترجمة الشيخ العلامة صالح بن حسين الكوّاش رحمه الله تعالى (ت١٨٠٣م) ما يدلّ على اهتمام علماء الزيتونة بالسياسة ودقّة فهمهم لمعناها. "قال له الأمير علي باي مرة: يا أيها الشيخ، إنك جمعت من العلم والدّين ما تفرق في غيرك، ولكنك لا تحسن السياسة. فقال: أنا أعلم الناس بالسياسة، ولكنك تريد أن تخالف الشرع وأجاريك على ذلك، فإذا لم أجارك قلت إني لا أحسن السياسة".[٢٠٨]

ونجد أيضا في كتب التراجم مشاركة جمع من الفقهاء والعلماء من أساتذة الزيتونة في أعمال سياسية دبلوماسية كالسفارة، ومنهم الشيخ إبراهيم الرياحي (ت١٨٥٠م)[٢٠٩] والشيخ سالم بوحاجب (ت١٩٢٤م) والشيخ صالح الشريف (ت١٩٢٠م)[٢١٠] بل من العلماء من تولى منصب الوزارة وهو من أعلى الرتب الحكومية والسياسية كالشيخ مُحَمَّد العزيز بوعتور (ت١٩٠٧م) والشيخ يوسف جعيّط (ت١٩١٥م).

---

[٢٠٨] المجلة الزيتونية، م١ ج٨ ص٤٠٢

[٢٠٩] وصفه مُحَمَّد محفوظ في تراجم المؤلفين التونسيين ج٢ ص٣٨٧ بقوله: "العلامة الفقيه، الأديب الشاعر، الصوفي، الرحالة، السياسي".

[٢١٠] كان تعلقّه رحمه الله - كما قال الشيخ الفاضل ابن عاشور- شديدا بحياة الجامعة الإسلامية وأحكام الارتباط بالخلافة العثمانية. فارتحل إلى المشرق وقصد دار الخلافة، وطاف في كثير من البلدان، وقام بأعمال سياسية عظيمة، بتكليف من الدولة وبغير تكليف، من أجل نصرة الخلافة العثمانية والدفاع عنها. ينظر ترجمته في: المجلة الزيتونية، م٨ ج٢ ص٧٤-٧٨ لسنة ١٩٥٢م.

وقد عدّ مُحَمَّد رشيد رضا مشاركة علماء الزيتونة في السياسة مفخرة من المفاخر التي حقّ للزيتونة أن تتباهى بها، فقال: "(وزراء تونس من العلماء): ذكرنا بهذا ما رأيناه في الجرائد التونسية الأخيرة من خبر وفاة الوزير الأكبر وجعل وزير القلم والاستشارة خلفا له، وجعل رئيس محكمتي الاستئناف من قبل خلفا لهذا. فالوزير المتوفى كان نابغا في العلوم العربية والدينية؛ إذ تلقاها في جامع الزيتونة حتى قيل: إنه يعد من طبقة أهل الترجيح في الفقه، وكذلك وزير القلم الجديد وهو الشيخ يوسف جعيّط فهو من أشهر المتخرجين في ذلك الجامع، وقد درس فيه ثم اشتغل بالسياسة، وتقلب في المناصب حتى صار اليوم وزير القلم والاستشارة، فهذان الوزيران قد دخلا باب السياسة، وهما شيخان زيتونيان بكل معنى الكلمة كما يقول الغربيون، حتى ارتقيا إلى منصة الوزارة. فهل يخطر في بال أحد من مدرسي الأزهر، أن يستعد لمثل ذلك حتى يكون أهلا للوزارة، أو لما دونها من أعمال الحكومة؟ كلّا، إنّ أحدا منهم لا يفكر في مثل هذا الاستعداد، ولو فعله أحد منهم لكان خيرا لهم، وأشدّ تثبيتا في العلم والدين...".[٢١١]

نعم، حدثت في تاريخنا حادثة ذكرها جمع من مؤرخي تونس تفيد امتناع بعض العلماء عن إبداء رأي في مسألة سياسية، وهي قانون عهد الأمان؛ إذ ذكر ابن أبي الضياف (ت١٨٧٤م) في "الإتحاف" أنّهم تعلّلوا بأنّ المسألة سياسية وليست شرعيّة.

ففي سبتمبر ١٨٥٧م أعلن الباي مُحَمَّد بن حسين بن محمود (ت١٨٥٩م) قانون عهد الأمان المبني على إحدى عشرة قاعدة منح من خلالها جميع سكان البلاد على اختلاف أديانهم ومذاهبهم الأمان في أبدانهم وأموالهم وأعراضهم، ووقع

---

[٢١١] عن مجلة "المنار"، م١٠ عدد مارس ١٩٠٧م.

التنصيص فيه على حقّ التديّن دون إكراه، والمساواة في الحقوق العامّة وغير ذلك. وسبب صدور القانون قضية مقتل اليهودي المسمّى "باطو" الذي كان يخدم على كرطون [كريطة] للقائد نسيم رئيس اليهود لأنّه شتم مسلما وسبّ دينه. فقتله الباي تنفيذا لحكم المجلس الشرعي الذي أفتى بقتله بلا استتابة، حسب المذهب المالكي وبخلاف المذهب الحنفي، وقتل اليهودي بالسيف رغم تدخل القنصلية الفرنسية في القضية. فقام اليهود في باريس بأعمال لتأليب الرأي العام الأوروبي على تونس، واستغلت فرنسا وانجلترا الفرصة، فتدخّلوا في سياسة البلد وهدّدوا الباي باستعمال القوّة، وضغطوا لاستصدار قوانين تجاري قوانينهم وتمنع تكرّر الحادثة.[٢١٢] وقد شكّل فيما بعد مجلس من الوزراء والعلماء لشرح قانون عهد الأمان وتفسير قواعده. وكان من ضمنهم أكبر علماء القطر التونسي وهم: شيخ الإسلام مُحَمَّد بيرم الرابع، والشيخ مُحَمَّد ابن الخوجة المفتي الحنفي، والشيخ أحمد بن حسين رئيس الفتوى في المذهب المالكي، والشيخ مُحَمَّد البنا المفتي المالكي، فحضروا المجلس أوّلا ثم امتنعوا.[٢١٣] فلامهم ابن أبي الضياف على ذلك قائلا: "وكان الظنّ بهم تقديم هذه الطاعة المتعدية على غيرها من الطاعات القاصرة. وتعلّلوا بأنّ منصبهم الشرعي لا يناسبه مباشرة الأمور السياسية، إلى غير ذلك من المعاذير التي لو لم نرها بقلمهم ما نقلتها. وقبل هذا الباي عذرهم، وأراحهم من تعب الحضور، ولسان حال المسلمين بهذه الإيالة

---

[٢١٢] ينظر: "خلاصة تاريخ تونس" لحسن حسني عبد الوهاب، ص١٧١-١٧٢ دار الكتب العربية الشرقية-تونس ط٣ سنة ١٣٧٣هـ. و"صفوة الاعتبار" لمحمد بيرم الخامس، ج٢ ص١٠-١٤ دار صادر-بيروت. و"إتحاف أهل الزمان" لأحمد بن أبي الضياف، ج٤ ص٢٣٣-٢٤٥، منشورات زخارف-تونس، ط١ سنة ٢٠١٦م.

[٢١٣] ينظر: "صفوة الاعتبار" لمحمد بيرم الخامس، ج٢ ص١٤

المسكينة يقول: (مما يجب اعتقاده أنّ الله الذي دينه النّصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم، ومن أوامره الواجبة على عباده تغيير المنكر ولو بالقلب، ومن شريعته السمحاء ارتكاب أخفّ الضررين عند العجز عن السلامة منهما، إلى غير ذلك من تيسير هذه الشريعة الصالحة لكل زمان، يسألهم عن ذلك يوم تبلى السرائر، ثم إنّ ربّك من بعدها لغفور رحيم). وكيف يروج تعلّلهم وهم الأعلام السابقون في ميادين العلوم المعقولة".[٢١٤]

والحقيقة، أنّ امتناع العلماء لم يكن من باب فصل السياسة وفق مفهومها الإسلامي عن الدّين والشّرع، إنما من باب فصل السياسة المبنية على الهوى والعقل عن الشّرع. وهو ما وضّحه وأكّده الشيخ مُحَمَّد بيرم الخامس في رواية أخرى للحادثة مفسّرا امتناع العلماء (ومنهم والده) واستقالتهم من مجلس شرح قواعد عهد الأمان بقوله: "متعلّلين بأنّ الذي بدا لهم من مغزى الجماعة هو الميل البحت للسياسة الساذجة من غير التفات إلى محاذاة الشّرع بل وربما عارض ما يصادم القواطع، وحيث كان عمل المجلس على ما يستقرّ عليه رأي الغالب لم يأمنوا أن يسند إلى المجلس ما يخالف الشّرع ويحمل ذلك على عاتقهم".[٢١٥] فامتناعهم رحمهم الله عن المشاركة في تفسير قانون عهد الأمان وتبريره بمبرّرات شرعيّة - رغم اشتماله على بعض القواعد التي يقرّها الشّرع الإسلامي- هو في ذاته سياسة؛ لأنّهم كانوا واعين على ظروف وملابسات إصدار القانون الذي صيغ بضغط أوروبي ليوافق قوانين أوروبا ويجاريها، وليقنّن قوانين مخالفة للإسلام ومناقضة لشريعته وأحكامه.

---

[٢١٤] "إتحاف أهل الزمان"، ج٤ ص٢٤٨

[٢١٥] "صفوة الاعتبار"، ج٢ ص١٤

ولا يفوتنا في هذا المقام التذكير ببعض مشايخ الزيتونة ممن مارسوا السياسة، وتجسّموا صعابها وكابدوا متاعبها، مع اختلاف مناهجهم، ومنهم – على سبيل الذكر لا الحصر –:

– الشيخ مُحَمَّد الصادق بن مُحَمَّد الطاهر بن محمود ابن الشيخ أحمد النيفر رحمه الله (ت١٩٣٨م) الذي ترجم له مُحَمَّد محفوظ في تراجمه بقوله: "المحدّث، الفقيه، المشارك في علوم، السياسي الخطيب... كان إماما وخطيبا بجامع باب بحر (المعروف بجامع الزرارعية وهو جامع الدعي الحفصي ابن أبي عمارة) وكثيرا ما يتعرّض للسياسة والاقتصاد ويسوق المواعظ المؤثرة فيبكي الحاضرين ويبكي... وعندما تأسّس الحزب الحرّ الدستوري عام ١٩١٨/١٣٣٧ انتسب إليه... وكان عضوا باللجنة التنفيذية". ونتيجة لعمله السياسي المناهض للاستعمار، عزل عن القضاء والتدريس، فلازم بيته منعزلا عن الحياة العامّة. وقد حاول شيخ الإسلام الحنفي أحمد بيرم إرجاعه إلى وظيفة التدريس في جامع الزيتونة، فجاء "الجواب النهائي، وهو أنّ الشيخ دستوري، وله أفكار سياسية، وعليه فلا يمكن إرجاعه إلى التدريس. ومن كل هذا يتبيّن لنا أنّ المترجم كان وطنيا صادقا، وسياسيا محنكا، وذا مواهب خصبة عاملا في ميدان السياسة والعلم والقضاء".[٢١٦]

– والشيخ إدريس الشريف رحمه الله (ت١٩٣٤م) الفقيه الشاعر، مفتي بنزرت. "كانت له مواقف سياسية وقفها في مناسبات عديدة كونت له شهرة واسعة وذكرا جميلا، ومن أشهرها وأعظمها فتواه في عام ١٩٣٢ في كفر المتجنّس وإنه تبعا لذلك لا يدفن في مقابر المسلمين... ".[٢١٧]

---

[٢١٦] ينظر "تراجم المؤلفين التونسيين"، ج٥ ص٧٩-٨٢

[٢١٧] السابق، ج٣ ص١٨١

– والشيخ مُحَّد بن مُحَّد شاكر الصفاقسي رحمه الله (ت١٩٦٣م) الفقيه الأديب الشاعر الصوفي. "كان له حسّ وطني صادق يكره الاستعمار وسياسته الملتوية ووعوده الكاذبة الجوفاء، فكوّن مع بعض معاصريه كالسيد أحمد المهيري صاحب جريدة "العصر الجديد"، والشيخ الطاهر طريفة جمعية سياسية سرية بعد انقضاء الحرب العالمية الأولى، وإعلان الهدنة، وكانت هذه الجمعية تعقد اجتماعاتها بدار الشيخ الطاهر طريفة قرب سيدي سعادة...".[٢١٨]

– والشيخ مُحَّد الصادق بسيّس رحمه الله (ت١٩٧٨م) الكاتب الأديب المفكّر. "انتسب إلى الحزب الحرّ الدستوري الجديد في مطلع شبابه وعرف بنشاطه في خدمته وخطبه في اجتماعاته فألقي القبض عليه بعد حوادث ٩ أفريل ١٩٣٨ واودع السجن. وكان معروفا بالدفاع المتحمّس عن قضية فلسطين منذ شبابه الباكر، كاتبا وخطيبا حتى عرف بالشيخ الفلسطيني... وهو ذو نشاط دائب متواصل، فقد كتب في الصحف التونسية منذ سنة ١٩٣٠ في الشؤون الاجتماعية والثقافية... وكتب في القضايا الإسلامية وخاض معارك قلمية مع المنحرفين عن المنهج الإسلامي...".[٢١٩]

– والشيخ مُحَّد الصالح النيفر رحمه الله (ت١٩٩٣م)، وهو "فقيه، داعية، من علماء الصحوة الإسلامية"، ويعدّ الأب الروحي للتيّار السياسي الإسلامي في تونس. ناضل ضدّ الاستعمار الفرنسي، وكافح القمع العلماني البورقيبي، وكان العضو المؤسّس لجمعيّة "الشبّان المسلمين" التي كانت موجهة لتأطير الشباب وتوجيه مساره في نضاله ضدّ الاستعمار الفرنسي بكلّ أبعاده الثقافية والحضارية

---

[٢١٨] السابق، ج٣ ص١٣٨

[٢١٩] السابق، ج١ ص٩٨-٩٩

والسياسية، و"كان يواكب تطورات الساحة الفكرية والسياسية ويناقش معظم القضايا المطروحة".[٢٢٠]

– والشيخ مُحَمَّد الفاضل ابن عاشور رحمه الله (ت١٩٧٠م) الذي قدّمه مُحَمَّد محفوظ في تراجمه بقوله: "أحد الأئمة الأعلام في تاريخ تونس المعاصر ومن أعلام الفكر الإسلامي الحديث، الموسوعي الثقافة، والخطيب اللامع، والسياسي المحنّك".[٢٢١] فهذا الشيخ الزيتوني، كان يحمل رؤية سياسية تقوم على "وجوب إحياء الخلافة من جديد على مراحل".[٢٢٢]وقد خاض ميدان السياسة عبر العمل النقابي، وعبر الانخراط في الحزب القوي الذي كان في زمنه، وهو الحزب الحرّ الدستوري الجديد، محاولا تقويم اعوجاجه وتصحيح مساره بإعادة ربطه بالإسلام المعبّر عن ثقافة البلد وحضارته، ولكنّه خسر الصراع؛ ففصل من الحزب، واتّهم مع والده الشيخ الطاهر بالخيانة وخدمة الاستعمار؛ "الأمر الذي دفع الشيخ مُحَمَّد الفاضل وجماعة من علماء الزيتونة لليأس من صلاحية الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل، كإطار للعمل السياسي الوطني، وإلى التفكير جدّيا والعمل سريا في عام ١٩٤٨ قصد إيجاد تنظيم آخر، يستجيب لخصوصياتهم الفكرية العربية الإسلامية، ومبادئهم التي تعتبر أنّ السياسة أخلاق أو لا تكون، وأنّ شرف الغاية من شرف الوسيلة. وقد كشفت مصالح الأمن

---

[٢٢٠] ينظر كتاب: "من رواد الصحوة الإسلامية في تونس والجزائر ج١: الشيخ مُحَمَّد الصالح النيفر مسيرة نضال"، لأروى النيفر، ففيه مسيرته السياسية النضالية. وينظر: "تتمة الأعلام للزركلي"، لمحمد خير رمضان يوسف، ج٢ص١٧٢ دار ابن حزم- بيروت، ط٢ سنة ٢٠٠٢م. وينظر أيضا: "المعارضة التونسية".

[٢٢١] "تراجم المؤلفين التونسيين"، ج٣ ص٣١٠

[٢٢٢] ينظر: "ذكريات طالب زيتوني"، ص١٦٠

الاستعمارية أمر هذا التنظيم، وأشارت الى مُحَمّد الشاذلي بن القاضي، صديق الشيخ مُحَمّد الفاضل، باعتباره أحد مؤسّسيه، ولم يتوصل الى اليوم أحد الى كشف أسماء بقية أعضائه، لكنّ الأستاذ حسن المناعي أفاد أنّه وقف على مسودّات الوثيقة الجامعة للقانون الأساسي لذلك التنظيم بخطّ الشيخ مُحَمّد الفاضل نفسه. ونحن نلاحظ من خلال تأملنا في الوثيقة المعنية أنّها تضمّنت النّواحي القانونية للجانب التنظيمي لجمعية سريّة أطلق عليها اسم "الاتحاد الدستوري الإسلامي"[٢٢٣]، وكذلك الجانب الدستوري لمشروع دولة إسلامية كان مؤسسو الجمعية المذكورة يحلمون بتحقيقه في تونس، ليكون بديلا معاصرا قادرا على أن يعمّ البلاد الإسلامية كلّها، ابتداء بالأقطار المغاربية، وصولا إلى قيام الجامعة الإسلامية التي تعمّ العالم الاسلامي كلّه". [٢٢٤]

هذا تاريخنا يشهد بأنّ علماء الزيتونة كانوا ساسة يهتمون بأمر المسلمين ويرعون شؤونهم ويدافعون عن قضايا الإسلام السياسية، فكيف تغيّر الحال وأصبح اشتغال العلماء بالسياسة من بدع الزمان كما يروّج له دعاة اللائكية. فأين هم من تاريخ أمّتهم بل أين هم من تاريخ وطنهم؟ إنّ هؤلاء الدّعاة إلى ثقافة غريبة

---

[٢٢٣] وهذا يعني أنّ الشيخ الفاضل ابن عاشور أدرك أهمية تأسيس حزب إسلامي، ولعلّه يكون أوّل من أسّس حزبا في تونس يقوم على رؤية إسلامية غايته قيام دولة إسلامية. وينظر: "الشيخ مُحَمّد الفاضل ابن عاشور: مسيرته العلمية والإصلاحية"، للدكتور حسن المناعي، مركز النشر الجامعي، منوبة ٢٠١٠م، ففيه تفاصيل مهمّة وقيّمة.

[٢٢٤] عن مقال: "الشيخ مُحَمّد الفاضل بن عاشور والحركة الوطنية من ١٩٤٣ إلى ١٩٥٣"، ج٢ "الشيخ مُحَمّد الفاضل بن عاشور في ذروة نشاطه السياسي"، لعلي الزيدي. نشره موقع: www.turess.com/echaab/٩٨١٩

عنّا، وعن ديننا، وتاريخنا، وحضارتنا، وهوّيتنا، هم "ضحايا المدنية الحمقاء" الذّين خاطبهم الشاعر الزيتوني الطاهر القصّار رحمه الله (ت١٩٨٨م)[٢٢٥] بقوله:

يا من سلا بالغرب حبّ بلاده	وسلا ببنت الغرب خير بناتها
يا من تطلب في الرّغام مراده	واستقسم الآساد في أقواتها
لم تجن إلا الشّوك من غاب المنى	وتركت ما قد لذّ من ثمراتها
تملي الجهالة أمرها فتطيعه	وتتيه عجبا من هتاف دعاتها
المعجبين بكل ألكن عاجز	عن منطق الفصحى وعن نغماتها
الضّاربين أكفهم طربا بمن	لا يعرف الإعراب في كلماتها
الموقنين بدين كلّ منافق	ساء الشّريعة وازدرى حرماتها
فالله خصمك ما بقيت مذبذبا	والله للخضّراء في نكباتها

[٢٢٥] الطاهر القصّار: "شاعر متمكّن، درس في رحاب جامع الزيتونة بتونس، وباشر التدريس هناك، وكان أحد أعضاء المجلة الزيتونية البارزين... وكان متمسّكا بأصول اللغة العربية، مدافعا عنها بشعره ولسانه... وقد عكس في شعره تطلعات الأمّة وتوقعها إلى غد أفضل". عن "تتمة الأعلام للزركلي"، ج١ ص٢٥٦

اتفاق علماء الإسلام ومنهم علماء الزّيتونة على وجوب أنّ تكون مرجعية الدّستور الكتاب والسنة

– نشرت المجلّة الزيتونية محضرا هاما عنوانه: "اجتماع كبار علماء الإسلام في مكة لتقرير ما يلزم اتخاذه لإصلاح الشعوب الإسلامية"، ومما جاء فيه: "قصد صباح يوم ٢ ذي الحجة الحرام عام ١٣٧٣ أصحاب الفضيلة والسماحة الشيخ مُحَمَّد العزيز جعيّط شيخ الإسلام المالكي بتونس، والشيخ حسنين مُحَمَّد مخلوف مفتي الديار المصرية السابق وعضو جماعة كبار العلماء، والشيخ مُحَمَّد الشاذلي ابن القاضي الأستاذ بجامع الزيتونة إلى دار صاحب السماحة الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ المفتي الأكبر للمملكة العربية السعودية لزيارته وتوثيق عرى المودّة... ومما اتّفقت عليه الكلمة في هذا الاجتماع أنّ الأساس الأوّل الذي يجب أن يكون دستور الحكومات الإسلامية عامّة ومرجعها في مختلف الشؤون هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فبهما وحدهما النجاة من الشرور والفوز بالخير، وفيهما ما يكفل سعادة الفرد والأمة. ففيهما أصول الحكم العادل لمن شاء أن يستقيم، وقواعد السياسة الراشدة والمعاملات المالية السليمة من جراثيم الربا الفتاكة والفساد الذريع. وفيهما أسس الفضائل الاجتماعية وحقوق الفرد والجامعة والواجبات على كل منهما. وعلى الجملة فكفالة شريعة الإسلام القائمة على هذين الأصلين سعادة الفرد والمجتمع في كل عهد وزمان مما لا يحتاج إلى برهان".[٢٢٦]

[٢٢٦] م٩ ج٢ ص٨٣ لسنة ١٩٥٥م.

– وجاء في المجلة الزيتونية لائحة سياسية ذكر فيها ما يلي: "إن المؤتمر القومي الزيتوني الثالث المنعقد بالحي الزيتوني في ربيع الأول أيام ١٧/١٦/١٥ وفي ٣/٢/١ نوفمبر ١٣٧٥-١٩٥٥ يمجّد كفاح الشعب التونسي، ويفخر بتضحيات أبنائه في سبيل الوطن، ويترحّم بخشوع على الذين سقطوا في الميدان وهم يشقون الطريق من أجل سيادة الشعب واستقلاله، ويطالب بأن يكون الدستور المستقبل للبلاد إسلاميا لدولة إسلامية".[٢٢٧]

---

[٢٢٧] م٩ج٨ ص٥١٦ لسنة ١٩٥٥م.

رأي علماء الزّيتونة في اللائكية والدّولة الإسلامية وتطبيق الشّريعة

- **رأي الشيخ إسماعيل الصفايحي (ت١٩١٨)**[٢٢٨]

– قال رحمه الله في كتاب "إيقاظ الإخوان لدسائس الأعداء وما يقتضيه حال الزمان": "الملك الذي لا يتمّ الاجتماع بدونه هو الذي له حامية تنقاد له بسببها سائر الناس بالسياسة والقوة وبجلب الأموال ويبعث البعوث ويحمي الثغور، ولا تكون فوق يده يد قاهرة... ثم ذلك الانقياد إما أن يكون لهوى وشهوة وهو ملك الغلب والقهر، وقلّما يستقيم؛ إذ الهوى لا ينضبط، فتصدر عنه أحكام متخالفة يثقل على الأمة تحملها... وإما أن يكون الانقياد لقوانين سياسية معروضة يسلمها الكافة وينقادون إل أحكامها [القوانين الوضعية] وهو الملك السياسي الذي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب

---

[٢٢٨] إسماعيل بن مُحَّد حمدة بن حسن ابن الحاج إسماعيل بن مُحَّد القائمي البوسني الصفايحي رحمه الله تعالى. ولد سنة ١٨٥٣م، وانخرط سنة ١٨٦٨م "في سلك تلامذة جامع الزيتونة، وأهم مشايخه الذين لازمهم حتى انتفع بهم شيخ الجماعة سالم بوحاجب، والشاذلي بن القاضي، ومُحَّد بيرم، ومصطفى رضوان وغيرهم". "أحرز على شهادة التطويع سنة ١٨٧٩م فبدأ بالتدريس في جامع الزيتونة متطوعا مستمرا على الحضور بدروس شيوخه إلى أن أتمّ قراءة الكتب التي شرع في دراستها عليهم... ثمّ اجتاز بنجاح مناظرة التدريس من الطبقة الثانية بجامع الزيتونة... وظّفته الحكومة التركية وظائف علمية لما رأت له من المقدرة النادرة في البيان فعيّن مدرسا بمدرسة الخطباء... وتعيّن مع ذلك مدرسا للحديث الشريف بجامع أم السلطان بالأستانة... مات في ربيع الأول عام ١٣٣٧ بعد هدنة الحرب العالمية الأولى بقليل". ينظر: "تراجم المؤلفين التونسيين" لمحمد محفوظ، ج٣ ص٢٣٤-٢٣٥.

المصالح الدنيوية ودفع المضار، ولا شكّ أنّ نظر العقل في ذلك مستنده التجارب والعادات لا البراهين، ولذا قد يقع فيه الخطأ، مع ما يلزمه من وجود الأحزاب المتخالفة تارة للتحاسد وأخرى للاتهام برعاية الغرض الشخصي لواضعي القانون وغير ذلك فيوجب تفرقة بين الأمة لا محالة... وإما أن يكون الانقياد إلى أحكام الشريعة المنزلة. وهذا الملك [أي الحكم] هو الخلافة، وهو حمل الكافة ممن يعتقد أن الدنيا طريق للآخرة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الدنيوية، ومع كون أحكامها لا تخالف مقتضى العقول السليمة لا يقع مع العمل بها أحزاب ولا شقاق وافتراق كلمة، فإنّ تلك الأحكام مع صلوحيتها بمجتمعهم مرضية عند جميعهم، ومن تمسك بها سلم من إضاعة الوقت في التجارب يسرع إلى طريق الإصلاح فلم تبق محتاجة إلا لمن يجريها بحقّ بينهم وهو الخليفة ونوابه مع القاضي وغيره".[٢٢٩]

- وقال رحمه الله: "جمهور المسلمين على وجوب نصبه [أي الخليفة]، وأنها [أي الخلافة أو الإمامة] من مسائل الفروع لا من مسائل الاعتقاد [خلافا للشيعة]؛ بمعنى أنها لا يجب اعتقادها كالإيمان بالله ورسالة الرسول وما جاء به... ثم إنّ "الوجوب سمعي [أي شرعي] لا عقلي عرف في الشرع بإجماع الصحابة ﵃ فإنهم عند وفاته عليه السلام بادروا إلى بيعة أبي بكر الصديق ﵁ وتسليم النظر إليه في أمورهم وتابعهم من جاء بعدهم".[٢٣٠]

- وقال رحمه الله: "فأنت ترى أن هذه الجمعية [الماسونية] لما كان مقصدها أولا وبالذات إزالة الملوك، ورأت أنّ تمسكهم بالدين يقوي تلك السلطة ويعضدها،

---

[٢٢٩] ص١٠-١١

[٢٣٠] ص١٥

سعت أولا في إزالة صبغة الدين من الحكومة، وهذا المبدأ يعلم رجال الحكومات ضرره عليهم سيما الحكومات الإسلامية فضلا عن الخلافة الإسلامية المرتبطة بالدّين. ثم هذه الجمعية وإن كانت سياسية في الأصل لكنها بالنسبة إلى الإسلام الذي أحكامه شاملة لأصول السياسة وتسعى إلى إخراج الحكومات من سلطته فهي دينية بهذا الاعتبار عاملة لهدم دين الإسلام الذي أحكامه شاملة لجميع أفعال المكلفين وأنّ من آمن ببعضه وكفر ببعضه يعني من لم يعتقد لزوم إجراء أحكامه في بعض الحوادث فهو كافر...".[٢٣١]

- **رأي الشيخ مُحَمَّد العزيز جعيّط (ت١٩٧٠م)[٢٣٢]**

---

[٢٣١] ص٤٨-٤٩

[٢٣٢] مُحَمَّد العزيز ابن الوزير الشيخ يوسف جعيط، العلامة الكبير المحقّق، من أعلام تونس المعاصرين. ولد بمدينة تونس في آخر شعبان سنة ١٣٠٣/أوائل ماي ١٨٨٦. التحق بجامع الزيتونة في سنة ١٣١٨/١٩٠١ فأخذ عن كبار أعلامه المرموقين كسالم بوحاجب وعمر بن الشيخ وغيرهما. درّس بجامع الزيتونة، وتخرّج عليه طبقات عديدة من رجال التدريس والقضاء وسائر طلبة العلم، وقد اشتهر في دروسه أنه غزير العلم، واسع المعرفة متفتح الفكر، ونقلوا عنه أنه كثيرا ما يردد في دروسه: "نحن أبناء الدليل نميل حيث يميل". تولى الإمامة والخطابة بجامع الحلق، وكلف بإدارة مشيخة جامع الزيتونة وفروعه سنة ١٩٣٩، وكلف بمشيخة الإسلام وسمي شيخ الإسلام للمذهب المالكي سنة ١٩٤٥م وتولى وزارة العدل سنة ١٩٤٧م واستقال منها سنة ١٩٥٠م. وفي سنة ١٩٥٦م سمي مفتيا للجمهورية التونسية إلى أن أحيل على عدم المباشرة سنة ١٩٦٠م. توفي سنة ١٩٧٠م وترك جملة من المؤلفات منها: إرشاد الأمة ومنهاج الأيمة، والطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية، ومجالس العرفان ومواهب الرحمان. ينظر: "تراجم المؤلفين التونسيين" لمحمد محفوظ، ج٢ ص٣٧-٤١.

– نشرت المجلة الزيتونية خطبة منبرية للشيخ مُحَّد العزيز جعيّط ألقاها بجامع الحلق، ومما ورد فيها قوله رحمه الله: "فبالدّين فتح سلفنا الصالح الأمصار وتركوا خالد الآثار. وأسسوا الدول العظام في غابر الأعصار. وبمخالفة الدّين باعوا القوّة بالضّعف والعزّة بالصّغار. وصاروا أذلاء في عقر دارهم، فهيمن عليهم أهل الكفر ويولوهم أشدّ الاحتقار. ويفتنوهم في دينهم بأنواع من الخدع والمكر العظيم الأخطار. فأوهموهم أن الحرّية العظيمة الأنصار. المحبوبة إلى النفوس الكبار. لا تتحقّق إلا بانطلاق من قيود الدّين في الأقوال والأعمال والأفكار. ولقنوا النشأ هذه العقيدة المغطاة بأستار. وأطلقوا على ذلك اسم اللائكية الكثيرة الأوزار. فنشأ ما تشاهدونه في هذا الجيل من أنواع الاستهتار. والتجاهر بالفواحش الكبار، كشرب الخمر وتعاطي القمار، ومعاشرة النساء لقضاء الأوطار، من غير عقد شرعي يذود العار. فتنبهوا رحمكم الله إلى أنّ اللائكية تخالف الدّين في الإيراد والإصدار. ولا تغتروا بمن يلبّس عليكم أمر دينكم ويدّعي أنها لا تخالف الدين إذا عرضت على محك الاختبار. فإن ذلكم من زور القول وكذب الأخبار".[٢٣٣]

– ونشرت المجلة الزيتونية مقالا للشيخ بعنوان: "الإسلام دين ودولة وقومية"، ومما جاء فيه قوله رحمه الله: "الدّين الإسلامي رحب الساحة ممتد الأطراف لا ينحصر في نطاق الاعتقادات والعبادات بل يتناول بنظره ما يحتاج إليه الفرد والجماعة والدولة من النظم والقوانين. ويتعيّن على الأمة الإسلامية أن تكون نظمها على تعدد أنواعها مستمدة من دينها منضوية تحت لوائه غير خارجة عما عيّنه وأصّله... فجميع ما ثبت بالكتاب أو السنة مما يتعلق بالنظم

---

[٢٣٣] م٩ج٦ ص٣٤٣ لسنة ١٩٥٥م.

والأحكام على تعدد أنواعها لا يسوغ للمسلم بحال أن يثور عليه وينبذ طاعته بله مناهضته والسعي في تعويضه بقوانين لا تساير أصوله ولا تشايع قواعده... والدين الإسلامي وإن أوجب على الشعوب الإسلامية إقامة حكومة تحمي حماها وتذود عنها يد الاعتداء وتحفظ مصالحها وتوجهها التوجيه الحسن وتسهر عما يكفل تقدمها ورقيها في الميدان العلمي والاقتصادي والاجتماعي كما يدل عليه حديث «**مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**» [رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر]، وأوجب على الشعوب الإسلامية طاعة حكوماتها والانقياد إليها والدفاع عنها، لكنّه لم يطلق العنان للحكومة في التصرف كيف شاءت وعلى حسب هواها بل أوجب أن يكون تصرفها جاريا على الأوضاع الدينية لتتسنى طاعتها... ومما يزيد ما تقدّم إيضاحا أنّ المسلم إذا لم يبح له الخروج عن سلطان الدّين، ويعدّ امتناعه من قبول سلطة الدّين عليه بالأمر والنهي موجبا لخروجه عن حظيرة الإسلام ولفصله عن أمسّ الناس به صلة وأقواهم به رابطة من المسلمين فلا يرث مسلما ولا يرثه مسلم ولا يدفن في مقابر المسلمين وتبين منه زوجته، فكيف يقبل أن تكون الحكومة غير خاضعة لسلطان الدّين وهل الحكومة إلا مجموع الأفراد؟ وكيف يمكن أن يعتني الدّين بالعباد منفردين فيأمرهم وينهاهم ويحتم عليهم الخضوع لأوامره ونواهيه ويهمل أمورهم في شكل الدولة مع أنها أهمّ؟ وما الفرق بين حكومة لا تتقيد بأوامر الدّين ونواهيه وبين حكومة أجنبية لا تدين بالدّين الإسلامي؟...".[٢٣٤]

– ونشرت المجلة الزيتونية مقالا للشيخ بعنوان: "الشورى والإسلام"، ومما جاء فيه قوله رحمه الله مبيّنا ما يستشار فيه، وهو: "كلّ ما يرجى منه خير للصالح

---

[٢٣٤] م٩ ج١ ص١٢-١٣ لسنة ١٩٥٥م.

العام سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو قضائيا مما لم يرد فيه نص شرعي بالنفي أو الإثبات. فأما ما فصّل فيه الشارع القول فإنّه لا يصحّ تجاوزه وتعدّي حدوده، وهذا معنى قوله يستشيرون أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره. فمثل كون الدّولة الإسلامية تؤسس نظمها على مبادي الدّين الإسلامي لا يصحّ أن يكون مجالا للبحث والاستشارة، ويذكر ذلك في الدساتير الإسلامية كقاعدة كلّية يرجع إليها عند النظر في الجزئيات كما يومئ إلى ذلك ما جاء في الدستور المصري... الإسلام دين الدولة... ".[٢٣٥]

– ونشرت المجلة الزيتونية خطابا ألقاه الشيخ أمام الملك مُحَّمد الأمين الأول يوم عيد الأضحى المبارك أنكر فيه على من تحدثه نفسه إمكان قيام دستور لائكي في تونس، ومما جاء فيه قوله رحمه الله: "وبما أننا أمّة إسلامية تفخر بدينها وتعتز بانتسابها إليه. وتعتقد أن سعادتها رهينة التمسك بتعاليمه ومباديه. فإنا نعلن عن إنكارنا ومقاومتنا لإقحام اللائكية فيما عسى أن يحدث من نظم لهذا البلد الذي خلقنا من تربته وطبعنا على محبته وأخلصنا لله في خدمته. ونسجل أمام هذا الجمع الرهيب أن إهمال التنصيص في دستوره على أن حكومته إسلامية تدين بالإسلام، بله التسجيل بأنها لائكية النظام، باعث قوي على التّفرق والانقسام، وقطع حبل الوئام، ومثير لفتنة مشتعلة شديدة الاضطرام لا يعلم غايتها إلا الملك العلام، زيادة عن كونه سبّة يسم هذا البلد بطابع معرّة لا يمحوها كرّ الليالي والأيام. وما أغنى الوطن عن إثارة مثل هذه الفتن، الزّارعة للإحن الحاصدة للمحن، وفي وقت يتعيّن فيه على أبنائه ارتضاع أفاويق الوفاق،

---

[٢٣٥] م٩ج٤ ص١٩٦ لسنة ١٩٥٥م.

والاجتهاد في إعادة مجده المصاب بالمحاق. وهل من شكر نعمة الاستقلال تنكّرنا لديننا الذي هو مقوم ذاتنا، وحافظ حياتنا. فليحذر المسئولون من مغبّة الاندفاع في تيّار التقليد، ولنذكر جميعا أنّه يهون على المسلم أن تصاب نفسه ويسلم له دينه المجيد".[٢٣٦]

• رأي شيخ الإسلام الحنفي مُحَمَّد ابن الطيّب عبّاس (ت١٩٧٩م)[٢٣٧]

ترأس الشيخ مُحَمَّد عباس رحمه الله المؤتمر القومي الزيتوني الثالث المنعقد بالحي الزيتوني في ربيع الأول أيام ١٥/١٦/١٧ وفي ١/٢/٣ نوفمبر ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م. وقد ألقى الشيخ في المؤتمر خطاب الافتتاح، ومما جاء فيه قوله رحمه الله (كما نشرته المجلة الزيتونية): "أهيب بحكومتنا التونسية أن يقع الإصغاء إلى ما سيتمخض عنه المؤتمر من مقررات ولوائح، وأن تدرس بعين يقظة وقلب واع في اتجاه إسلامي صميم، فإن من أظهر مميزات الحكومة الرشيدة في نظر التّشريع الإسلامي - وأخذت به جلّ الحكومات المتحضّرة في عصرنا الحاضر- الأخذ

---

[٢٣٦] م٩ ج٤ ص٢١٩ لسنة ١٩٥٥م.

[٢٣٧] مُحَمَّد ابن الطيب عبّاس (١٩٠٠م-١٩٧٩م). "شيخ الإسلام الحنفي، العالم الجليل. ولد بتونس، ودرس بجامع الزيتونة، فتفقه في مختلف علوم الدين من فقه وأصول وتفسير وحديث كما حصل على شتى أنواع علوم اللغة العربية، وأهله علمه الجمّ إلى تولي التدريس بالجامع الأعظم بدرجة مدرس حنفي في الطبقة الأولى... وتولى الإمامة بجامع القصبة. وفي سنة ١٩٤٧ اختير ليتولى منصب شيخ الإسلام الحنفي بالمجلس الشرعي، وبقي في هذا المنصب إلى حل المجلس الشرعي، فتفرّغ لإلقاء الدروس بجامع الزيتونة إلى حين وفاته". عن: "تتمة الأعلام"، ج٢ ص١٧٧.

بمبدأ المشورة وعدم ارتجال الأمور ارتجالا بل عليها أن تنظر بعين الاعتبار إلى ما قدّم إليها من الجهات المختصة، وبذلك يتحقّق التعاون على إسعاد الأمة والبلاد. ومن أوكد الواجبات على الحكومات الإسلامية بالخصوص أن تتحرى عقيدة الأمة فيما تسنه من قوانين ونظم، لضبط أحوال الرعية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميعهم في كلّ الشؤون، فلا تصدرها إلا عن روح إسلامية، فإنّ في سماحة الإسلام وسهولة تعاليمه واتساع قواعده ما صلح، ويصلح لمسايرة الحضارات المتفاوتة في مختلف العصور".[٢٣٨]

- **رأي الشيخ مُحَمَّد الخضر حسين التونسي (ت١٩٥٨م)[٢٣٩]**

---

[٢٣٨] م٩ ج٨ ص٤٢٣-٤٢٤ لسنة ١٩٥٥م.

[٢٣٩] مُحَمَّد الخضر بن الحسين بن علي بن عمر الحسني التونسي (١٢٩٣- ١٣٧٧هـ = ١٨٧٦- ١٩٥٨م): "عالم إسلامي أديب باحث، يقول الشعر، من أعضاء المجمعين العربيين بدمشق والقاهرة، وممن تولوا مشيخة الأزهر. ولد في نفطة (من بلاد تونس) وانتقل إلى تونس مع أبيه (سنة ١٣٠٦) وتخرج بجامع الزيتونة. ودرّس فيه. وأنشأ مجلة (السعادة العظمى) سنة ١٣٢١ — ٢٣... ولما احتل الفرنسيون سورية انتقل إلى القاهرة (١٩٢٢)، وعمل مصححا في دار الكتب خمس سنوات. وتقدم لامتحان (العالمية) الأزهرية فنال شهادتها. ودرّس في الأزهر. وأنشأ جمعية الهداية الإسلامية وتولى رئاستها وتحرير مجلتها. وترأس تحرير مجلة (نور الإسلام) الأزهرية، ومجلة (لواء الإسلام) ثم كان من (هيأة كبار العلماء) وعين شيخاُ للأزهر (أواخر ١٣٧١) واستقال (٧٣) وتوفي بالقاهرة... وكان هادئ الطبع وقورا، خص قسما كبيرا من وقته لمقاومة الاستعمار، وانتخب رئيسا لجبهة الدفاع عن شمال إفريقية. في مصر. وله تآليف منها (حياة اللغة العربية – ط)... و(نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم – ط) و(نقض كتاب في الشعر الجاهلي – ط)...". عن: "الأعلام" لخير الدين الزركلي، م٦ ص١١٣-١١٤.

– قال الشيخ مُحَمَّد الخضر حسين رحمه الله في كتاب "نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم": "وقد شهد أولو العلم أنّ الإسلام قد رسم للسياسة خطة واسعة وسنّ لها نظما عامة... فصرفوا أنظارهم في دراسة تلك الخطة والتفقّه في هاتيك النظم حيث كانت سياستهم العملية موصولة بها وقائمة على أسسها، ومن المؤلفات على هذا النمط كتاب "غياث الأمم" لإمام الحرمين، وكتاب "الطرق الحكمية في السياسة الشرعية" لابن القيم، وكتاب "السياسة الشرعية لإصلاح الراعي والراعية" لابن تيمية، وكتاب "الأحكام السلطانية" للماوردي، وكتاب "الأحكام السلطانية" للقاضي أبي يعلى... آثر المسلمون أن ينظروا إلى السياسة بمرآة الشريعة فترى كثيرا من رجال الدولة إذا حركوا أقلامهم في تحرير سياسي نفخوا فيه روحا من حكمة الشريعة وكسوه حلة من حلل آدابها الوضاءة...".[٢٤٠]

– وقال رحمه الله: "الأحاديث الواردة في أغراض شتى وأسانيد مختلفة، وكلها تدور حول الإمام، فتبين مسئوليته وتأمر بالوفاء ببيعته وإطاعته وملازمته وقتل من يحاول الخروج عليه وتصف الأئمة وتفرق بين خيارهم وشرارهم، هذه الأحاديث إذا وقعت في يد مجتهد يتبصر في حكمة أمرها ونهيها ووصفها لا يتردد في أن نصب الإمام أمر حتم وشرع قائم ولا يصح أن يكون هذا الحقّ إلا من قبيل الواجب".[٢٤١]

---

[٢٤٠] ص٢٥٦، ضمن كتاب "معركة الإسلام وأصول الحكم" للدكتور مُحَمَّد عمارة، دار الشروق– مصر ١٩٩٧م.

[٢٤١] ص٢٨٢

- وقال رحمه الله: "يصوّر [أي علي عبد الرازق مؤلف كتاب الإسلام وأصول الحكم] الخلافة بعرش يجلس عليه مستبد غشوم، حواليه وحوش ضارية ورماح مسنونة وسيوف متصلة... يخترع المؤلف هذه الصورة المكروهة ويجعلها النوع من الحكومة الذي يسميه الفقهاء خلافة. ثم يقول متبرئا منها: فليس بنا حاجة إلى تلك الخلافة لأمور ديننا ولا لأمور دنيانا، وإنما كانت الخلافة ولم تزل نكبة وينبوع شر وفساد. الخلافة حقيقة شرعية وأمر لا غنى للمسلمين عنه ما داموا يطمحون إلى عزّ مكين وحياة مستقلة... فالخلافة لا تزيد على ما يسمى دولة إلا أنها رابطة سياسية تجعل شعوبا مختلفي العناصر والقومية يولون وجوههم شطر رايتها بعاطفة من أنفسهم واختيار. ومن هذه الجهة ينظر إليها بغاة الاستعمار بعين عابسة ويحاول الغرّ الذي ينخدع ببهرج آرائهم أن يطوي رايتها ويمحو أثرها". [٢٤٢]

- وقال رحمه الله: "وأما اعتقاد العلماء قاطبة، بأنه عليه السلام كان رسولا نبيا ومشرعا سياسيا، فدليله إجماعهم على الاستدلال بأقضيته وأحكامه وسائر تصرفاته العائدة إلى شؤون الدولة... ومن ذهب إلى أنّ الرسول لم يكن مدبرا لشؤون السياسة فقد نبذ كتاب الله وراء ظهره وشاقق الرّسول واتبّع غير سبيل المؤمنين". [٢٤٣]

- وقال رحمه الله: "الإسلام عقيدة وشريعة ونظام اجتماعي، فهو بالنظر إلى أصول العقائد التي هي باب الإيمان به إنما يدعى إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، إذ لا يمكن لبشر أن يدخل في قلب بشر عقيدة إلا أن يقرنها بما يثبتها في

---

[٢٤٢] ص٢٨٩-٢٩٠

[٢٤٣] ص٣٣١

النفس من برهان أو إقناع. وأما الشرائع والنظم الاجتماعية فإن التجربة في القديم والحديث دلت على أنها لا تقوم في أمة ولا يطّرد نفاذها إلا أن تكون شدة البأس بجانبها والسيوف من ورائها، فلا بد للإسلام من دولة ذات شوكة لتقوم على إجراء هذه الشرائع والنظم وتحول بينها وبين قوم لا يبصرون... وإنما يقصد الإسلام من تأسيس الدولة الإسلامية أمرين: أحدهما إجراء أحكامه العادلة ونظمه الكافلة بسعادة الحياة، إذ لا يقوم عليها بحقّ إلا من آمن بحكمتها وأشرب قلبه الغيرة على تنفيذها. ثانيهما الاحتفاظ بكرامة أوليائه وإعزاز جانبهم حتى لا يعيشوا تحت سلطة مخالف يدوس حقوقهم، ويرفع أبناء قومه أو ملته عليهم درجات".[٢٤٤]

– وقال رحمه الله: "فالشعوب الإسلامية لا تبلغ حريتها إلا أن تساس بقوانين ونظم يراعى فيها أصول شريعتها. وكلّ قوة تضرب عليها قوانين تخالف مقاصد دينها فهي حكومة مستبدة غير عادلة. فالذين ينقلون قوانين وضعها سكان رومة أو لندرة أو باريز أو برلين، ويحاولون إجراءها في بلاد شرقية كتونس أو مصر أو الشام، إنما هم قوم لا يدرون أن بين أيديهم قواعد شريعة تنزل من أفق لا تدب فيه عناكب الخيال أو الضلال، وأن في هذه القواعد ما يحيط بمصالح الأمة حفظا، ويسير بها في سبيل المدنية الراقية عنقا فسيحا".[٢٤٥]

- **رأي الشيخ مُحَّد الطاهر ابن عاشور (ت١٩٧٣م)**[٢٤٦]

[٢٤٤] ص٣٣٦- ٣٣٩

[٢٤٥] ص٤٢٢

[٢٤٦] مُحَّد الطاهر بن عاشور (١٢٩٦- ١٣٩٣هـ = ١٨٧٩- ١٩٧٣م) "الإمام الضليع في العلوم الشرعية واللغوية والأدبية والتاريخية"، "رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع

– قال الشيخ مُحَّد الطاهر ابن عاشور رحمه الله في كتاب "نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم": "وأي دليل على اعتبارهم الخلافة من قواعد الدّين أعظم من اتفاق الصحابة عليه وهرعهم يوم وفاة النبي ﷺ إلى ذلك من غير مخالف. على أنّ القرآن قد شرع أحكاما كثيرة ليست من الأفعال التي يقوم بها الواحد فتعيّن أن المخاطب بها ولاة الأمور نحو قوله **﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾**...".[٢٤٧]

– وقال رحمه الله: "إنّ الخلافة الإسلامية التي مسمّاها ما حدّدها به الإمام الرازي في النهاية بقوله: "هي خلافة شخص للرسول ﷺ في إقامة الشرع وحفظ الملة على وجه يوجب إتباعه على كافة الناس" هي عبارة عن حكومة الأمة الإسلامية وهي ولاية ضرورية لحفظ الجامعة وإقامة دولة الإسلام على أصلها. ومما يجب علمه هنا، أنّ الإسلام دين معضد بالدولة وأن دولته في ضمنه؛ لأنّ امتزاج الدّين بالدولة وكون مرجعهما واحدا هو ملاك قوام الدين ودوامه ومنتهى

الزيتونة وفروعه بتونس. مولده ووفاته ودراسته بها. وفي جمادى الأولى سنة ١٩٣٢/١٣٥١ سمي شيخ الإسلام المالكي وهو أول من تولى هاته الخطة وشيخا لجامع الزيتونة وفروعه ثم اقتصر على وظيفة شيخ الإسلام وفي ربيع الأول ١٣٦٤/نوفمبر ١٩٤٤ سمي شيخا لجامع الزيتونة وفروعه، واعتزل هذا المنصب خلال سنة ١٩٥١، ولما جاء الاستقلال سمي عميدا للجامعة الزيتونية في أفريل ١٩٥٦. وهو من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة. له مصنفات مطبوعة، من أشهرها (مقاصد الشريعة الإسلامية) و(أصول النظام الاجتماعي في الإسلام) و(التحرير والتنوير) في تفسير القرآن، و(الوقف وآثاره في الإسلام) و(أصول الإنشاء والخطابة) و(موجز البلاغة) ومما عني بتحقيقه ونشره (ديوان بشار بن برد) أربعة أجزاء. وكتب كثيرا في المجلات. ينظر: "الأعلام" لخير الدين الزركلي، م٦ ص١٧٤، و"تراجم المؤلفين التونسيين" لمحمد محفوظ، ج٣ ص٣٠٤-٣٠٩.

[٢٤٧] ص٦

سعادة البشر في إتباعه حتى لا يحتاج الدين - الذي هو مصلح البشر- في تأييده على الوقوف بأبواب غير بابه. والخلافة بهذا المعنى الحقيقي ليست لقبا يعطى لكبير ولا طريقا روحانيا يوصل الروح إلى عالم الملكوت، أو يربط النفوس في الدين بأسلاك نورانية بل هي خطة حقيقية تجمع الأمة الإسلامية تحت وقايتها بتدبير مصالحها والذبّ عن حوزتها".[٢٤٨]

– وقال رحمه الله: "... الخلافة بمعناها الحقيقي هي ركن ديني، بل هو الحافظ لأركان الدين كلّها".[٢٤٩]

– وقال رحمه الله في كتاب "أصول النظام الاجتماعي في الإسلام": "فمن أجل ذلك كانت دعوة الإسلام تخالف ما سبقها مخالفة بينة من جهة كونه دينا عاما حيث استعد البشر إلى قبول دين عام، ومن جهة اتساع أصول دعوته بله فروعه. ومن جهة امتزاج الدين فيه مع الشريعة فضبط للأمّة أحوال نظامها الاجتماعي في تصاريف الحياة كلها تكملة للنظام الديني الذي هيأ أفراد الناس للاتحاد والمعاشرة، ثم ألزم متبعي عقيدته وسلطانه أو متبعي سلطانه فقط [أي أهل الذّمة] بإتباع ما خطّط لهم من قوانين المعاملات. فاقتضى ذلك لا محالة أن يكون هذا الدين دولة؛ لأنّ التّشريع يتطلب تنفيذ قوانينه وذلك التنفيذ هو جماع معنى الدولة، وقد صرح به القرآن في مواضع كثيرة وبينه الرسول عليه السلام بالفعل من نصب الأمراء والقضاة ونحو ذلك؛ لأن جلالة الدّين لا تناسب استنجاده من ينفذه أو يدفع عنه...".[٢٥٠]

---

[٢٤٨] ص١١-١٢

[٢٤٩] ص٣٥

[٢٥٠] ص١٣-١٤

- وقال رحمه الله: "فإقامة حكومة عامة وخاصة للمسلمين أصل من أصول التشريع الإسلامي ثبت ذلك بدلائل كثيرة من الكتاب والسنة بلغت مبلغ التواتر المعنوي. مما دعا الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ إلى الإسراع بالتجمع والتفاوض لإقامة خلف عن الرسول في رعاية الأمة الإسلامية، فأجمع المهاجرون والأنصار يوم السقيفة على إقامة أبي بكر الصديق خليفة عن رسول الله للمسلمين. ولم يختلف المسلمون بعد ذلك في وجوب إقامة خليفة إلا شذوذا لا يعبأ بهم من بعض الخوارج وبعض المعتزلة نقضوا الإجماع. فلم تلتفت لهم الأبصار ولم تصغ لهم الأسماع. ولمكانة الخلافة في أصول الشريعة ألحقها علماء أصول الدين بمسائله، فكان من أبوابه الإمامة. قال إمام الحرمين [أبو المعالي الجويني] في الإرشاد: (الكلام في الإمامة ليس من أصول الاعتقاد، والخطر على من يزل فيه يربى على الخطر على من يجهل أصلا من أصول الدين)".[٢٥١]

- **رأي الشيخ محمَّد المختار بن محمود (ت١٩٧٣م)**[٢٥٢]

---

[٢٥١] ص٢٠٧

[٢٥٢] محمَّد المختار ابن شيخ الاسلام الحنفي محمود بن محمود (١٩٠٣-١٩٧٣م). العالم الزيتوني، المفتي، الجريء في الحق. "من أقطاب الجامعة الزيتونيّة ومن أبرز أعلام الشريعة. ولد بتونس وبها نشأ وتفقّه بجامع الزّيتونة الأعظم. وفي سنة ١٩٣٨ تصدّر للتّدريس وقام بدور الدّفاع عن مقوّمات شخصيّة تونس العربيّة الاسلاميّة، ضدّ جميع محاولات التمسيح والتّغريب والادماج والفرنسة. وكان دوما في مكان الصّدارة بين الطّلاب الزّيتونيين الشّباب الذين يناضلون من أجل إصلاح التّعليم الزّيتوني، وتعريب الإدارة وتحرير البلاد من ربقة الاستعمار... وقد اضطلع بخطة مفت حنفي، وكاهيّة شيخ الاسلام. وكان عضوا بالمجمع اللّغوي بالقاهرة. ولقد نشر الشّيخ محمّد المختار بن محمود كثيرا في صحف العصر ومجلاّته

– نشرت المجلة الزيتونية مقالا للشيخ مُحَّد المختار بن محمود رحمه الله بعنوان "حكم الله في التجنيس"، ومما جاء فيه قوله: "يكون الإنسان مسلما يعمل بالإسلام، ويهتدي بهديه ويأتمر بما جاء به، فيتعلق غرضه بالانسلاخ عن الجنسية الإسلامية – والعياذ بالله – لغرض أدبي سافل أو مادي زائل، فيعتنق جنسية دولة من الدول الأجنبية التي تدين بالمسيحية وتعمل بالقوانين الوضعية، فيصير معتبرا كفرد من أفرادها، ويلتزم في (عقدة التجنيس) بالانسلاخ عن أحكام الشريعة الإسلامية وعن العمل بمقتضاها، ويلتزم في مقابلة ذلك بالعمل بقوانين تلك الدولة التي تجنس بجنسيتها سواء في أحواله الشخصية أو في المعاملات أو في العقود والالتزامات أو في جميع الجزئيات، فيكون بذلك قد نبذ الإسلام وانسلخ عنه، ودخل في الكفر راضيا مختارا. ويترتب على ذلك تغيير في أحواله من جميع النواحي، يطلق امرأته فيكون طلاقه غير نافذ ويجبر قانونا على البقاء معها والإنفاق عليها، ويموت فتقسم تركته على غير الفريضة الشرعية، ويصير مجبورا على التحاكم إلى غير قضاة الشرع، وقبل أن يمضي على عقدة التجنيس يكون عالما بجميع ذلك مطلعا عليه... ولقد بيّنا فيما سبق صورة التجنيس وما يشتمل عليه من الالتزام بنبذ العمل بالشرع والتقاضي لدى غير قضاة الشرع، والامتناع من التحاكم لديهم. وبعض ذلك موجب للارتداد فضلا عن جميعه، فحكم الله في المتجنس أنه مرتد، يعامل معاملة المرتدين وتنطبق عليه جميع أحكامهم. وذلك لأنّ حقيقة المرتدّ هو الراجع عن دين الإسلام كما عرفه في فتح القدير، والرجوع عن الإسلام يكون بأمور كثيرة ضبطها في الفتاوى

وخاصة في "المجلّة الزّيتونيّة" الشّهيرة وقد كان رئيسا لتحريرها من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٥". عن: الموسوعة التونسية المفتوحة. www.mawsouaa.tn/wiki

البزازية وفي الفتاوى الهندية في تسعة أنواع، وفرعا على كل نوع منها فروعا كثيرة. ومن تتبع كتب الفقه وأمعن فيها النظر وقف على عدة فروع تدل على كون المتجنس مرتدا. والمجال لا يتسع لنقل جميع ما وقفا عليه من الفروع فنقتصر منها على ما هو صريح في هذا الباب. الفرع الأول: قال في الخيرية: سئل عن رجل قال لا أعمل بالشرع وإنما أعمل بدعائم العرب. فأجاب بأنه إذا قال ذلك لاعتقاد عدم حقية الشرع أو استخفافا فلا ريب في كفره بإجماع المسلمين اهـ (صفحة ١٠٦ طبع بولاق من باب المرتدين) ومعلوم أن المتجنس لا يعمل بالشرع وإذا لم يكن يعتقد عدم حقيته فعلى الأقل يحكم عليه بأنه مستخف به وإلا لما استبدله بغيره...".[٢٥٣]

– ونشرت المجلة الزيتونية مقالا للشيخ رحمه الله بعنوان: "أشدّ الناس ضررا على الدّين أعداؤه الذين يعملون ضده وهم ينتسبون إليه"، ومما ورد فيه قوله: "... العاملون على إفساد الدين قد اختلفت مشاربهم واشتبهت حالاتهم، ولقد تتبعت أثارهم واستقصيت أنباءهم وأخبارهم، فوجدتهم على ثلاثة أصناف: الصنف الأول، من يتجاهرون بالعبث بالدين وتعاليمه، فتراهم يزدرون بمقررات الشريعة وقواعدها وأحكامها، ويتظاهرون بالانتقاد عليها. يعمد الواحد منهم إلى حكم صريح من أحكام القرآن فيطعن فيه، ويقول: هو تشريع منظور فيه إلى زمن خاص كان يتناسب مع وقت نزوله، أما الآن فلا يمكن أن يعمل به كأن يقول: إن مشروعية جعل حظ الذكر ما للأنثيين في الميراث إنما يصلح العمل به عندما كانت الأنثى غير مطالبة بأن تقوم بشيء من تكاليف الحياة، أما الآن ونحن نريد أن يكون لها من التكاليف مثل ما للرجل فينبغي أن نسوي

---

[٢٥٣] م١ج١٠ ص٤٨٩-٤٩٠ لسنة ١٩٣٧م.

بينهما في الميراث. وهذا الصنف مشرك بالله ورسوله. الصنف الثاني، من يتظاهرون بالتديّن والتّعصب للدين ولكنهم يضمرون له شرا، فإذا أراد الواحد منهم أن يقوم بدعاية ابتدأ دعايته بالانتصار للدين والدفاع عنه حتى إذا استوثق منك أنك ألنت له جانبك وأطمأن إليه قلبك، أخذ يقول لك: هذا الحكم لا ينبغي إبقاؤه على ما هو عليه، أو لا ينبغي أن نصرح به أمام غيرنا من الأمم الراقية حتى لا نكون سخرية عندها. وهكذا يأخذ في هدم ما لا يوافق هواه من أحكام الإسلام. يعرض عليك مثلا مسألة الربا فيقول لك: إن نظام الحياة الحاضرة متوقف على التعامل بالربا وعليه فما جاء من النصوص في تحريمه منظور فيه إلى ظروف خاصة كانت تقتضيه أما الآن فلا... وهذا الصنف أخطر من الذي قبله... الصنف الثالث، من يعملون لتعطيل شعائر الدين متظاهرين بمقاومة البدع المحدثة فيه...".[٢٥٤]

أقول: رحم الله الشيخ، فكأنه يتحدّث عن زمننا هذا وأصناف الناس في مجتمعنا.

– ونشرت المجلة الزيتونية مقالا للشيخ رحمه الله عبّر فيه عن حزنه الشديد لما آلت إليه أوضاع المسلمين من ضعف بعد تفرّقهم وضياع دولتهم، دولة الخلافة. ومما جاء في المقال الذي نشر بعنوان: "سيف الإسلام يعطى لحامي الإسلام"، قوله: "مهلا أيها المسلمون إنّ الإسلام اليوم لا سيف له – نقول هذا والأسف يغمرنا من كل جانب- إذ لو كان للإسلام سيف لكان له من القوة والعزّة ما يكون حافظا له عن أن يقع في أيدي من لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة... فيا لله لهذا الإسلام الذي وصل به ضعف بنيه وتغلب الغير عليهم إلى أن يعبث به

---

[٢٥٤] م١ ج ٣ ص١٠١-١٠٢ لسنة ١٩٣٦م.

إلى هذا الحد. أين المؤسس الأعظم لهذه الشريعة ﷺ؟ أين خلفاؤه الراشدون؟ أين الخلفاء من بني أمية وبني العباس في المشرق والمغرب؟ أين ملوك الإسلام على اختلاف العصور والأزمان؟ أينكم يا خلفاء بني عثمان، يا من رفعتم شأن الإسلام قرونا متطاولة ودافعتم عنه بأموالكم وجنودكم وكنتم في صراع متواصل ونزاع لا ينقطع مع دول تألبت عليكم وأحكمت وضع البرامج لمحق اسمكم من الوجود، فكنتم متغلبين حينا ومغلوبين أحيانا، ثم جاء رجل من صغار جندكم وأتباعكم تربى في نعمائكم [يقصد كمال أتاتورك] وارتفع ذكره تحت لوائكم، فشفى صدور أعدائكم ونكل بكم أشد تنكيل، وأنكر جميلكم وطمس مآثركم وشتت شملكم وشرد خليفتكم وخلفكم في أنحاء الأرض، فانهار بذلك آخر معقل من معاقل الإسلام، واندك آخر حصن من حصونه، واضمحلت تلك القوة المعنوية وذلك الإجلال الإلهي العظيم الذي كان يحسّ به كلّ مسلم، وكان يتجدد ذكره في كل يوم جمعة عندما تضجّ جوامع المسلمين بدعاء الأيمة للخليفة الأعظم. أين هؤلاء جميعا؟

أتى على الكل أمر لا مردّ له ... حتى قضوا فكان القوم ما كانوا

وصار ما كان من ملك ومن ملك ... كما حكى عن خيال الطيف وسنان

فجائع الدهر أنواع منوعة ... وللزمان مسرات وأحزان

وللحوادث سلوان يسهلها ... وما لما حلّ بالإسلام سلوان

اللهم لا حامي للإسلام إلا أنت تباركت قدرتك وجلّت عظمتك... إن للإسلام ربا يحميه. وأبناء لو عملوا بما وضعه لهم الإسلام من قواعد، وما سنه لهم من شرائع، ولو دخل الإسلام في قلوبهم حقيقة وتغلغل في ضمائرهم، لبقيت

للإسلام صولته ومهابته، ولبقي اسمه تخرّ له الجبابرة وتهتزّ عند ذكره القياصرة، ولكنهم فرطوا في جميع ما جاء به الإسلام من قواعد لتنظيم الحياة...".[255]

- **رأي الشيخ مُحَمَّد الفاضل ابن عاشور (ت١٩٧٠م)**[256]

– قال الشيخ مُحَمَّد الفاضل ابن عاشور رحمه الله في "روح الحضارة الإسلامية": "والأمة الإسلامية وإن نالها شيء عظيم في عقيدتها، من حيث الجوهر أو من حيث التصريف، فإنها لم تزايلها بتاتا، ولم تنقطع عنها، ومع ذلك فإنّ حضارتها قد آلت إلى ما آلت إليه. وهذا راجع إلى موقع العقيدة الدينية من المقومات لكيان الأمة، فإنّ موقع العقيدة الدينية من مقومات الكيان الاجتماعي للأمة

---

[255] م١ج٨ ص٣٦٠-٣٦١ لسنة ١٩٣٧م.

[256] مُحَمَّد الفاضل بن مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور (١٣٢٧- ١٣٩٠هـ = ١٩٠٩- ١٩٧٠م): "أديب خطيب، مشارك في علوم الدين، من طلائع النهضة الحديثة النابهين، في تونس. مولده ووفاته بها. تخرج بالمعهد الزيتوني وأصبح أستاذا فيه فعميدا. وكان من أنشط أقرانه دؤوبا على مكافحة الاستعمار الّذي كان يسمى (الحماية) وألقى محاضرات في الصربون (بفرنسة) وجامعة اسطمبول وجامعة عليكره في الهند. وشارك في ندوات علمية كثيرة وفي بعض مؤتمرات المستشرقين. وشغل خطة القضاء بتونس ثم منصب مفتي الجمهورية. وهو من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة ورابطة العالم الإسلامي بمكة. طبع من كتبه (إعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربيّ) و(الحركة الأدبية والفكرية في تونس) و(أركان الحياة العلمية بتونس) و(أركان النهضة الأدبية بتونس) و(التفسير ورجاله) وعاش في حياة أبيه مسترشدا بتوجيهه ومعتمدا على مكتبته الحافلة بالنفائس". عن: "الأعلام" لخير الدين الزركلي، م٦ ص٣٢٥-٣٢٦. وينظر أيضا ترجمته في: "أعلام تونسيون" للصادق الزّمرلي، ص٣٤٩-٣٥٤، تعريب حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط١ سنة١٩٨٦م.

الإسلامية، باعتبارها مجتمعا دينيا بالمعنى الأخص، وهو موقع رئيس جوهري، كان فيه الدين العامل الأول المباشر لصنع المجتمع، وكان هو الحافز لنهضته الفكرية، والممهد له طريق الاتصال بما أنتجت الأفكار والصنائع، فبالدين فكّر، وبالدين تحضّر، وبالدين أنتج آثار حضارته، وبالدين أقام الدولة الصائنة للمجتمع وحضارته... فكان الإلف والانسجام بين الحضارة، وبين الشخصية الإسلامية، آتيا مما خلع الدين من روحه على الحضارة، وما رجع من فنون الحضارة إلى روح الدين. فكان الذي حدث في العقيدة الدينية قاضيا بتضعضع الحضارة، إنما هو انكماش صدّها عن أن تخلع من روحها على الحضارة، فأصبحت الحضارة خائرة حائرة، جامدة، لا تتقدّم. وما كان ذلك الانكماش إلا أثرا من آثار الضعف الذي أصاب العقيدة في جوهرها... فنستطيع أن نقول إن الإرادة الاعتقادية البناءة هي التي خارت وضعفت، فأصبحت الأوضاع الاجتماعية والآثار المدنية تصدر عن غير ما كانت تصدر عنه، فصارت هي في واد، والعقيدة الدينية في واد. وبقي المسلم وفيّا لعقيدته الدينية غيورا عليها من جهة، متقبلا لحياته العملية مطمئنا إلى واقعها من جهة أخرى، حتى أصبح المبدأ النظري والواقع العملي عنده متباينين، فسقطت في نفسه منزلة الحياة العملية التي يحياها باعتبار أنها مباينة لدينه الكريم، يتلقاها تلقي المستهتر، يعرف الشرّ ويعيش به، فهانت نفسه أيضا في نظره، لأنها تعيش أسيرة لحياة الشرّ، لا تستطيع أن تغيّره، ولا أن تتنحى عنه، وتولدّت عن ذلك العقدة النفسية الخطيرة، عقدة الشعور بالنقص الذاتي، وعقدة اليأس من استقامة الحقيقة الدينية، وعقدة الإلف بحياة الشرّ، مع موت الوازع الذي يصدّ عنها، وتولدّت من ذلك نظرية تفكيك الدين عن الدنيا، باعتبار أن الدين خيّر غير واقع،

والدنيا شرّ واقع، وأنّ العبد المسلم يحمل بين جنبيه دينا لا يؤثر فيه إلاّ لماما، ويعيش في دنيا لا يعرف فيها إلا كل ما يبعد عن الدين".[٢٥٧]

• رأي الشيخ مُحَمَّد الهادي ابن القاضي المفتي الحنفي (ت١٩٧٩م)[٢٥٨]

نشرت المجلة الزيتونية خطبة منبرية للشيخ مُحَمَّد الهادي ابن القاضي عنوانها: "الإسلام يقيم دولة العدل"، ومما جاء فيها قوله رحمه الله: "أقامت الشريعة الإسلامية هيكل الأمة على أساس التعاون والتناصح وهدمت كل أسباب الفرقة والشقاق والتباغض والتعادي، وذلك لا يكون إلا بالتشاور في الحقّ وإقامة صرح الشورى في المهمات العامة، على أن لا ننسى أننا أمة إسلامية في الحكم والوضع والنظام واللغة والتاريخ، وإننا لا نرضى بإسلاميتنا بديلا. ففي ذلك سعادتنا ومجدنا وفخرنا وعزنا، وعلى ذلك نموت ونحي، وبذلك نلاقي ربنا يوم البعث والنشور، ومن يتبع غير الإسلام دينا فلن يقبل منه. أيها المسلمون اعتبروا بما كان لدولة الإسلام من العزّ الذي لا يدانى والسلطان الذي لا يضاهى، فقهروا الجبابرة ودوخوا دولة الأكاسرة، وملكوا مشارق الأرض ومغاربها...".[٢٥٩]

---

[٢٥٧] ص٧٤-٧٧ الدار العالمية للكتاب الإسلامي- الرياض، ط٢ سنة ١٩٩٢م.

[٢٥٨] مُحَمَّد الهادي بلقاضي (١٩٠٣-١٩٧٩م). "ولد بتونس، وتفقه بجامع الزيتونة، وباشر التدريس بالجامع الأعظم برتبة أستاذ. عيّن إماما وخطيبا بجامع حمودة باشا سنة ١٩٣٩م، وسمي مفتيا حنفيا وعضوا بالمجلس الشرعي سنة ١٩٥٣م، وعيّن قاضيا بالمجلس الشرعي... وفي سنة ١٩٦٩م عيّن مفتيا لتونس. له كتاب: مرشد الحاج: إرشاد إلى مناسك الحج إلى بيت الله الحرام...". عن: "تتمة الأعلام"، ج٢ ص٢٣٢.

[٢٥٩] م٩ج٥ ص٢٧٣ لسنة ١٩٥٥م.

• رأي الشيخ مُحَّد الشاذلي ابن القاضي (ت١٩٧٨م)[٢٦٠]

نشرت المجلة الزيتونية مقالا للشيخ مُحَّد الشاذلي ابن القاضي عنوانه: "الشريعة الإسلامية والنظم الاجتماعية"، ومما جاء فيه قوله رحمه الله: "نجد في القديم والحديث أحكاما لمسائل لا عهد للمسلمين الأولين بها، ولم تكن لها أحكام منصوص عليها، فاستنبط لها علماء الإسلام أحكاما وهي تدخل الآن في ضمن الأحكام الشرعية لانطباق الأصول العامة أو أحكام نظائرها عليها، وقد أفردت مسائل ذات أهمية في نظام الدولة أو نظام الحرب أو نظام المعاهدات بين الدول أو نظام مالية الدولة أو نظام المواطن الذي يدين بغير دين الإسلام بالتأليف، وصنفت فيها تصانيف معتبرة خرجت فيها الأحكام الإسلامية التي تطبق عليها، وبذلك أمكن للمسلمين أن يقيموا دولة الإسلام منذ العصور الأولى وسايروا تطورات العصور وحكموا في الأبيض والأصفر والأسود بتعاليم الإسلام إلى أن اصطدموا بالأوضاع الأوروبية الحديثة فقامت المشكلة الكبرى أما العالم الإسلامي، فلم يدر كيف يحدد موقفه أمامها واضطربت الآراء واختلفت النزعات في كل شعب من شعوب الإسلام، في الباكستان وفي إيران وفي تركيا وفي العراق وفي الشام وفي لبنان وفي مصر وفي تونس إلخ ما هنالك. فقام من كل قطر مذهبان مختلفان:

---

[٢٦٠] مُحَّد الشاذلي بلقاضي (١٩٠١م-١٩٧٨م)، "العالم الفقيه. ولد بتونس، وتفقه بجامع الزيتونة، وبعد تخرجه تولى التدريس بالجامع الأعظم، إلى أن تولى مشيخة الكلية الزيتونية وإدارة مساكن الطلبة. وكان محاضرا بالإذاعة التونسية، وإماما بجامع حمودة باشا، وعضوا بالمجلس الإسلامي بالقاهرة. من مؤلفاته: - تاريخ التشريع الإسلامي. - منتخب أحاديث الرسول ﷺ" . عن: "تتمة الأعلام"، ج٢ص١٦٥.

أحدهما يرى حصر الدّين في العلاقة التي بين العبد وربه، وبعبارة أخرى حصره في العبادات، ويمكن أن يلحق بذلك الأحوال الشخصية عند البعض من أهل هذا المذهب، وأما ما سوى ذلك من أحوال الدولة ونظام الحكم والقوانين فهذا الباب يقتبس من أوروبا وينقل ما عندها ويطبق على البلاد الإسلامية وعلى هذا الأساس يفصل بين الدين والدولة كما فصلت أوروبا بينهما، ويكون المشرعون علماء تعلموا في أوروبا علم الحقوق وجردوا العقل من القيود التي تقيده فيحكمون العقل ويشرعون ويقتبسون ويحاذون النظم العصرية والأعراف والأوضاع من غير التفات إلى التشريع الإسلامي ومقاصد الشريعة ومراميها. وبدلا من ذلك تراعى مقاصد المدنية الحديثة ومراميها واتجاهاتها، وعلى هذه الأسس تؤسس القومية الوطنية كما أسستها أوروبا.

والمذهب الثاني يرى أنّ التّشريع الإسلامي عنصر صالح يحمل بين ثناياه المرونة الكافية، فشريعة الإسلام صالحة لهذا العصر كما كانت صالحة في العصور الأولى، وما طرأ من انحلال لا تتحمله الشريعة وأحكامها بل هو من جراء عدم تطبيقها والخروج على بعض أحكامها فحصل ما حصل. وأساس التعاليم الإسلامية عدم التفرقة بين الدين والدولة، وقيام المدنية الغربية الحديثة على فصل الدين عن الدولة. وقد ساعد أهل أوروبا على ذلك أن غالبهم يدين بالمسيحية وهي عندهم دين لم يتعرض لشؤون الدنيا وبهذا الاعتبار فصلوا شؤون الدولة عن الكنيسة وأقاموا دائرة أخرى للدولة وشؤونها. إنّ هذا النظام قد بان فساده للعيان بما حصل من تناحر وحروب وفساد في الأخلاق وانحلال الروابط التي عليها مدار السعادة المنشودة والكمال الإنساني. والرأي الأسد أن لا نندمج في المجتمع الأوروبي وأن لا ندعو إلى وطنية ضيقة وقوميات محددة، وإنما إلى عالم

إسلامي حرّ يطمح في تعميم مبادي الإسلام الصحيحة لكل الإنسانية المنحرفة، وإقامة إصلاحات نافعة على أساس نظريات الإسلام ومباديه الفضلى، والرجوع بالمسلمين حكومات وأفراد إلى أحكامه وتشريعاته...".[٢٦١]

- **رأي الشيخ مُحَمَّد البشير النيفر (ت١٩٧٤م)**

نشرت مجلة الزيتونة مقالا للعلامة الشيخ مُحَمَّد البشير النيفر رحمه الله عنوانه: "فصل الدين عن الحكومة"، بيّن فيه بطلان فكرة اللائكية، وأثبت فيه أنّ الإسلام دين ودولة. ومما جاء في المقال:

قوله رحمه الله: "الأمر في شريعة نبينا ﷺ أوضح وأظهر، فهو ﷺ خليفة ورسول، وقد خاطبه الله بقوله: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**﴾. وكانت حكومات الإسلام على عهد الخلفاء والملوك تجري على هذا الصراط المستقيم، وقد قال أبو بكر رضي الله عنه في خطبته التي ألقاها إذ توفى الله إليه رسوله ﷺ: "إنّ مُحَمَّدا قد مات ولا بدّ لهذا الدين من يقوم به". ولم يفهم أحد من الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين وأئمة مذاهبهم سلفا وخلفا من معنى الإمامة والإمارة إلا حكومة تتصل بالدين، وتقيم أحكامه العادلة. وقد قيل في تعريف الإمامة: ولاية عامة في الدين والدنيا توجب طاعة موصوفها في غير منهي الخ. وقيل أيضا: رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة عن النبي ﷺ. ومن أحسن ما قيل فيها قول حكيمنا الاجتماعي عبد الرحمن بن خلدون: خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به... وظل المسلمون

---

[٢٦١] م٩ج٥ ص٢٢٨-٢٢٩ لسنة ١٩٥٥م.

بعد هذا لا يعرفون لهم حكومة إلا بهذا الشكل، ولم يدر بخلد أحد منهم أن يفصل بين الدين والحكومة على كثرة ما حدث فيهم من المذاهب والآراء حتى في الإمامة نفسها".[٢٦٢]

- **رأي الشيخ مُحَمَّد الصالح بن مراد (ت١٩٧٩م)**[٢٦٣]

– قال الشيخ مُحَمَّد الصالح بن مراد رحمه الله في كتابه "الحداد على امرأة الحدّاد": "الفرق بين التشريع الإسلامي والتقنين الأوروبي: الفرق بين التشريعين ظاهر في عدة نقط. ومن بينها ما يعتبر مركزا لدائرة التشريع وعليه تنبني أصول كل من الفريقين. فالنقطة الأصلية التي يرجع إليها التشريع وتتفرّع منها فروعه هي أنّ التشريع الإسلامي دين سماوي، والتقنين الأوروبي وضعي بشري لا دخل للدين فيه مباشرة".[٢٦٤]

– وقال رحمه الله: "إنّ المسلمين مأمورون بأن لا يخرجوا مع أهلهم من دائرة الشّريعة التي عدلت لهم معنى الحرية... وإنّ المسلمين الذين يخالفون الطريقة التي

---

[٢٦٢] اعتنينا بآراء الشيخ مُحَمَّد البشير النيفر وترجمته في كتاب "فصل الدّين عن الحكومة".

[٢٦٣] مُحَمَّد الصالح بن أحمد مراد (١٨٨١م-١٩٧٩م). "الفقيه العالم، تفقه بجامع الزيتونة وتخرج عام ١٩٠٠م. أسند إليه الباي مُحَمَّد المنصف سنة ١٩٤٢م خطة مشيخة الإسلام الحنفي، ورئاسة المحكمة الشرعية العليا (الديوان) وجرده من المشيخة الباي مُحَمَّد الأمين سنة ١٩٤٦ عندما تزعم عريضة "شيوخ الزيتونة" المطالبين بإطلاق سراح أعضاء المؤتمر الذين اعتقلوا في مؤتمر ليلة القدر التاريخي... من مؤلفاته: الحداد على امرأة الحداد، ١٩٣١م". عن: "تتمة الأعلام"، ج٢ص١٦٨.

[٢٦٤] ص٥٩

رسمتها لنا الشريعة لا يمكن نجاحهم ولا فوزهم في ميدان الأخلاق والكمالات النفسية بل ولا في ميدان الحياة الاجتماعية".[٢٦٥]

- **رأي الشيخ مُحَمَّد الصادق بسيّس (ت١٩٧٨م)**[٢٦٦]

– قال الشيخ مُحَمَّد الصادق بسيّس رحمه الله في مقال له بعنوان (دور الإسلام في حماية المجتمع الإسلامي)، مبيّنا خطط الاستعمار في صراع الإسلام: "لقد أصبح العالم الإسلامي بعد تلك الانتصارات الباهرة في الفتح والسيادة والزعامة العالمية والحضارة الباذخة غرضا تصوب نحوه حملات من الصليبيين والشعوبية والتبشير والاستعمار والاستغلال، وفي الغالب كان التبشير هو الطليعة في ترتيب الزمن لا في الخطر والأثر، فإنه قد بدأ مع الحروب الصليبية حوالي القرن الثاني عشر، وهو في كثير من الأقطار كان يتقدّم رائدا لحملة الاستغلال والاستعمار، فقد جعلوا من دينهم عونا للظالم، ورائدا للطامع، وكذلك كان في تلك المحنة الاستعمارية التي خيّمت بوزنها الثقيل على جميع أقطار العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر... وكان من السموم الفتاكة التي استعملت وقتئذ لمحاربتها، تلك التي دسّت بحكمة ومهارة في عقلية الشباب الذي كان في مرحلة التّعليم، أنّ

---

[٢٦٥] ص٧١

[٢٦٦] مُحَمَّد الصادق ابن الحاج محمود بن مُحَمَّد بسيّس الشريف النسب (١٩١٤-١٩٧٨م). "تلقى تعليمه بجامع الزيتونة والمدرسة الخلدونية، وأحرز على شهادة العالمية من جامع الزيتونة، ثم أحرز على خطة التدريس وباشرها بالفروع الزيتونية بالعاصمة، وفي حدود ١٩٦٢ انتقل إلى التدريس بكلية الشريعة وأصول الدين". ينظر: "تراجم المؤلفين التونسيين"، ج١ ص٨٩-١٠٣

الإسلام مسؤول عن الضعف في عالم المسلمين، بل إنه انتهى دوره على مسرح الحياة واستنفد أغراضه، وقد وقع ذلك بحملة مركزة عليه بالمطاعن والشبهات والافتراءات، ودعم ذلك بما عليه المسلمون من تعاسة وتخلّف في حاضرهم يوم كانوا تحت سيطرة الاستعمار. عجبا، كيف يسوغ لعقل مستنير أن يؤمن بدين؟ لقد ضربوا لهم الأمثال بأنّ الثورة والارتداد والإعراض عن الدين ثمرة الفكر الحر والعلم الصحيح في أوروبا، فكيف تنتظرون أنتم لكي تتحرروا؟ فيا لها من كلمة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، لقد قالوا لهم: لقد صادر رجال الدين هنالك الحرية الفكرية واحتكروا الخوض في القضايا العلمية، واستحلوا دماء العلماء الأحرار، ونصبوا لهم محاكم تفتيش، ووقفوا صخرة صماء في طريق النهضة والتحرير الفكري، وإذا فإنّ العلم والدين ضرتان لا تتصالحان، وأنّ الدين والعقل ضدّان لا يجتمعان، ومن استقبل أحدهما أعرض عن الآخر، ومن آمن بأحدهما لا بدّ أن يكفر بالآخر، وهاتان الدسيستان : انتهاء دور الأديان في هذا العصر ومصارعة رجال الدين للفكر الحر، هما قنبلتان موجّهتان نحو جهتين، الأولى نحو حركة الإصلاح بالتجديد الديني، والثانية لحركة مجاراة الحضارة الحاضرة، فإذا انطلت الدّسيسة الأولى على طائفة المصلحين بالدين، نفضت يدها من موضوعها، وانزوت في حسرة يائسة، وإذا انطلت الثانية على دعاة التجديد والإصلاح بمجاراة الحضارة دون تقيّد بالدين نادت بالفصام المطلق والقطيعة الدائمة بين الدين والحياة، ونصبت العقل إلها معبودا، وهو كيد مدبر كما ترى ظنّوه وقتئذ يبلغ غايته ولا أنكر أنه بلغ بعضها... وهو إن لم يحقّق لهم كل ما يريدون منه فلا أقل في أن يحصر الإسلام في مفهوم ضيق.. عقيدة وجدانية وشعائر وعبادات، دون أن يكون شريعة المجتمع وقانون الحياة، أما أن يكون

الإسلام باعث نهضة وموقظ أمة فهيهات، ودون وصوله إلى ذلك يجب أن تنصب السدود والقيود، هكذا كان عملهم في منطقة من كانوا تحت أيديهم".

– وقال رحمه الله: "ومن أعاجيب التاريخ أنّ جميع تلك الخطط الاستعمارية التي حاولت جاهدة الوصول إلى غايتها نفعت وأضرت في آن واحد... ولكن نفعها كان لنا أكثر من ضررها؛ لأنّ انكشاف الستار عن الأغراض الاستعمارية، وتأثيرات الأحداث العالمية والحروب العامة والحركات القومية أثارت الحمية في تلك الجثث المحنطة والأسود المخدرة، حتى إنّ سجلات التاريخ الوطني للأقطار المغلوبة حافل بالملاحم الكبرى لحماية وجوده من الذوبان والانصهار، وكانت تلك الخطط قد عرفته بمواطن نقصه فعالجها بالاعتداد والاعتزاز لمقوماته، وبالأمل والعمل لها، كما أنه عالج نقصه الفكري بالأخذ من حضارته وعلومه، وإنّك لواجد الوثائق والبراهين في تاريخ الكفاح التحريري التونسي خاصة، والإسلامي عامة، تؤيدك وترشدك وتقنعك إلى أنّ العامل الديني والشعور الديني كان له دور في وقائع الزلاج، والمؤتمر الأفخارستي، والتجنيس، وتسع أفريل وسائر الأحداث الكبرى الوطنية التونسية، ولقد كان الشعور الديني مثيرا للحماس والثبات، وبشيرا بتحقيق الأعمال، ومعينا على تحمل آلام الكفاح بصبر. إنّ إهمال حقّ هذا الدور فيه تنكر للواقع وكذب على التاريخ وتسليم بالهزيمة في ساحة النضال عن الحق. إنّ الإسلام كان قوّة غالبة صامدة يقضي في طور عزته حين صاول الدول الكبرى كفارس والروم، وثبت أمام الغزوات الصليبية والمغولية والاستعمارية الحديثة، كما أنه كان قوّة دفاعية صارمة في دور الضعف والانحلال والجمود، فكان بهذا مصدر القوة في طوري العزّ والذّل، وقلعة الدفاع في مظهري المادة والروح. ويكفيه فضلا على هذه الأمة أنه كان لها

كحجر الماس الكريم يكسر ولا يكسر، حتى إذا ما لزم أن ينكسر سرعان ما تتجمع شظاياه وشذراته وعناصره لتعود متكتلة متجبرة من جديد، وأخشى ما يخشى على الأمة الإسلامية وقد تحررت وبلغت ساحل السلامة بالجهاد الطويل المرير، أن يبقى فيها بقايا من تلك الدسائس الاستعمارية، فيحملها السمّ الخفي المدسوس على الكفران اللئيم والإنكار الأسود لتلك الحصون الإسلامية، بالمذاهب الهدّامة: مذاهب الإلحاد والتعطيل والاستهتار. لقد صمد الإسلام عقيدة وشريعة وسلوكا أربعة عشر قرنا يردّ في ثبات وإصرار هجمات أعدائه الذين تنوّعت بواعث عداوتهم من حسد وكره وحقد مرة وإلى طمع وخوف وتعطيل وإلحاد مرّة أخرى".[٢٦٧]

• رأي الشيخ مُحَمَّد الصالح النّيفر (ت١٩٩٣م)[٢٦٨]

---

[٢٦٧] نشر المقال بمجلة "جوهر الإسلام" في جزأين، السنة الأولى عدد ١٠و١١ لسنة ١٩٦٩م. ينظر: sadokbsayes.wordpress.com

[٢٦٨] مُحَمَّد الصالح النيفر (١٩٠٢م-١٩٩٣م). "فقيه، داعية، من علماء الصحوة الإسلامية. تخرج في جامع الزيتونة، ثم أصبح مدرسا من الطبقة الأولى، وكون نقابة العلماء وجمعية الشباب المسلمين التي انطلقت بكثير من الأعمال الخيرية، مثل تعليم الدين، وتحفيظ القرآن، ودار للأيتام والمحرومين، وتعليم الفتيات والسيدات المعوزات الحرف التي تعينهن على الحياة، ودروس لتعليم الأميين. كما أصدر سنة ١٩٤٧م مجلة الجامعة، لكن نشاطاته أوقفت مباشرة بعد استقلال تونس، لخلاف حصل له مع البعض، فقد انتقد مجلة "قانون" الأحوال الشخصية واعتبر بعض فصولها مخالفا للشريعة الإسلامية. سافر إلى الجزائر سنة ١٩٦٣م وقام بالتدريس هناك بمدينة قسنطينة، وهناك أسس جمعية الإصلاح الأخلاقي... عاد إلى تونس سنة ١٩٧٠م، فكان من خلال دروسه التي يلقيها في مسجد حيه بباردو وفي بيته من خلال لقاءته بزواره الكثيرين أحد أهم شيوخ الصحوة الإسلامية في تونس،

– قال الشيخ مُحَمَّد الصالح النيفر رحمه الله: "وانتهوا من كل ذلك إلى عناوين براقة أضفوا عليها صبغة «العلمية» ولوّنوها بالواقعية وزيّنوها بمساحيق من العدالة الاجتماعية، ونشطوا في الدعاية والنعيق لها في كل مكان وآن ظانين أن الشعب إذا لم يأخذ بها في الحين فإن مرور الأيام والمثابرة على الدعاية لها كفيلان بترسيخها في الأذهان. عناوين وأسماء – كاللائكية والحداثة والعلمانية والاشتراكية– خالية من كل مضمون إلا من مسايرة الأهواء والشهوات والحيوانية المطلقة إلى أبعد حدودها ونحن نعلم ويعلم الجميع أن هذه المبادئ والاتجاهات لم تعد على الإنسانية إلا بالوبال، من انتشار المسكرات والمخدرات، وتفكك العائلات وانحلال روابطها، وكثرة الاستيلاء على الأموال العمومية، وفقد الثقة والاحترام، حتى لقد أصبحت الألفة بين الحيوان أظهر من ألفة الإنسان لأخيه الإنسان. ولم يبق من دين يمكن أن ينقذ الإنسانية مما تتخبط فيه من جاهلية ونكوص إلى الوراء إلا دين الإسلام".[٢٦٩]

– وقال رحمه الله: "إنّ إقامة الحكم الإسلامي من دون مؤاربة ولا ضعف، يطبّق قوله تعالى ﴿**وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ**﴾ (آل عمران، ١٠٤)، أليس في طالع الدّعوة إلى الخير إقامة حكم الله، وبيان عدله وبشاشة نظامه حتى يرى الناس العدل عيانا يقوم في الأرض، فتنعم الإنسانية والعدالة الاجتماعية بهذا القانون الإلهي مطبّقا محميا...".[٢٧٠]

فكان مفتي شباب الصحوة وفقيههم... لكن علاقته بالحركة بدأت تفتر لاختلاف مع قادتها في الرأي السياسي من عدة قضايا...". عن: "تتمة الأعلام"،ج٢ ص١٧٢.

[٢٦٩] في مقال له بعنوان "العلمانية" ضمن كتاب "من رواد الصحوة الإسلامية في تونس والجزائر: الشيخ مُحَمَّد الصالح النيفر رؤى ومواقف، لأروى النيفر، ج٢ ص١٣٣.

[٢٧٠] في مقال له بعنوان "الدين والسياسة" ضمن الكتاب السابق، ص٥٢

• رأي الشيخ مُحَمَّد الأخوة (ت١٩٩٤م)[٢٧١]

– قال الشيخ مُحَمَّد الأخوة رحمه الله في خطبة له بعنوان "في فضل العلم": "ليس الدّين الإسلامي طقوس دينية تؤتى في المعابد والمساجد حتى إذا خرج منها الناسك نزع لبوس الدّين وارتدى لباس الحياة غير مبال بما فيه مما يوافق عليه الشّرع أم لا، بل الدين الإسلامي يتمثّل داخل الجامع وفي المنزل وفي السوق وفي المعمل وفي الشارع وفي المكاتب وفي الدواوين وفي المحاكم وفي مناطق السلطة والنفوذ وفي السياسات وفي تعامل المجتمع البشري بأسره...".[٢٧٢]

---

[٢٧١] مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أحمد بن يوسف الأخوة (١٩١٣-١٩٩٤م). العلّامة الفقيه المحدّث الأصولي الواعظ. حصل على شهادة التطويع في العلوم بجامع الزيتونة سنة ١٩٣٥م، وحصل على شهادة العالمية في القسم الشرعي سنة ١٩٣٩م. درّس بجامع الزيتونة لسنوات عديدة، وعند توحيد التعليم إثر الاستقلال سنة ١٩٥٨م وإغلاق جامع الزيتونة انتقل إلى التدريس بمعهد ابن خلدون ثم معهد ابن شرف ومنه انتقل إلى التدريس بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين سنة ١٩٧١م حتى سنة ١٩٨٧م. سمّي خطيبا بالجامع الأحمدي بالمرسى وأقيل سنة ١٩٦٠م، تحدّث صديقه الوفي سماحة الشيخ سيدي مُحَمَّد الشاذلي النيفر عن هذه المدة التي قضاها الفقيد بالجامع الأحمدي فقال: "حين أسندت إليه خطابة الجامع الأحمدي لم يكن خطيبا زائفا بل صدع بالحقّ وانتقد ما يجب انتقاده من الحياة التي يعيشها فعوقب بأن عزل عن ممارسة هذه الخطبة". ثم عيّن سنة ١٩٧٣م إماما خطيبا بجامع الأمان بمنفلوري بتونس العاصمة سنة ١٩٧٣م وعزل سنة ١٩٩٣م بسبب معارضته لنظام بن علي الاستبدادي. ينظر: "مختارات من آثار فضيلة الشيخ مُحَمَّد الأخوة"، إعداد وتقديم مُحَمَّد العزيز الساحلي ومُحَمَّد بلغيث، ص٧-١٣ دار سحنون- تونس، ط١ سنة ٢٠١٧م.

[٢٧٢] "مختارات من آثار فضيلة الشيخ مُحَمَّد الأخوة"، ص١٦١

– وقال رحمه الله في خطبة بعنوان "حفظ الدّين بحفظ وسائله وتعلّم أحكامه" متحسّرا على منع التعليم الزيتوني: "ما راع أهل تونس إلا أنّ الآية انقلبت وعوض أن تركز العربية وينتشر التعليم الديني أخذت الفرنسية راية باليمين والعلمانية والإلحادية المشعل الثمين، فأبدلت البرامج وخططت الطرق وأحكمت السبل لتهديم الدين...".[٢٧٣]

- **رأي الشيخ عبد الرحمان خليف (ت٢٠٠٦م)**[٢٧٤]

---

[٢٧٣] السابق، ص١٦٦

[٢٧٤] عبد الرحمان خليف القيرواني (١٩١٧-٢٠٠٦م). التحق بالتعليم الزيتوني في جمادى الأولى ١٣٥٠ – سبتمبر أيلول ١٩٣١. ثم انتقل إلى تونس سنة ١٩٣٤ وحصل على شهادة الأهلية سنة ١٣٥٥- ١٩٣٦. وشهادة التحصيل في القراءات السبع ١٣٥٨ – جويلية١٩٣٩، وشهادة التحصيل في العلوم ١٣٥٩، ديسمبر كانون أول ١٩٤٠، وشهادة العالمية في فن القراءات ١٣٦٠ – ١٩٤١، وشهادة العالمية في العلوم بالقسم الأدبي ١٣٦٣ – ١٩٤٤. و كانت له المبادرة بإنشاء معهد للطلبة خارج الجامع الأعظم فكان الحي الزيتوني بالوسط (والمعروف الآن بمعهد ابن رشيق) و في أكتوبر تشرين الأول ١٩٦٠ تم عزله عن إدارة المعهد مع بقاءه به كأستاذ ولكن في ١٧ جانفي كانون الثاني حدثت واقعة ما أطلق عليها "الله أكبر ما يمشيشي" حيث عمدت السلطة آنذاك بعد إزاحته من إدارة المعهد إلى نفيه إلى حامة قابس بالجنوب التونسي لإبعاده عن النشاط الديني. مما أثار غضب القيروانيين الذين خرجوا للتعبير عن رفضهم ذلك الإجراء. وعلى إثرها حوكم الشيخ مع العديد من المشايخ ومن تلاميذ الشيخ بجامع عقبة .وقد حكم على الشيخ آنذاك بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة . وعلى إثر تدخلات عديدة تم الإفراج عن الشيخ عبدالرحمن في أوت –آب ١٩٦٢. تولى الشيخ الخطابة والتدريس بجامع القيروان، وله تآليف كثيرة منها: كيف تكون خطيبا، ومشاهد الناس بعد الموت وغيرهما. عن الموقع الرسمي للشيخ بتصرف. https://cheikhelif.net/pets-and-authors/

نشرت صحيفة المستقبل لسان حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (في عددها ٢١١ بتاريخ ١٩٨٨/٠٢/٠٥م) مقالا لزياد كريشان عنوانه "في الدولة الدينية"، وقد ردّ عليه الشيخ عبد الرحمان خليف رحمه الله ردّا مفصلا تجده على الصفحة الرسمية للشيخ تحت عنوان: "رسالة الشيخ عبد الرحمان في الردّ على المدعو زياد كريشان في الدولة المدنية"، فراجعه إن شئت. ومما جاء فيه:

- قوله رحمه الله: "يرى حضرة السيد زياد كريشان أن لا وجود للدولة الإسلامية في حياة الرسول ﷺ... وينبغي أن تعلم - يا سيد كريشان- أنّ الإسلام قوّض النظام القبلي الجاهلي فحوّله من غرور طائش إلى اعتدال ثاقب رصين. وقوانين شريعة الإسلام التي برزت في فجر الدولة الرسولية أشهر من الشمس، ولعلك في حاجة إلى المعرفة نماذج منها لتدرك أن دولة الرسول ﷺ لم تكن امتدادا للنظام القبلي، ولكنها نظام مغاير ذو خصائص متميّزة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم عسكرية أم ثقافية".

- وقوله رحمه الله: "يرى السيد كريشان أنّ كلمة حكم في عصر الرسول ﷺ لا تعني الدولة ومن باب أولى منهاجا خاصا في تسييرها بل تعني كلمة حكم قاعدة أخلاقية دينية اشتقاقا من حكمة (هكذا!) على الأفراد والمجتمع احترامها. اسمع - يا سيد كريشان- ما يقول الله في هذه القضية **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾** (النساء٥٨) أفهذا مجرد حكمة كما ترى؟ أو هو قاعدة لسياسة الحكم بين الناس؟".

- وقوله رحمه الله: "إنّ العلمانية ما هي إلا نزعة أوربية ظهرت لمقاومة الأوهام والخرافات، لكن المجتمع الذي تتمثّل فيه تعاليم الإسلام بحقّ هو مجتمع بعيد عن

الخرافات، وإذا كانت إحدى طبقاته تتأثر بالخرافات فما ذلك إلا من جهلها بالإسلام".[٢٧٥]

• **رأي الشيخ مُحَّد الطاهر رويس (ت٢٠٠٥م)**

– قال الشيخ مُحَّد الطاهر رويس رحمه الله في كتابه "ذكريات طالب زيتوني": "ويعتقد كثير من الناس أنّ العلماء مهمتهم في الحياة تعليم الناس وإرشادهم، وأما المشاركة في الحياة السياسية فليس من شأنهم، فللسياسة رجالها، وللدين رجاله. وهي فكرة مسيحية... وأمّا الإسلام فهو دين ودولة، وعلم وعبادة معا. وقد أسّس رسول الله عليه الصلاة والسلام الدولة الإسلامية، وتبعه الخلفاء من بعده ومارسوا الحكم والسياسة. ولا حياة للإسلام إلا بدولة قويّة تحميه وتحمي أهله. وبناء على ذلك فإنّ علماء المسلمين لهم الحقّ في الحكم، وخوض غمار السياسة من الوجهة الشرعية، وإذا انكمشوا عن هذا الميدان، وتركوه لغيرهم، فقد تنازلوا عن حقّ من حقوقهم الذي منحهم إيّاه الإسلام".[٢٧٦]

• **رأي الشيخ مُحَّد الحبيب ابن الخوجة (ت٢٠١٢م)**[٢٧٧]

---

[٢٧٥] www.cheikhelif.net

[٢٧٦] ص١٤٣

[٢٧٧] مُحَّد الحبيب ابن الخوجة (١٩٢٢– ٢٠١٢م). العلامة الزيتوني، الفقيه، المحدّث، المفتي. حصل على الدكتوراه في الآداب العربية من السوربون سنة ١٩٦٤م، وشغل عدّة وظائف منها الإفتاء، والأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي، وله مؤلفات كثرة. ينظر ترجمته في: مجلة "فتاوى تونسية"، نشرية ديوان الإفتاء بتونس، ص٧–٩ عدد١ لسنة ٢٠١٧م.

- قال الشيخ مُحَّد الحبيب ابن الخوجة رحمه الله في بحث له عنوانه: "المسلمون بين الشريعة والقانون": "نذكّر بأنّ العالم الإسلامي الذي صارعه الطغيان وهيمن عليه كابوس الاستعمار أحقابا وقرونا لم يخرج بعد من معاركه الاستقلالية منتصرا ظافرا؛ لأنه وإن حرّر بلاده واستردّ أرضه ما يزال ضعيف الشخصية محكوما لغيره تابعا لغزاته الذين لم يفارقوه إلا بعد أن أورثوه تقاليدهم ومبادئهم وأنماط تفكيرهم وعيشهم ونظمهم وتشاريعهم وأحكامهم... وهكذا بدل أن تكون متمسكة بشريعة الله كما تقتضيه عقيدتها ويفرضه إيمانها التوت بها السبل؛ فطائفة منها فرنسية الحكم، وأخرى انجليزية، وبعضها ينزع منزعا رأسماليا، وبعضها الآخر يجنح في نظامه وأحكامه إلى تطبيق المنهج الاشتراكي... وضعف المسلمون وفي مقدمتهم الحاكمون، وانتشر الفساد الأخلاقي والسياسي في ظلّ التقليد والتبعية للنواميس الغربية، وتحاشوا إقامة ما يظهر شوكة الدين خوفا من أن يتهموا بالرجعية... وتواضع المسلمون على أنّ الدّين معطّل...". [٢٧٨]

- وقال رحمه الله: "ولقد وهم الناس في هذا العصر وفي العصور قبله – من حين اندلعت الثورة على حكم الكنيسة في أوربا – بحملهم الحكم الإسلامي ونظمه على أحكام الأباطرة والقسيسين بدعوى أنه حكم ديني يتنافى مع تطور الحياة ومقتضياتها في هذا العصر الحديث. ولو علموا معنى قوله جلّ وعلا {**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ**} لتبيّنوا أنّ كل الناس إماما ورعية في النظام الإسلامي سواء أمام القانون، وفي نظر الشرع؛ كلّهم مسؤول، وكلّهم مطالب بتطبيق الشريعة على

---

[٢٧٨] ضمن كتاب "وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية والشبهات التي تثار حول تطبيقها"، ص٦-٩، جملة من البحوث المقدّمة لمؤتمر الفقه الإسلامي بالرياض سنة ١٣٩٦هـ، طباعة ونشر: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام مُحَّد بن سعود بالرياض سنة ١٩٨١م.

نفسه وعلى من حوله من الناس. {**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**}. وليس الإمام أو الخليفة إلا صاحب سلطة تنفيذية يقوم بمقتضاها عن طريق التطبيق الحرفي للنصوص الشرعية من كتاب وسنة، أو عن طريق الاجتهاد فيما وراء ذلك بحماية العقيدة وحفظ الدين وتطبيق مبادئه وأحكامه...".[٢٧٩]

– وقال رحمه الله: "ويقيننا بعد ذلك أنّ التشريعات الوضعية المعتزّة بكونها متطوّرة ومواكبة لروح العصر تتباين وجهات النظر فيها إلى درجة التناقض، وتبعد عن الشمول وتحقيق الغاية من الأحكام؛ لأنها تخضع لما يخضع له المشرع الإنساني من ضعف أو ذهول أو نسيان أو قلّة إدراك. والتشريع الإلهي المتمثّل في المصدرين الأساسيين، الكتاب والسنة، تشريع سماوي منزّه عن النقص، شامل فيه الضبط والعدل ومراعاة المصلحة وحاجات الناس. لم يستنكف منه ولا عدل عنه إلا بحكم التبعية للغرب وللمذاهب الغربية".[٢٨٠]

- **شهادة تاريخية عن جهود علماء الزيتونة في الدّعوة إلى تطبيق الشّريعة وما نالهم من أذى في سبيل ذلك**

قال الشيخ مُحَمَّد الطّاهر رويس رحمه الله (ت٢٠٠٥م) في كتابه "ذكريات طالب زيتوني": "أذكر موقف الحزب الجديد [حزب بورقيبة] من دعوة الشيخ عبد العزيز الباوندي. فهذا الشيخ من مدرسي جامع الزيتونة، قام بمفرده بجولة عبر

[٢٧٩] السابق، ص٣٥

[٢٨٠] السابق، ص٦٣

مدن البلاد وقراها يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر. يخطب في الجماهير في الجوامع والمساجد، ويختم اجتماعاته بمطالبتهم بالحلف بالله على الالتزام بتطبيق أحكام الله في حياتهم الخاصّة والعامّة. فما كان من قادة الحزب الدستوري الجديد إلا أن اتّهموه بالخيانة والرجعية".[٢٨١]

هذا ما تيسر لنا جمعه من أقوال علماء الزيتونة، ومن خلالها يتبيّن لنا بوضوح إجماعهم على ردّ اللائكية، ودفاعهم عن الشّريعة الإسلامية، وإقرارهم بوجوب تأسيس الدّولة الإسلامية التي تطبّق الإسلام. نسأل الله عزّ وجلّ أن يكون قيام دولة الإسلام عن قريب. "اللّهم اجعلنا مشرّقين مشرق الهدى، لا مغرّبين قبلة الكفر والردى" (من أدعية الشيخ مُحَمَّد الأخوة رحمه الله).



[٢٨١] ص١٦٦

قائمة المراجع

١. إكمال إكمال المعلم، لأبي عبد الله الأبّي المالكي، ومعه "مكمّل إكمال الإكمال" لأبي عبد الله السنوسي، دار الكتب العلمية.

٢. إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، لأحمد بن أبي الضياف، تحقيق لجنة، منشورات زخارف-تونس، ط١ سنة ٢٠١٦م.

٣. إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة١ سنة ٢٠٠٢م.

٤. أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، للطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، ط٢ سنة ١٩٨٥م.

٥. إيقاظ الإخوان لدسائس الأعداء وما يقتضيه حال الزّمان، للشيخ إسماعيل الصفايحي التونسي، طبع باسطنبول/المطبعة العسكرية، سنة ١٣٣٣هـ.

٦. أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، لخير الدين التونسي، دار الكتاب المصري- القاهرة، ط١ سنة ٢٠١٢م.

٧. الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح المقدسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيّام، مؤسسة الرسالة، بيروت طبعة٣ سنة ١٩٩٩م.

٨. الأحكام السلطانية، للماوردي، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت ط١ سنة ١٩٨٩م.

٩. الأحكام الكبرى، لأبي بكر مُحَمَّد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي، تحقيق مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية — بيروت، ط٣ سنة ٢٠٠٢م

١٠. الاتجاهات الفكرية عند العرب، لعلي المحافظة، الأهلية للنشر والتوزيع- بيروت، سنة ١٩٨٧م.
١١. الإتقان والإحكام شرح تحفة الحكّام، لأبي عبد الله ابن ميّارة الفاسي، تحقيق مُحَمَّد عبد السلام مُحَمَّد سالم، طبعة دار الحديث –القاهرة، سنة ٢٠١١م.
١٢. الأثار الكاملة ج١: السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني والشيخ مُحَمَّد عبده، العروة الوثقى، إعداد سيد هادي خسرو شاهي، ص١٣٦-١٣٧ مكتبة الشروق الدولية- مصر، ط١ سنة ٢٠٠٢م.
١٣. الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١٥ سنة ٢٠٠٢م.
١٤. أعلام تونسيون، للصادق الزّمرلي، تعريب حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١ سنة١٩٨٦م.
١٥. الأعمال الكاملة للإمام الشيخ مُحَمَّد عبده، تحقيق الدكتور مُحَمَّد عمارة، دار الشروق- بيروت، ط١ سنة ١٩٩٣م.
١٦. الأموال، لحميد ابن زنجويه، تحقيق الدكتور شاكر ذيب فيّاض، مركز الملك فيصل- الرياض، ط١ سنة ١٩٨٦م.
١٧. الإسلام روح المدنية، للعلامة الشيخ مصطفى الغلاييني، بيروت- سنة ١٩٠٨م.
١٨. الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، للشيخ مُحَمَّد عبده، مطبعة المنار- مصر، ط٢ سنة ١٣٢٣هـ.

١٩. تونس بين الاتجاهات، ليونس درمونه، مطابع دار الكتاب العربي- مصر سنة ١٩٥٣م.
٢٠. تونس عبر التاريخ، تأليف نخبة من الأساتذة الجامعيين بإشراف الأستاذ خليفة الشاطر، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية — تونس سنة ٢٠٠٥م.
٢١. تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، لمحمد الهادي الشريف، تعريب مُحَّد الشاوش ومُحَّد عجينة، دار سراس- تونس، ط٣ سنة ١٩٩٣م.
٢٢. تاريخ تونس المعاصر، لأحمد القصّاب، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، ط١ سنة ١٩٨٦م.
٢٣. تاريخ القضاء في الإسلام، للأستاذ الدكتور مُحَّد الزحيلي ، دار الفكر — دمشق، ط١ سنة ١٩٩٥م.
٢٤. تاريخ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر مُحَّد بن جرير الطبري، تحقيق أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية- عمان.
٢٥. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ مُحَّد عبده، لمحمد رشيد رضا، دار الفضيلة- القاهرة، ط٢ سنة ٢٠٠٦م.
٢٦. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام، لأبي عبد الله شمس الدين مُحَّد الذهبي، تحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٣م.
٢٧. تتمة الأعلام للزركلي، لمحمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم- بيروت، ط٢ سنة ٢٠٠٢م.

٢٨. تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمّد محفوظ، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١ سنة ١٩٨٦م.

٢٩. التاريخ الحقيقي لليهود منذ نشأتهم الأولى وحتى الآن، لنجيب زبيب، دار الهادي — بيروت، ط٣ سنة ٢٠٠٧م.

٣٠. تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله مُحَّد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض ٢٠٠٣م.

٣١. تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، تحقيق لمجموعة من المحققين، مؤسسة قرطبة – مصر، ط١ سنة ٢٠٠٠م.

٣٢. تفسير القاسمي: محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق مُحَّد فؤاد عبد الباقي، ط١ سنة ١٩٥٧م.

٣٣. تفسير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر مُحَّد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد مُحَّد شاكر ومحمود مُحَّد شاكر، مكتبة ابن تيمية– القاهرة، ط٢.

٣٤. تفسير المنار، لمحمد لرشيد رضا، مطبعة المنار– مصر، ط١ سنة ١٣٢٨هـ.

٣٥. تذكرة الحفّاظ، لأبي عبد الله شمس الدين مُحَّد الذهبي، دار الكتب العلمية — بيروت، ط١ سنة ١٩٩٨م.

٣٦. جمع الجوامع: المعروف بالجامع الكبير، لجلال الدّين السيوطي، دار السعادة للطباعة– مصر، ٢٠٠٥م.

٣٧. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لشمس الدين مُحَمَّد عرفة الدّسوقي، دار إحياء الكتب العربية- مصر، عيسى البابي الحلبي.
٣٨. الحداد على امرأة الحدّاد، لمحمد الصالح بن مراد، المطبعة التونسية- تونس، ط١.
٣٩. الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، للطاهر عبد الله، دار المعارف للطباعة والنشر- سوسة، ط٢.
٤٠. خلاصة تاريخ تونس، لحسن حسني عبد الوهاب، دار الكتب العربية الشرقية-تونس ط٣ سنة ١٣٧٣هـ.
٤١. الخراج، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، دار المعرفة- بيروت، ١٩٧٩م.
٤٢. الخلافة، لمحمد رشيد رضا، ضمن كتاب "الدولة والخلافة في الخطاب العربي أبّان الثورة الكمالية في تركيا – دراسة نصوص"، دراسة وجيه كوثراني، دار الطليعة- بيروت، ط١ سنة ١٩٩٦م.
٤٣. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات- القاهرة، ط١ سنة ٢٠٠٣م.
٤٤. الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها، لعبد العزيز الشناوي، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٠م.
٤٥. ذكريات طالب زيتوني، لمحمد الطاهر رويس، مكتبة تونس، ط١ سنة ٢٠١٥م.

٤٦. الذخيرة، لشهاب الدّين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق مُحَّد بوخبزة للجزء العاشر، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١ سنة ١٩٩٤م.
٤٧. روح الحضارة الإسلامية، للفاضل ابن عاشور، تحقيق عمر عبيد حسنة، الدار العالمية للكتاب الإسلامي- الرياض، ط٢ سنة ١٩٩٢م.
٤٨. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، الشريف مُحَّد بن جعفر الكتّاني، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٥ سنة ١٩٩٣م.
٤٩. الرسالة القبرصية، لتقي الدّين ابن تيمية، تحقيق قصي محبّ الدّين الخطيب، المطبعة السلفية- مصر، ط١ سنة ١٩٧٤م.
٥٠. سراج الملوك، لأبي بكر مُحَّد بن الوليد الفهري الطُّرطُوشي، تحقيق مُحَّد فتحي أبوبكر، الدار المصرية اللبنانية، ط١ سنة ١٩٩٤م.
٥١. سنن الدارمي: المسند الجامع، لأبي مُحَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، تحقيق نبيل بن هشام الباعلوي، دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط١ سنة ٢٠١٣م.
٥٢. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، بيت الأفكار الدولية- الأردن.
٥٣. سنن الترمذي: الجامع الكبير، لأبي عيسى مُحَّد بن عيسى التّرمذي، تحقيق بشّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١ سنة ١٩٩٦م.
٥٤. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله مُحَّد بن يزيد ابن ماجه القزويني ، مع مجموعة من الشروح، تحقيق رائد بن صبري ابن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية- الأردن، ط١ سنة ٢٠٠٧م.

٥٥. السلطان، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق أيمن عبد الجابر البحيري، المكتبة الأزهرية للتراث- مصر.
٥٦. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ سنة ١٩٩٤م.
٥٧. السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٣ سنة ١٩٩٠م.
٥٨. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لتقي الدّين ابن تيمية، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية- الرياض، ١٤١٩هـ.
٥٩. سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين الذّهبي، تحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١١ سنة ١٩٩٦م.
٦٠. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن مُحَمَّد بن عمر بن قاسم مخلوف، تحقيق عبد المجيد خيّالي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٣.
٦١. شرح المقاصد، لمسعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب-بيروت، ط٢ سنة ١٩٩٨م.
٦٢. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد عبد الحميد بن هبة الله بن مُحَمَّد الحسيني البغداديّ المعتزلي، دار الجيل – بيروت، ط٢ سنة ١٩٩٦م.
٦٣. شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض ط١ سنة ٢٠٠٣م.

٦٤. شيخ الجامع الأعظم مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور: حياته وآثاره، للدكتور بلقاسم الغالي، دار ابن حزم – بيروت ط١ سنة ١٩٩٦م.
٦٥. صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، لمحمد بيرم الخامس، دار صادر- بيروت.
٦٦. صحيح مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق رائد بن صبري ابن أبي علفة، دار الحضارة للنشر والتوزيع- الرياض، ط٢ سنة ٢٠١٥م.
٦٧. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، تحقيق رائد بن صبري ابن أبي علفة، دار الحضارة للنشر والتوزيع - الرياض، ط٣ سنة ٢٠١٥م.
٦٨. صحيح وضعيف تاريخ الطبري، لأبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري ، تحقيق مُحَمَّد بن طاهر البرزنجي، دار ابن كثير- بيروت ط١ سنة ٢٠٠٧م.
٦٩. الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية، ليوسف مناصرية، دار المعارف- سوسة/تونس، ط١ سنة ٢٠٠٢م.
٧٠. عهد أردشير، تحقيق إحسان عباس، دار صادر- بيروت ١٩٦٧م.
٧١. العلمانية واللائكية في السياسة الدولية، لجون نيكولا بيتر، مؤسسة قرطبة بجنيف، أفريل ٢٠١٥م.
٧٢. العلمانية من منظور مختلف، للدكتور عزيز العظمة، كتاب في جريدة - مؤسسة الجابر عدد١٢١ – ٣ أيلول ٢٠٠٨.
٧٣. العلمانية جذورها وأصولها، للدكتور مُحَمَّد على البار، دار القلم- دمشق، ط١ سنة ٢٠٠٨م.

٧٤. العلل الكبير، لأبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى الترّمذي، تحقيق مجموعة من المحقّقين، عالم الكتب- بيروت، ط١ سنة ١٩٨٩.
٧٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، بيت الأفكار الدولية- عمان، ط١ سنة٢٠٠٦م.
٧٦. فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين مُحَمَّد المدعو بعبد الرؤوف المناوي، دار الحديث- مصر.
٧٧. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتقي الهندي، تحقيق الشيخ بكري حيّاني والشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٥ سنة ١٩٨٥م.
٧٨. لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الفتّاح أبو غدّة، دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٢م.
٧٩. مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن خلدون، تحقيق عبد الله مُحَمَّد الدرويش، دار يعرب - دمشق، ط٢ سنة ٢٠٠٤م.
٨٠. مسند الشهاب، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن سلامة القضاعي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة- بيروت ط١ سنة ١٩٨٥م.
٨١. مختصر خليل، لخليل بن إسحاق المالكي، تحقيق الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي- بيروت، ط٢ سنة ٢٠٠٤م.
٨٢. مختارات من آثار فضيلة الشيخ مُحَمَّد الأخوة، إعداد وتقديم مُحَمَّد العزيز الساحلي ومُحَمَّد بلغيث، دار سحنون- تونس، ط١ سنة ٢٠١٧م.
٨٣. مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة الثانية — العدد الرابع.
٨٤. مجلة المنار.

٨٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، طبعة دار الفكر - بيروت ١٩٩٤م.
٨٦. المجلة الزيتونية.
٨٧. مجلة فتاوى تونسية، نشرية ديوان الإفتاء بالجمهورية التونسية، عدد١ لسنة ٢٠١٧م.
٨٨. مجلة ليدرز العربية، طباعة سامباكت- تونس، العدد١٩- جويلية ٢٠١٧م.
٨٩. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار ابن كثير- دمشق، ط١ سنة ١٩٩٦م.
٩٠. المسند، أحمد ابن حنبل، تحقيق أحمد مُحَمَّد شاكر وحمزة أحمد الزّين، دار الحديث- القاهرة، ط١ سنة ١٩٩٥م.
٩١. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة ١٩٩٥م.
٩٢. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية — القاهرة.
٩٣. المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، لتوفيق المديني، من منشورات اتحاد الكتاب العرب- دمشق سنة ٢٠٠١م.
٩٤. من رواد الصحوة الإسلامية في تونس والجزائر ج١: الشيخ مُحَمَّد الصالح النيفر مسيرة نضال، لأروى النيفر، ط١ سنة ٢٠٠٧م.

٩٥. من رواد الصحوة الإسلامية في تونس والجزائر ج٢: الشيخ مُحَمَّد الصالح النيفر رؤى ومواقف، لأروى النيفر، ط١ سنة ٢٠٠٧م.
٩٦. موقف العقل والعلم والعالم من ربّ العالمين وعباده المرسلين، لشيخ الإسلام مصطفى صبري، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٢ سنة ١٩٨١م.
٩٧. منتخب من عهد أزدشير بن بابك الملك في السياسة، ضمن كتاب "رسائل البلغاء"، جمع مُحَمَّد كرد علي، طبع بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر، سنة ١٩١٣م.
٩٨. المناقب، لأخطب خوارزم الموفّق بن أحمد البكري المكي، تحقيق الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي- قم، ط٢ سنة ١٤١١هـ.
٩٩. نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم، للشيخ الطاهر ابن عاشور، المطبعة السلفية – القاهرة، سنة ١٣٤٤هـ.
١٠٠. نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم، للشيخ مُحَمَّد الخضر حسين، ضمن كتاب "معركة الإسلام وأصول الحكم"، للدكتور مُحَمَّد عمارة، دار الشروق- مصر ١٩٩٧م.
١٠١. النكير على منكري النّعمة من الدّين والخلافة والأمّة، لشيخ الإسلام مصطفى صبري، ضمن "الأسرار الخفيّة وراء إلغاء الخلافة العثمانية" للدكتور مصطفى حلمي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٤م.
١٠٢. "الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة"، للدكتور سالم لبيض، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٩م.

١٠٣. وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية والشبهات التي تثار حول تطبيقها، جملة من البحوث المقدّمة لمؤتمر الفقه الإسلامي بالرياض سنة ١٣٩٦هـ، طباعة ونشر: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود بالرياض سنة ١٩٨١م.

المراجع الأجنبية

١. ١٩٠٥-٢٠٠٥ : les enjeux de la laïcité, L'Harmattan

٢. La laïcité, Maurice Barbier, L'Harmattan ١٩٩٥

صفحات النت

١. www.larousse.fr/encyclopedie

٢. www.websters-online-dictionary.org/definitions/secularism

٣. www.cheikhelif.net

٤. www.turess.com

٥. www.mawsouaa.tn/wiki

٦. sadokbsayes.wordpress.com



www.azeytouna.org

البريد الالكتروني

majalazeytouna@yahoo.com

«لو استفتتني الحكومة فيما لا يتفق واعتقادي، فإنّي لا أساير رغبتها، ولو استفتاني الشعب، فإنّي لا أفتي إلا بما اعتقد أنّه الحقّ وإن خالفتُ ما عليه الحكومة».

الشّيخ العلّامة الزّيتوني مُحَمَّد البشير النّيفر (رحمه الله تعالى)

المتوفى سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م

